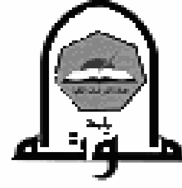


جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

أثر النظير في توجيه التراكيب القرآنية في باب العلاقات الإسنادية ومكمِّلاتها "كتاب الحُجَّة لأبي علي الفارسي"

إعداد الطالب
مهدي مليح هليل السميحيين

إشراف
الدكتور عادل البقاعين

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في اللغة/ قسم اللُّغة العربيّة وآدابها

جامعة مؤتة، 2013

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب مهدي مليح السميحيين الموسومة بـــ:

"أثر النظير في توجيه التراكيب القرآنية في باب العلاقات الاسنادية ومكملاتها
كتاب الحجة لأبي علي الفارسي"

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. عادل سلمان البقاعين		2013/07/09	مشرفاً ورئيسا
أ.د. يحيى عطية العبابنة		2013/07/09	عضواً
أ.د. حسن محمد ربابعة		2013/07/09	عضواً
أ.د. عودة خليل أبو عودة		2013/07/09	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. عبدالفتاح خليفات



الإهداء

إلى والديّ العزيزين _ أطال الله بقاءهما، والبسهما ثوب الصحة والعافية_ ومتعني ببرهما والإحسان إليهما.

إلى مَن أشدُّ بهم أَزري، إخوتي الأعزاء، السند والعون.

إلى زوجتي الغالية، رفيقة الدرب، التي تحملت معي عناء هذه الرسالة، وسايرتني خطوة بخطوة دونما كلل أو ملل.

إلى فلذات كبدي، ونور حياتي، زينة الحياة الدُّنيا(آيه، تقوى، سجود).

مهدي مليح السميحيين

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله عزّ وجل، الذي تفضل عليَّ بنعمة الصبر على إنجاز هذا العمل، ولا يسعني أيضاً إلّا أن أتقدَّم بخالص الشكر والعرفان لأستاذي الفاضل الدكتور عادل البقاعين، على ما قدَّم لي من نصح وإرشاد، وعلى ما بذله من جهد وسعة صدر، فكان نعم المرشد والموجه لي لإنجاز هذا العمل على أكمل وجه.

ولا يفوتني أيضا أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور يحيى عبابنة الذي لم يضنّ عليّ بإسداء النصح والتوجيه له الشكر الجزيل، كما أتقدم بالشكر إلى عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور عودة أبو عودة، والأستاذ الدكتور حسن ربابعة لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الدراسة، بعد تحملهم عناء قراءتها؛ لتقويم اعوجاجها وتصويب ما ورد فيها من أخطاء، يهدونها إليّ لإصلاحها وتحسينها، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

مهدي مليح السميحيين

فهرس المحتويات

المُلخَّص

أثر النظير في توجيه التراكيب القرآنية في باب العلاقات الإسنادية ومكملاتها "كتاب الحجة لأبي علي الفارسي"

مهدي مليح هليل السميحيين

جامعة مؤتة، 2013م

تقدِّم هذه الدراسة بياناً لأثرِ النظير في توجيه التراكيب القرآنية في باب العلاقات الإسنادية ومكملاتها، ودوره في تعزيز صحة هذه التراكيب، واستناد الفارسيّ عليه في العديد من المسائل النحويَّةِ.

وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر النظير ودوره في توجيه التراكيب القرآنية وتعزيزها، واعتماد النحاة والقرَّاءِ والمفسرين عليه علةً مهمةً من علل التوجيه في الدراسات النحويَّة واللغويّة؛ لتأكيد أصولهم وأقيستهم، وبيان أثره في العلاقات الإسنادية ومكمَّلاتها، والوقوف على القراءات المشتملة على موطن الشاهد بالتحليل والتفسير باتباع المنهج الوصفي التحليلي.

وقد جاءت هذه الدراسة بعد اكتمالها في تمهيدٍ وثلاثة فصول وخاتمة: أما الفصل الأول، فتضمن الحديث عن أثر النظير في الإسناد الاسمي والفعلي، ونواسخ العملية الإسنادية، وجاء الحديث في الفصل الثاني عن أثر النظير في توجيه التركيب القرآنيَّة في باب المفاعيل على اختلاف أقسامها، وتناول الفصل الثالث أثر النظير في توجيه التراكيب القرآنيَّة في أبواب المحمول على المفعول به والمشبه به. أما الخاتمة، فجاءت مبيِّنة لمجمل النتائج التي خَلُصَت إليها الدراسة.

Abstract

Parallelism and its Implications for the Predicative Relations and their Associates in Quranic Structures
"The book of Alhujja by Ali Alfarisi"

Mahadi Maleeh Alsumaiheen

Mu'tah University 2013

This study investigates the importance of parallelism for interpreting the predicative relations in Quranic structures and for determining the accuracy of those structures. The study also explains why Alafarisi utilized parallelism to analyze many syntactic issues.

While the study shows the role of parallelism and its utilization by syntacticians, authors and exegetes to prove their views and arguments, it adopts a descriptive- analytic approach to examines the contexts where parallelism is used.

The study is divided into an introduction, three main chapters and a conclusion. The first chapter explains the influence of parallelism on the verbal and nominal predication. The chapter also explains the use of the abrogators (*Nawasikh*) of predication. Chapter two and chapter three examine the role of parallelism for determining the use of different types of objects as well as the constructions which are treated as objects or metaphor vehicles in the Quranic structures.

المقدِّمة:

الحمدُ للهِ رب العالمين، والصَّلاة والسَّلام على سيِّدنا محمَّد المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه الطيِّبين الطَّاهرين، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدِّين، وبعد؛

لقد نال القرآن الكريم وقراءَاته اهتماماً كبيراً من لدن العُلماء، علماء الفقه واللُّغة، إذْ يُعدُّ علم القراءَات ميداناً رحباً للدِّراسات اللُّغويّة والنَّحويّة، كما أنَّه يُعدُّ سجلاً حافلاً للهجات العرب، وأساليبهم الكلاميّة، كما كانت القراءَات القرآنيّة رافداً عظيماً ومهمَّاً من روافد الدِّراسات اللُّغويّة والنَّحويّة، لدى علماء اللُّغة، وساهمت في إرساء الكثير من القواعد اللُّغويّة والنَّحويّة وتعزيزها.

ولقد استوقفني مصطلح النَّظير في كثيرٍ من كتب النَّحو وكتب القراءَات والتفاسير، وبحثت عن هذا المصطلح في المعاجم اللُّغويّة، وفي الدِّراسات السابقة، فوجدتُ أنَّ النَّظير يمثِّل معيناً لكثيرٍ من الدَّارسين في شتَّى المجالات الدِّراسيّة، وبخاصة في مجال علم القراءَات القرآنيّة، وعلوم النَّحو العربيّ؛ لِمَا له من أثر كبير في توجيه الكثير من التراكيب القرآنيّة، وبيان أثرها في تعزيز القواعد الواردة في المصنَّفات النَّحويّة.

ومن هنا، جاءت دراستي التي وسمتها بـِ "أثر النَّظير في توجيه التراكيب القرآنيّة في باب العلاقات الإسناديّة ومكمِّلاتها (الحُجَّة لأبي عليّ الفارسيّ)؛ لتتناول القضايا النَّحويّة الواردة في كتاب الحُجَّة، وما ورد عليها من نظائر، إذْ ظهر أنَّ أبا عليّ الفارسيّ قد اعتمد على ذكر العديد من النَّظائر المتنوِّعة على المسائل النَّحويّة الواقعة في باب العلاقات الإسناديّة، وما لها من أثرٍ في تأصيل بعض القواعد النَّحويّة وتوجيه التراكيب القرآنيّة.

وتهدف هذه الدِّراسة إلى الكشف عن أثر النَّظير في توجيه التراكيب القرآنيّة وتعزيزها، واعتماد النَّحويِّين عليه علّة مهمّة من علل التوجيه في الدِّراسات النَّحويّة واللُّغويّة؛ لتأكيد أصولهم وأقيستهم؛ إذْ استشهد بالنَّظير لدعم الأوجه النَّحويّة التي ذهب إليها العُلماء في مستويات التراكيب النَّحويّ.

وتقتضي الأمانة العلميّة الإشارة إلى الدِّراسات السابقة التي مسَّت قضايا النَّظير وأثره في توجيه التراكيب القرآنيّة، ومن هذه الدِّراسات: دراسة (عبابنة، 1989)، الموسومة بـ "منهج أبي حيَّان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنيّة في تفسير البحر المحيط في ضوء علم اللغة المعاصر"، إذْ عقد فيها فصلاً عن النَّظائر، ودراسة (البحلوز، 1993)، والموسومة بـ: "النظير ودوره في توجيه القراءَات القرآنيّة في ضوء علم اللُّغة المعاصر"، وعرض فيها إلى دور النَّظير في تعليل القراءَات القرآنيّة؛ للوقوف على رأي العلماء القُدامى من هذه العلّة، والخروج برأي حداثي في ضوء النظريَّات الحديثة.

وقد تنوَّعت مصادر الدِّراسة، حيث توزَّعت بين كتب النَّحو القديمة والحديثة، زيادة على كتب القراءَات القرآنيّة، وكتب التفاسير.

ورجعت في تخريج النُّصوص الشِّعرية إلى دواوين الشُّعراء، وأشعارهم على قدر ما تيسَّر لي منها، كما أنَّ للدِّراسات الحديثة أيضاً نصيباً في هذه الدِّراسة، وقد أفدت منها خاصة فيما يتعلَّق في توجيه القراءَات القرآنيّة في القضايا النَّحويّة.

وسارَ جلّ هذه الدِّراسة في ركاب المنهج الوصفي التحليليّ القائم على رصد النَّظائر الوقعة في باب العلاقات الإسناديّة ومكمِّلاتها، في كتاب الحُجّة لأبي عليّ الفارسيّ، وبيان أثرها في توجيه التراكيب القرآنيّة، ومن ثمَّ تقسيم مسائل الدِّراسة وقضاياها وترتيبها وتحليلها.

وقد تفرَّدت هذه الدِّراسة عن الدِّراسات السابقة بتناولها لأثر النَّظير في توجيه التراكيب القرآنيّة، باقتصارها على كتاب الحُجّة، إذْ ظهر جليَّاً في أغلب المسائل النَّحويّة التي أوردها أبو عليّ الفارسيّ، و أسهم في تعزيز الكثير من القواعد النَّحويّة وتأصيلها. إذْ قمتُ باستخلاص المسائل النَّحويّة في باب العلاقات الإسنادية ومكمِّلاتها التي تناولها أبو عليّ الفارسيّ في كتاب الحُجَّة، وعرض تمهيد لكل مسألة، ومن ثمَّ عمدت إلى ذكر القراءَة القرآنيّة المشتملة على موطن الشَّاهد الخاص بالعلاقات الإسنادية، ومن ثمَّ ذكر النَّظائر التي أوردها أبو عليّ من (قراءات قرآنيّة، وأشعار، وأقوال العرب)، وتحليلها، وبيان أثرها في توجيه التراكيب القرآنيّة.

وقد اعتمدتُ كتاب الحُجَّة أساساً في تناول مسائل هذه الدِّراسة؛ والسبب في ذلك، أنَّ أبا عليّ قد استعمل صوراً متعدِّدة من النَّظائر، تتمثَّل بالقرآن الكريم وقراءَاته المتنوِّعة، وكلام العرب النثري، والشِّعر العربيّ الفصيح، وعرض للعديد من الاستعمالات في الأبواب النَّحويّة المختلفة.

وجاءَت الدِّراسة بعد اكتمالها بحسب المادّة المتوافرة في تمهيدٍ وثلاثةِ فصولٍ وخاتمة، فأوردت في التمهيد ترجمة عامة عن أبي عليّ الفارسيّ (حياته، مذهبه النَّحوي، شيوخه، تلاميذه، مكانته العلميّة)، ومن ثَمَّ قدَّمت وصفاً لكتاب الحُجَّة؛ كونه الأساس في موضوع الدِّراسة، وعرضت الحديث عن القراءَات وتعريفها لغةً واصطلاحاً، ثُمَّ هيَّأت لموضوع النظير بذكر مفهومه في اللُّغة والاصطلاح، وبيان أقسامه وأنواعه. أمَّا الفصل الأول فحمل عنوان "أثر النَّظير في توجيه التراكيب القرآنيّة في العلاقات الإسنادية"، وجاء في ثلاثةِ مستويات، فأفردت المستوى الأول لبيان أثر النَّظير في الإسناد الاسمي (المبتدأ والخبر)، وما يتعلَّق بهما من مسائل، نحو: الحذف، والتقديم، والتأخير، والابتداء بالنكرة، وتناولت في المستوى الثاني: أثر النَّظير في نواسخ العمليّة الإسنادية، وتضمَّن النواسخ الفعليّة، والحرفية، وجاء الحديث في المستوى الثالث عن أثر النَّظير في الإسناد الفعلي في باب الفاعل، ونائبه.

أمّاَ الفصل الثاني، فقد تناول أثر النَّظير في باب المفاعيل، وقد قسَّمته إلى ثلاثةِ مستويات: المستوى الأول عن أثر النَّظير في باب المفعول به، وما يرتبط به من قضايا، نحو: (نصب مفعول واحد فأكثر، وحذف المفعول به، وحذف العامل فيه)، وجاء المستوى الثاني متضمِّناً الحديث عن المفعول فيه (ظرفي الزمان و المكان)، وبعض القضايا المتعلِّقة بالظرف والاتِّساع فيها، وتقدُّم الظرف على عامله، وخصَّصت المستوى الثالث للحديث عن أثر النِّظير في مسائل المفاعيل الأخرى، نحو: المفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه.

أمَّا الفصل الثالث من الدِّراسة، فقد جاء موسوماً بـِ: "أَثر النَّظير في باب المشبه بالمفاعيل والملحق بها"، إذْ تضمَّن بعض الأساليب الداخلة في نطاق الجمل الفعليّة، إذْ خصص بأسلوبيّ النداء والاختصاص؛ فأفردت المستوى الأول للحديث

عن أثر النَّظير في باب المُنادى وما يرتبط به من قضايا نحـــو: (حـــذف المنّــــادى، وحذف أداة النِّداء، والمنادى المضاف إلـــى يـــاء المـــتكلِّم، والمنـــادى المـــرخّم)، والاختصاص، وتناولت في المستوى الثاني أبرز قضايا أســـلوب الاســـتثناء، منهـــا (الاستثناء بألاَّ، وأنواع الاستثناء، والاستثناء بـــ (لمَّـــا) بمعنـــى (إلاَّ)، ثـــمَّ جعلـــت المستوى الثالث خاصاً بقضايا الحال، وجاء أغلبها في ذكر أنواع الحال، نحو: الحال المفرد، والحال جملة فعلية، والحال شبه جملة، زيادة على قضيّة مجـــيء المـــصدر حالاً، ثمَّ اتبعت هذه الفصول خاتمة ضمَّنتها أهم نتائج الدِّراسة.

(التمهيد)

أبو عليّ الفارسيّ

اسمه وحياته:

الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن سليمان (أبو عليّ الفارسيّ) النَّحويّ. ولدَ بِـــ "فسا" من أرضِ فارس، وقَدِمَ بغداد واستوطنَها وأَخذَ عن علماءِ النَّحو بها، وعلَتْ منزلتُهُ في النَّحو وهو فوق المبرِّد وأَعلم[1]، وكان متهماً بالاعتزال[2].

أبو عليّ الفارسيّ المشهورِ في العالم اسمُهُ، المعروف تصنيفه ورسمهُ، أوْحدُ زمانهِ في علمِ العربيَّة، كانَ كثيرٌ من تلاميذهِ يقولُ هو فوقُ المبرِّدِ، قال أبو الحسن بن عيسى الربعيُّ هو أبو عليّ الحسن، بن أحمد بن عبد الغفّار، محمد بن سليمان بن أبان الفارسيّ، وأمُهُ سدوسيّة من سدوس، شيبان ربيعة الفرس، ماتَ ببغداد، سنة سبعٍ وسبعين وثلاثمائة للهجرة، في أيام الطّائع لله، عن نيف وتسعين سنة[3].

وفي نزهةِ الألبّاء توفي أبو عليّ الفارسيّ يوم الأحد لسبع عشرة ليلة خَلَتْ من ربيع الأول، سنة سبع وسبعين وثلاثمائة، وذلك في خلافة الطّائع لله تعالى[4].

(1) القفطي،جمال الدين علي بن يوسف(ت624هــ)،(1406هــ _1986م)،انباه الــرواة علـــى أنباهـــ النُّحاة،تحقيق محمد أبي الفضل إبراهــيم،دار الفكر العربي _القاهـــرة،مؤسسة الكتب الثقافية_ بيروت،ط1،308/1.

(2) السيوطي،جلال الدين عبد الرحمن،(ت911هــ)،(1399هــ _1979م)، بغية الوعاة فـــي طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهــيم،دار الفكر العربي،ط2،496/1.

(3) الحموي، ياقوت(د،ت)، معجم الأدباء، راجعته وزارة المعارف العمومية،مكتبة عيسى البابي الحلبي بمصر،الطبعة الأخيرة،232/7،233.

(4) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الــرحمن بـــن محمـــد(577هــــ)،(1405هــــ _1985م)،نزهـــة الألباء في طبقات الأدباء، ت: إبراهــيم السامرائي،مكتبة المنار' الأردن _الزرقاء،ط3، 232.

مذهبُهُ النَّحويّ:

تباينتْ الآراءُ حول مذهب أبي عليّ الفارسيّ النَّحويّ، وانتمائه للمدرسة البغداديَّة التي تجمع بين آراء المدرستين البصريَّة والكوفيّة، وقَدْ ذكرَ عبد الفتّاح شلبي أنَّ المتقدَّمين من المؤرخين وأصحابِ الطبقات يُدرجونَهُ بين علماءِ المدرسةِ البصريَّة[1]، ويرى عبد الفتاح شلبي أنَّ الفارسيّ ينتمي إلى المدرسةِ البصريَّة حيث يقول: "إنَّ أبا عليّ في زمنه كان إماماً بصرياً مستقلاً بآرائه في النَّحو، وشيخاً لمدرسة قائمة بذاتها، تلاميذها أنصاره يقولون بقوله، ويستعينون بكلامه"[2].

أمَّا شوقي ضيف، فيرى أنهما من أصحابِ المدرسةِ البغداديَّة هو وتلميذه ابن جنِّي، حيث يقول: "فإنهما اتبعا في مصنفاتهما المذهب البغدادي الانتخابي، وإن كانت قَدْ غلبت عليها النزعة البصريَّة، وهي لا تخرجهما عن دائرةِ الاتجاه البغداديّ القائم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين"[3]، ومهما يكن الأمر فإنَّ أبا عليّ يُعدُّ مدرسة في النَّحو، ولهُ آراؤهُ وتلاميذُهُ، وإنْ اقتربَ في مذهبِهِ وآرائهِ إلى هذه المدرسة أو تلك.

شيوخه:

1. الزَّجَّاج، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السريّ النَّحويّ، كان من أهلِ العلمِ والأدبِ والدينِ المتين، وصنف كتاباً في معاني القرآن، وله كتاب الآمالي وغيرها، أخذَ العلمَ عن المبرِّد وثعلب رحمهما الله تعالى، توفي سنة (310هـ) ببغداد[4].

---

(1) شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، (1989)، أبو عليّ الفارسيّ، حياتهـ، ومكانتهـ بين أئمة التفسير العربية وآثارهـ في القراءات والنحو، دار المطبوعات الحديثة، السعودية، ط3، ص105.

(2) المرجع نفسه، ص107-108.

(3) ضيف، شوقي، (د.ت)، المدارس النحويّة، دار المعارف، مصر، ط7، ص246.

(4)ابن خلكان،أحمد بن محمد بن بكر(681هـ)،وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،تحقيق إحسان عباس،دار صادر بيروت، 49/1.

2. الأخفش، أبو الحسن عليّ بن سليمان بن الفضل النَّحويّ، أحد الثلاثة المشهورين، قرأَ على ثعلب واليزيديّ وأبي البقاء، توفي في بغداد، (315هــ)[1].

3. ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمد بن السري النَّحويّ، كان أحَدَ العلماءِ المذكورينَ بالأدبِ وعلمِ العربيَّة، صَحِبَ أبا العباس والمبرِّد وأخذ عنهما العلم توفي سنة (316هــ)[2].

4. ابن الخيَّاط، أبو بكر أحمد بن محمد بن منصور، أخذ عن المبرِّد ولهُ تصنيفٌ حسنٌ[3].

5. ابن دُريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دُريد بن عتاهيه، ولِدَ أبو بكر بالبصرةِ سنة (223هــ)، وكان واسع الرواية، ما رأى الرواة أحفظَ مِنْهُ، توفي سنة (321هــ)[4].

6. ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباسيّ المقرئ، قال الخطيب كان شيخ القرَّاء في وقته، توفي سنة (324هــ)[5].

7. مبرمان، محمد بن عليّ بن إسماعيل، أخذ عن المبرِّد والزَّجَّاج وكان قيماً في النَّحو، أخذ عنه الفارسيّ والسيرافي توفي سنة (326هــ)[6].

تلاميذه:

ومن أشهر تلاميذه:

1. ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان بن جنِّي الموصلي النَّحويّ المشهور، كان إماماً في علمِ العربيَّة، قرأَ الأدب على الشيخ أبي عليّ الفارسيّ، ولهُ تصانيف

---

(1) السيوطي، بغية الوعاة: 168/2.

(2) القفطي،انباه الرواة: 145/3.

(3) المرجع نفسه: 164/1.

(4) المرجع نفسه: 92/3-94.

(5) الحموي، معجم الأدباء: 65/5-66.

(6)القفطي، انباه الرواة: 189/3.

عديدة منها كتاب الخصائص، توفي سنة (392 هـ) ببغداد[1].

2. أبو طالب العبديّ، أحمد بن بكر بن أحمد بن تقيّة العبيديّ، أبو طالب أحد أئمة النحاة المشهورين، قرأ على السيرافي، والرّمانيّ والفارسيّ، مات سنة (406هـ)[2].
3. محمد بن طوس القصريّ أبو الطيب، هو من النَّحويّين المعتزلة، أحد تلاميذ أبي عليّ الفارسيّ، أملى عليه المسائل القصريّات وبه سُميت، ومات شاباً[3].
4. محمد بن عثمان بن بلبل، لغويٌّ نحويّ، صَحِبَ السيرافي، والفارسيّ، وروى عنه كتاب الحجَّة، مات يوم الجمعة توفي سنة (410هـ)[4].
5. عليّ بن عيسى الربعيّ، كان إماماً في النَّحو متقناً له، كانت ولادته سنة (328هـ)، وتوفي سنة (420هـ) ببغداد[5].

أهم مؤلفاته:

1. كتابُ الإيضاح: وهو كتابٌ في النَّحو، يتعرض فيه لآرائه النَّحويّة، وجميع أبوابه في النَّحو[6].
2. التَّكملة: وهو كتابٌ مستقلٌ يعرض فيه لآرائهِ اللغويَّة والصرفيَّة[7].
3. الإغفال: وهو المسائل المصلَّحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزَّجَّاج، عَمِدِ فيه أبو عليّ الفارسيّ إِلى إصلاحِ ما وقع في كتاب معاني القرآن من أخطاء لغويَّة[8].

---

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان: 3/246-247.
(2)السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 1/298.
(3) المرجع نفسه: 1/122.
(4) المرجع نفسه: 1/170.
(5)ا ابن خلكان، وفيات الأعيان: 3: 336.
(6)السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 1: 496.
(7) المرجع نفسه: 1: 496.
(8) القفطي، انباه الرواة على أنباهــ النحاة: 1: 309.

4. كتاب التعليقة على كتاب سيبويه: وهو كتابٌ يعلِّقُ فيه أبو عليّ على المسائل التي يراها غامضة في كتاب سيبويه ويوضِّحُها بقَدر الحاجة[1].
5. كتاب الحجَّة: وهو كتاب في القرَاءات، و شامل في اللغة والنَّحو، وهو موضوع الدراسة[2].
6. كتاب المسائل البصريَّة: كتاب اشتمل على قضايا نحويّة، وصرفيّة، ولغويّة، وعروضيّة، وأدبيَّة، وفيه تسع وسبعون ومائة مسألة[3].
7. المسائل الحلبيّات: وهو كتابٌ في اللغةِ والنَّحو، وهي المسائل المصنوعة في حلب[4].
8. المسائلُ العسكريَّات: منسوبة إلِى عسكر مَكْرم، مدينةٌ كانت مولد بعض مشاهير العلماء والأدباء، ويختص بالدراسات اللغوية والنَّحويّة[5].
9. المسائلُ العضديَّات: وهو كتابٌ في النَّحوِ والصرف[6].

مكانته العلميَّة:

شَهِدَ لهُ المؤرّخون وأصحابُ التراجمِ بالمكانةِ العلميّة المتميّزة، التي جعلتهُ علماً مميّزاً من أعلام النَّحو العربي، وكان واحدَ زمانه في علمِ العربيَّة[7]، وإمام وقته في علمِ النَّحو[8]، وانتهت إليهِ رئاسة النَّحو[9].

---

(1)السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: 1: 496..
(2) الأنباري، نزهـــة الألباء في طبقات الأدباء: 233.
(3)القفطي، انباه الرواة على أنباهـــ النحاة: 1: 309.
(4) المرجع نفسه: 1: 309.
(5)المرجع نفسه: 1: 309.
(6) الفارسي، أبي علي الحسن بن أحمد(377هــ)،(1406هـــ_ 1986م)المسائل العضديات، تحقيق: علي جابر المنصوري، مكتبة النهــضة العربية، بيروت، ط1، ص:10.
(7) السيوطي، بغية الوعاة، 496/1
(8) ابن خلكان، وفيات الأعيان، 80/2.
(9) الفيروزبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد، (ت817هــ)، (1421هــــ_2000م)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة،تحقيق: محمـــد المـــصري،دار ســـعد الـــدين للطباعـــة والنشر،دمشق،ط1، ص 108.

وجاءَ في نزهة الألبّاء: أنه كان من أكابرِ أئمّة النَّحويّين، أخذ عن أبي بكر السَّرَّاج وأبي إسحاق الزَّجَّاج، وعَلَتْ منزلتُهُ في النَّحو، حتَّى فضَّلَهُ كثيرٌ من النَّحويّين على أبي العبّاس المبرِّد، وقال أبو طالب العبديّ: ما كان بين سيبويه وأبي عليّ أفضل منه، وأخذ عنه جماعةٌ من حذَّاق النَّحويّين كأبي الفتح بن جنِّي، وعليّ بن عيسى الربعيُّ، وأبي طالب العبدي، وأبي الحسن الزعفراني وغيرهم، وكان عضدُ الدولة يقول: أنا غلام أبي عليّ الفارسيّ في النَّحو، وغلام أبي الحسين الصوفي في النجوم(1).

وتقدَّم عند عضدِ الدولةِ ويُحكى أنَّه كان يوماً في ميدان شيراز يسايرُ عضد الدولة، فقال لهُ: لِمَ انتصب المستثنى في قولنا(قام القوم إلا زيداً)؟ فقال الشيخ: بفعلٍ مقَدْرٍ، فقال لهُ كيف تَقْديره؟ فقال: استثني زيداً، فقال لهُ عضدُ الدولة: هلّا رفعته وقَدَّرت الفعل امتنع زيدٌ؟ فانقطع الشيخ، وقال له: هذا الجواب ميداني. ثم إنَّه لمَّا رجع إِلى منزله وضع في ذلك كلاماً حسناً وحمله إليه فاستحسنه، وذَكَرَ في كتاب (الإيضاح) أنه انتصب بالفعل المتقدَّم بتقوية إلا(2).

وكان أبو عليّ مهتماً بالقياس، وقال ابن جنِّي فيه: (والله هو عليه رحمته فما كان أقوى قياسه، وأشد بهذا العلم اللطيف أُنسه، فكأنه إنما كان مخلوقاً له).(3)

وجاء في معجم الأدباء: كان يقول: لأن أخطئ في خمسين مسألة مما بابه الرواية، أحب إليّ من أن أخطئ في مسألة واحدة قياسية(4).

ونعت ابن جنِّي أبا عليّ بالأمانةِ في روايته وعدَّهُ ممن يُؤخذ عنه لصدقه ونقاء سريرته حيث قال: (وهذا أبو عليّ-رحمه الله- كأنه بعد معنا، ولم تبِنْ به الحال عنا، كان من تحوّبه وتأنيه وتحرجه كثيرَ التوقف فيما يحكيه، دائمَ الاستظهارِ

---

(1)الأنباري، نزهة الألباء، ص232

(2)ابن خلكان، وفيات الأعيان، 80/2.

(3) ابن جني،أبو الفتح عثمان(د،ت)،(2011م)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار،الهيئة المصرية العامة للكتاب _القاهرة،ط5، 277/1،278.

(4) الحموي، معجم الأدباء 254/7

(4) ابن جني، الخصائص 316/3.

لإيراد ما يرويه، فكان تارةً يقول: أنشدت لجرير فيما أحسبُ، وأخرى: قال لي أبو بكرٍ في غالب ظني كذا، وأرى أني قَدْ سمعتُ كذا)(4).

القراءات القرآنية:

تعدُّ القراءات القرآنية مرجعاً مهماً من علوم العربيَّة، ومعيناً لدراسة اللغة والنَّحو، وشاهداً من شواهد اللغة، استعانَ به علماءُ اللغة والنَّحو في تثبيت القواعد اللغوية والنَّحويّة، لاسيما أن النُّحاة الأُول الَّذين نشأ النَّحو على أيديهم ،جلّهم كانوا قرَّاء، كأبي عمرو بن العلاء ،وعيسى بن عمر الثقفيّ، ويونس والخليل.

وقَدْ بدأ توجيه القراءات والاحتجاج لها منذ عهد الصحابة رضوان الله عليهم، فقَدْ روي عن عمر بن الخطاب _رضي الله عنه_ أنه اختلف عنده في (حرجاً) من قوله تعالى: (ومن يُرد أن يُضله يجعل صدره ضيقاً حَرَجاً) فقرأها بعضهم بفتح الراء وبعضهم بكسرها، فسأل رجلاً من كنانة راعياً فقال: ما الحرجةُ عندكم؟ قال: الحرجة: الشجرة تكون بين الأشجار لا تصل إليه راعية ولا وحشيَّة ولا شيء، فقال عمر: كذلك قلب المنافق لا يصل إليه شيء من الخيرة[1].

وسار التابعون على هذا النهجِ من العناية بالدراسات القرآنية التي في نظرِهم، تعكسُ الواقع اللغوي الَّذي كان سائداً آنذاك، إلى أن جاء عصر التصنيف والتأليف في هذا النوع من الدراسات، وأصبحت المكتبةُ العربيَّة تزخر بالعديد من المؤلفات التي تعنى بالقراءات القرآنية وتوجيهها.

تعريف القراءة لغةً:

أمَّا القراءةُ لغةً: فهي جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر قرأ يقال: قرأ يقرأ قراءةً وقرآناً، بمعنى تلا، فهو قارئ والقرآنُ متلو[2].

---

(1) القيسي، مكي بن أبي طالب،(ت437هـــ)،(1394_1974)،الكشف عن وجوه القــراءات السبع وعللهــا وحججهــا، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة،د.ط،450/1.

(2) الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب بن محمد(817هـــ)،(1398هـــــ _1978م)،القــاموس المحيط، الهــيئة المصرية العامة للكتاب، ص:62.

القراءة اصطلاحاً:

عُرفت القراءة اصطلاحاً: بأنها علمٌ بكيفيةِ أداء كلمات القرآنِ الكريم واختلافها معزوّاً لناقلها[1]. وعرفها أبو حيان بأنها:(مذهبٌ يذهبُ إليهِ الإمام من أئمةِ القرَّاء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاقِ الروايات والطرقَ عنه سواءً أكانت هذه المخالفة في نطقِ الحروفِ أمْ في نطقِ هيئتِها[2].

شروط القراءة الصحيحة:

لقَدْ اشترط علماءُ القراءات شروطاً عدة للقراءة الصحيحة، وهذه الشروط تتمثل فيما يأتي[3]:

1-صحة السند بالقراءة إِلى رسول الله _ صلى الله عليه وسلم _متواترة من أول السند إِلى آخره.

2-موافقةُ رسم المصحف العثماني.

3-موافقتها وجهاً من وجوه العربيَّة، مُجْمَعاً عليه أو مُخْتَلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله.

ويقول ابن الجزري: (كل قراءة وافقت العربيَّة ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندُها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها. ومتى اختل ركن من هذه الأركان أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم) [4].

---

(1) ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف(ت833هـ)،(1400هـ_1980م)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية،بيروت_ لبنان،ط1،ص:3.

(2) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف(ت745هـ)،(1413هـ_1993)، تفسير البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي معوض،دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان،ط1، ص: 77/1.

(3) ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد،(1418هـ _1997م)، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط5، 11،12.

(4) ابن الجزري محمد بن محمد الدمشقي، (ت833هـ)، النشر في القراءات العشر، تحقيق محمد علي الضبّاع، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان،د.ط، 9/1.

وصف كتاب الحجَّة

يعدُّ كتاب الحجَّة في القراءات السبع من أهمِ الكتب التي وصلتْ إلينا في توجيه القراءات القرآنية السبع، بل إنه كتاب شاملٌ، ومرجع في علوم القرآن، وعلوم اللغة، وقَدْ اعتمد فيهِ صاحبهُ على كتابِ الحجَّة لابن مجاهد إذ إنَّه يعد شرحاً لهذا الكتاب.

أمَّا موضوعُ الكتاب، كما يتضحُ من مقَدَّمة كتاب الحجَّة: فهو الاحتجاج للقراءاتِ وتوثيقها وتوجيهها، والتماس الدليل لقراءة كل قارئ من القرَّاء السبعة الَّذين اختارهم ابن مجاهد، وذلك إمّا بالاستناد إِلى قاعدة مشهورة في العربيَّة أو بالتماس علة خفية بعيدة الإدراك يحاول افتتاحها أو توليدها أو بالاعتماد على القياس، وحشد النظائر ومقارنة التمثيل بالمثيل، وهو ما برع فيه أبو عليّ، وكان يسوق لكل أسلوب من أساليب احتجاجه الآيات القرآنية، والشعر الصالح للاحتجاج، والحديث النبوي، والأمثال العربيَّة، ولغات العرب ولهجاتهم، وأقوال أئمة العربيَّة، وعلى رأسِهم سيبويه الَّذي انتشرتْ عباراتُ كتابه في الحجَّة(1).

وطريقة أبي عليّ في كتابهِ هي طريقةُ المتنِ والشرح، فهو يعرض أولاً نص ابن مجاهد في عرضه لاختلاف القرَّاء في كلِّ حرفٍ مِنْ الحروف، مصرِّحاً باسمهِ أَو مُغْفِلاً له مُكْتَفياً بقوله: اختلفوا، ثم يعقبُهُ بقولِ شيخهِ ابن السَّرَّاج وذلك في القسمِ الَّذي شَرَعَ في تفسيرهِ مِنْ سورةِ الفاتحةِ وسورةِ البقرة أو بكلامهِ هو بقولهِ أبو عليّ(2).

ولعلّ أبرزَ ما يتميزُ بهِ أسلوبُ أبي عليّ هو ظاهرةُ الاستطراد بعيداً عن أصلِ الموضوعِ المطروقِ حتَّى يكادَ يَنْسى آخره أولهُ، فهو ينتقلُ بالقارئ من الكلامِ على الحرفِ والخلافِ فيه والاحتجاجِ له إِلى تفسيرِ الآيةِ، فيغوصُ في الأعماقِ فيستخرجُ من كنوز المعاني، ودرر الحقائقِ ما ينتزعُ إعجابنَا بسعةِ عقلهِ ونفاذ فكره، أو يتناولُ الكلمةَ وما يتفرعُ عنها مِنْ معانٍ وما تدلُّ عليه من دلالاتٍ، فيتناولُها معنىً

---

(1) الفارسي، مقدمة كتاب الحجة للقراء السبعة،ص17.

(2) المرجع نفسه ص17-18.

معنى مبيناً له مع شواهدِه، ثم يتجاوزُهُ إلى الحديثِ عَنِ الوجوهِ الإعرابية أو العللِ الصرفيّة، ويناقش جميعَ ذلك، ويحشدُ لهُ الشواهدَ والأدلة[1].

وقَدْ وَصَفَ العلماءُ هذا الكتابَ وأثنوا عليه ومنْ ذلك:

1- قال ابن جنِّي: (إنَّ أبا عليّ –رحمه الله-عَمِلَ كتاب الحجَّة في القراءات فتجاوزَ فيهِ قَدْرَ حاجةِ القرَّاء إلى ما يهفو عنهُ كثيرٌ منْ العلماءِ) [2].

2- أمَّا ابن خالويه، فيقول: (فأبو عليّ الفارسيّ في حجَّته يغوصُ إلى الأعماقِ، فمَنْ لَمْ يَكُنْ ذا مقْدْرة على الغوصِ لا يستطيعُ أنْ يصلَ إلى الجوهرِ المنشودِ، فكثرةُ الاستطراداتِ وضخامةُ التعليّلاتِ، قَدْ تحولُ بينَهُ وبين ما يريدُ، ويضيفُ ومنْ هنا كان كتابُ الحجَّة للفارسيّ كتاباً لا يَفْهمُهُ إلَّا القلّةُ ولا تهضمُهُ إلّا فئةٌ صامتةٌ تسلّحتْ بما تسلَّحَ بهِ أبو عليّ من عقليّةٍ منطقيّةٍ تؤمنُ بالقياسِ ويتحرى وراءَ العللِ)[3].

3- وجاءَ في طبقاتِ القرَّاء لابن الجزَرِيّ (وألّف كتابَ التذكرةِ وكتابَ الحجَّة شرح سبعة ابن مجاهد، فأجادَ وأفادَ) [4].

ومنْ خلالِ البحثِ والمتابعةِ اطلعتُ على نسخِ كتاب الحجَّة، وهي ثلاثُ نسخٍ تحملُ عنوانَ كتاب الحجَّة:

1-النسخةُ الأولى الصادرة عن دارِ المأمونِ للتراثِ، تحقيق كلٍ من بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي تَحْتَ عنوانِ(الحجَّة للقرّاء السبعة أئمة الأمصارِ

---

(1)الفارسي، مقدمة كتاب الحجة للقراء السبعة، ص:17.

(2) ابن جني، ابوالفتح عثمان(392هـ)،(1415هـ_1994م)، المحتسب في تبيين وجوه وشواذ القراءات والإيضاح عنهـا، تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شبلي،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية _القاهـرة،د.ط، ص:34/1.

(3) ابن خالويه، (1399هـ -1979م)،الحجة في القراءات السبعة، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشرق، ط3،ص:29.

(4) ابن الجزري، محمد بن محمد بن علي(833هـ)،(2006م)،غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان،ط.1،289/1.

بالحجازِ والعراقِ والشامِ الَّذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد). تصنيف أبي عليّ الحسن بن عبد الغفّار الفارسيّ.(288-377هـ).

2- أمَّا النسخةُ الثانيةُ، فنسخةٌ قيمةٌ بدأ في تحقيقها قَدْيماً كلٌّ من عليّ النّجدي ناصف، وعبد الحليم النّجّار و عبد الفتّاح شلبي، وراجعها محمد عليّ النّجار، ونشرتها الهيئةُ المصريةُ العامةُ للكتابِ أولَ مرة عام 1385هـ، ثم أُعيد نشرُها في الطبعة الثانية عام 1403هـ. ولكنْ لم يتم نشُر الكتاب عن هذه الطبعة كاملاً، وتوقفت طباعتُه عند نهايةِ سورة آل عمران تقريباً.

3- النسخةُ الثالثةُ الصادرة عن دارِ الكتبِ العلميةِ ببيروت لبنان، وتحملُ عنوانَ (الحجَّة للقرّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الَّذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد)، تأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار الفارسيّ المتوفى سنة 377هـ وضع حواشيه وعلق عليه كامل مصطفى الهنداوي، وجاءت في أربعة أجزاء.

وقَدْ اعتمدتُ النسخةَ الصادرةَ عن دارِ المأمونِ للتراثِ وذلك للأسباب الآتيةِ:

1- أنَّ هذهِ النسخة جاءتْ كاملة في سبعةِ أجزاءٍ، بالإضافةِ إلى ما قَدَّمهُ محققو هذه النسخةِ من إيضاحٍ حول اعتمادهما على نسختين خطيتين: الأولى وهي نسخةٌ محفوظةٌ في مكتبةِ بلديةِ الإسكندرية،ولها مصورة في دار الكتب المصريةِ، وتقعُ في سبعةِ أجزاءٍ ينقصُها الجزءُ الخامس، والنسخةُ الثانيةُ نسخةٌ محفوظةٌ في مكتبةِ مراد ملّا باستانبول.

2- المنهجُ الَّذي سارَ عليه المحققون لهذهِ النسخةِ كما تحدثوا عن ذلك في مقَدِّمة كتاب الحُجَّة، بالإضافةِ إلى أنَّ هذهِ النسخةَ كاملة، أمَّا النسخةُ الصادرةُ عن الهيئةِ المصريةِ العامةِ للكتابِ فغير مكتملةٍ.

النَّظير:

حظيَ النَّظير بأهميةٍ كبيرةٍ لدى العلماءِ، لِمَا لهُ مِنْ أثرٍ بارزٍ، في تقويةِ القواعدِ النَّحويّة والصرفيّة وتعزيزها، والحكم على الظواهرِ اللغويّة، لأنَّ هذهِ القواعدِ أو الظواهرِ اللغويَّةِ، تقومُ على محاكاةِ النَّظير سواء كان من القرآنِ الكريم،

أو من الشعرِ العربيّ الفصيحِ،أومن الحديثِ الشريفِ،أومن كلامِ العربِ النَّثريّ، فيأتي النَّظير معزِّزاً للقاعدة النَّحويّة،أو مؤكِّداً لها أو يستغنى بهِ عنها.

النَّظير لغةً:

يرد لفظُ النَّظير في العديدِ من المعاجم اللغويّةِ تحت معنى الشبيه أو المثيلِ أو المساوي أو المشاركةِ والمعادلة، فيذكرُ الأزهريُّ لفظَ النَّظير:(وقال الليث: فلان نظيرك أي مثلُك، لأنه إذا نَظَرَ إليهما الناظرُ رآهما سواءً، قال: والتأنيث النَّظيرةُ، والجمع النظائر في الكلام والأشياء كلها)[1] ،ويذكر ابن فارس (هذا نظيرُ هذا، من هذا القياس أي إنّه إذا نُظِرَ إليه وإلى نظيرهِ كان سواء)[2].

وورِدَ لفظُ النَّظير في الصحاح(ونظيرُ ذلك الشيء: مثله وحكى أبو عبيدة النظر والنَّظير بمعنى واحد مثل الندّ والنديد)[3]. ويتابع ابنُ منظور في ذلك فيذكرُ أنَّ(النَّظير: المثل، وقيل المثل في كل شيء، وفلان نظيرك أي مِثْلُكَ لأنه إذا نَظر إليهما الناظر رآهما سواءً)[4]، ورغم ذلك التشابه بين هذه الألفاظِ إلّا أنَّ هنالك من العلماءِ مَنْ أوجدَ فروقاً بين هذه الألفاظِ، فيذكرُ الكفويُّ أنَّ النَّظير(أخصُّ من المِثْل وكذا الند فإنَّه يقال لما يشاركه في الجوهر فقط. وكذا الشبه والمساوي والشكل)[5].

---

(1) الأزهــري، أبو منصور محمد بن أحمد(370هـــ)،(1421هــــ _2011م)، تهـــذيب اللغة، إشراف محمد عوض مرعب، دار أحياء التراث العربي،بيروت لبنان، 282/13.

(2)ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن زكريا، (1411هــــ_1991م)،مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هـــارون، دار الجيل –بيروت ط1، 444/5.

(3)الجوهـــري، إسماعيل بن حمّاد (1990م)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين،بيروت-لبنان ط4. 831/2.

(4) ابن منظور، جمال الدين محمَّد بن مكرم الأفريقي المصري (1374هــــ_1955م)، لسان العرب، دار صادر _بيروت، ط1، 13/11.

(5)الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موســى الحــسيني(1412هــــ _1992م) الكليّـــات، وضـــع فهـــارسهـــ، عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة _ بيروت،ص906.

النَّظير اصطلاحاً:

النَّظير هو الشبيه بما لهُ مِثْل معناه وإنْ كان من غير جنسه، كالفعلِ المتعدي نظيرُ الفعلِ الَّذي لا يتعدى في لزوم الفاعل، وفي الاشتقاقِ من المصدر وغير ذلك من الوجوه، نحو استتار الضمير، وعمله في الظرفِ والمصدر والحال(1).

والنَّظير: هو أنْ يجمعَ الناظمُ أو الناثرُ أمراً وما يناسبهُ مع إلغاءِ ذلك التضاد لتخرج المطابقة، سواء كانت المناسبة لفظاً لمعنى أو لفظاً للفظ أو معنى لمعنى، إذْ القصد جمع الشيء إلى ما يناسبهُ أو يلائمهُ في أحدِ الوجوه(2).

وعلى هذا فإنَّ الفروقَ بين المثلِ والشبيهِ والنَّظير تكادُ تكونُ متقاربة في المعنى عند الَّذين فرقوا بينها. وينبّه السيوطيُّ على الاختلافِ بينها في قولهِ في مسألة ما الفرق بين المثلِ والشبيهِ والنَّظير؟ الجواب المثل أخصُّ الثلاثة والشبيه أهم من المثلِ وأخصُّ من النَّظير والنَّظير أعم من الشبيه، وبيان ذلك أنَّ المماثلةَ تستلزمُ المشابهة وزيادة والمشابهة لا تستلزمُ المماثلة، فلا يلزم أنْ يكونَ شبهُ الشيء مماثلاً له والنَّظير قَدْ لا يكون مشابهاً، وحاصل هذا الفرق أنَّ المماثلةَ تقتضي المساواة من كلِّ وجهٍ والمشابهة تقتضي الاشتراك في أكثرِ الوجوهِ لا كلِّها، والمناظرةُ تكفي في بعضِ الوجوه ولو وجهاً واحداً، يقال هذا نظيرُ هذا في كذا وإن خالفهُ في سائرِ جهاته، ويضيفُ بأنَّ اللغويينَ قَدْ جعلوا المثيلَ والشبيه والنَّظير بمعنى واحد(3)، وعلى ذلك سنتعاملُ معها على أنَّها من قبيل المترادفات في اللغةِ.

---

(1) الرُّماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت: 384هـــ)، منازل الحروف والحدود، تحقيــق: إبراهــيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، د.ط، ص52.

(2) البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: 1093هـــ)، (1388هـــ/1969م)، خزانــة الأدب، قدم لهــ محمد هــارون، منشورات محمد الراية، بيروت، ط3، ص131.

(3) السيوطي، جلال الدين عبــد الــرحمن بــن أبــي بكــر بــن محمــد (ت: 911هـــ)، (1403هـــ/1983)، الحاوي للفتاوي في الفقهــ وعلم التفسير والحديث والأصول والنحو والإعراب وسائر الفنون، عني بنشرهــ جماعة من طلاب العلم سنة 1352هــ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 273/2.

وقَدْ استدلَّ أبو عليّ الفارسيّ بالنَّظير في كثيرٍ من المسائلِ في كتابه الحجَّة مستخدماً مصطلح النَّظير صراحةً أو مصطلحات مرادفة، منها: مِثْلُ ذلك، وشبيه ذلك، لدعمِ آرائهِ وتوجيهاتهِ النَّحويّة للقراءاتِ القرآنيةِ في كثيرٍ من المواضعِ في كتابه الحجَّة، وخاصة في المسائل النَّحويّةِ والصرفيّةِ الجديدةِ التي انفرد بها.

وتبيَّن لنا من خلال دراسة توجيه القراءات القرآنية في كتاب الحجَّة أن أبا عليّ الفارسيّ قَدْ استعمل أشكالاً متعددة من النظائرِ تتمثل بالقرآنِ الكريمِ والقراءات القرآنيةِ وكلام العرب النَّثريّ والشعر العربيّ الفصيح والحديث النبويّ الشريف، وسنعرض هذه الاستعمالات في ثنايا هذه الدراسة.

الفصل الأول

أثر النظير في توجيه التراكيب القرآنية في باب العلاقات الإسنادية

1.1 الإسناد لغةً واصطلاحاً:

الإسناد لغةً: "كل شيء أسندت إليه شيئاً فهو مسند. وقَدْ سند إِلى الشيء يَسنُدُ سَنُوداً. واستند وتساند، وأسند، وأسْند غيره"[(1)].

الإسناد اصطلاحاً:

الإسنادُ في عرف النحاة:"عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إِلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه"[(2)].

ومن المعلوم أنَّ الجملة في العربيَّة تقوم على الإسناد، فالمسندُ والمسندُ إليه هما قوام التراكيب في العربيَّة، ففي الاسميَّة يسند الخبر إِلى المبتدأ أو ما أصله مبتدأ وخبر، وفي الفعليّة يسند الفعل إِلى الفاعل أو نائب الفاعل.

وقَدْ عرض النحاةُ إِلى ذكرِ المسندِ والمسندِ إليه في مؤلَّفاتهم منذ وقت مبكر، وقَدْ ورد ذكر المسند والمسند إليه عند سيبويه إذْ قال: (هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً. فمن ذلك الاسم المبتدأ المبنيِّ عليه وهو قولك عبد الله أخوك: وهذا أخوك[(3)]. والكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إِلى الأخرى، وذلك لا يأتي إلا في اسمين كقولك: (زيدٌ

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، 220:3.

(2) الجرجاني، علي بن محمد الشريف، (1985)،التعريفات، مكتبة لبنان، بيروت، د.ط، ص(22-23)، وانظر التهاوني، محمد، كشاف اصطلاحات الفنون،تحقيق لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة. (144/3-145)

(3) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن من قنبر (180هـ)،(1408هـ،1988)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي _القاهرة، ط3، 23/1.

أخوك، وبشرٌ صاحبك)، أو في فعلٍ واسم نحو قولك:(ضرب زيدٌ. وانطلق بكر)، ويسمى الجملة[1].

1. 2 **الإسناد الاسمي (المبتدأ والخبر):**

المبتدأُ والخبرُ وهما أكثر الأبواب النَّحويّة شيوعاً في القرآن الكريم، لذلك وُجهت كثير من القراءات القرآنية على أنها من باب المبتدأ والخبر.

أولاً: حد المبتدأ: هو الركنُ الأولُ من ركنيّ الإسناد في الجملة الاسميَّة، وقَدْ عرّفه سيبويه بأنه كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام، والمبنيُّ عليه رفعٌ[2]. وعرَّفه النحاة بأنه: ما جردته من عوامل الأسماء من الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعلهُ أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه[3].

ثانياً: حد الخبر: وهو أحد ركنيّ الإسناد في الجملة الاسميَّة، فهو المسندُ والمبتدأ مسندٌ إليه وهو مبنيٌّ على المبتدأ[4]. وهو كلّ ما أسندته إِلى المبتدأ أو حدثت به عنه وذلك على خبر بين مفرد وجملة[5].

---

(1) ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء (643هـــ)، شرح المفصل،عالم الكتب، بيروت_لبنان (18/1-20). وانظر:الاسترابادي، رضي الدين محمد بن حسن،(1421هـ_2000م) شرح الرضي على الكافية في النحو، عالم الكتاب، القاهرة، 11/1، وانظر: السيوطي، جلال الدين (911هـــ)،(1413هـ_1992م)،همع الهوامع في شرح جامع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، و عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية،الكويت، (11/1).

(2) سيبويه، الكتاب، (126/2)

(3) ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل،(316هـ)،(1417هـ،1996م)، الأصول في النحو العربي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت ط3، 58/1. وانظر السيوطي،همع الهوامع 154/1.

(4) سيبويه، الكتاب، (126/2)

(5) الأزهري، زين الدين خالد بن عبد الله، (2000)، شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه حاشية العلامة الشيخ يس تحقيق: محمد باسل،، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان،(ط.1) 195/1-160.

ومن قضايا المبتدأ والخبر في هذه الدراسة ما يأتي:

1. 2. 1 الابتداء بالنكرة:

إنّ من أحكام المبتدأ أنّه لايجوز الابتداء بالنكرة؛ لأنّ المبتدأ مسندٌ إليه والمسند إليه لابدَّ أنْ يكون معرفةً،إلا أنَّ القواعد النحويّة التي قعَّدها النحاة تُجيزُ الابتداء بالنكرة شريطة أنْ تُفيد النكرة العموم أو الخصوص، كما أجازوا الابتداء بالنكرة إذا وقعت متأخرة عن خبرها، ومما جاء في هذه الدراسة على الابتداء بالنكرة ما يأتي:

1-قال تعالى: M ; < = > ? @ A B C D E F L.[1]

قرأ ابن كثيرٍ ونافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائيّ:(وصيةٌ لأزواجهم) رفعاً[2] على أنها مبتدأ.

وَوَجهُ الرفعِ عند أبي عليّ، أنه يجوز أنْ يرتفع من وجهين أحدهما أن يجعل الوصية مبتدأ والظرف خبره، وحسن الابتداء بالنكرة؛ لأنه موضعُ تخصيص، وأورد على ذلك نظائر من كلام العرب النَّثريّ و من الشعر العربي الفصيح، أمَّا النَّظير من كلام العرب النَّثريّ، فقولك: سلامٌ عليّك وخيرٌ بين يديك[3].

أمَّا النَّظير من الشعر العربي فهو قول الشاعر الطُّفيل الغنويّ[4]:

---

(1) سورة البقرة: الآية (240)

(2) ابن مجاهد،السبعة في القراءات ص184،وانظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة ج341/2.

(3) الفارسي، أبو علي الحسن بن عبد الغفار، (377هـ)، (1411هـ_ 1991م)، الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق_ سوريا، ط1، ج 342/2

(4)الغنوي، طفيل،(1997)، ديوانه، شرح الأصمعي، تحقيق حسن فلاح أوغلي، دار صادر _بيروت، ط1/ ص54، وانظر: سيبويه،الكتاب 1: 296، ابن جني، المحتسب، 264/2، السيوطي همع الهوامع 23/3.

وبالسَّهبِ ميمونُ النقيبة قولُهُ لملتمسِ المعروفِ أهلٌ ومَرْحبُ

فجاءت (أهلٌ) مرفوعةٌ على أنها مبتدأ وجاء المبتدأُ نكرة لأنه في موضوعِ دعاء[1].

أمَّا الوجهُ الآخر، فيكونُ على أنْ تُضمرَ لهُ خبراً فيكونُ قوله: (لأزواجهم) صفة وتَقْدير الخبر المضمر: فعليهم وصية لأزواجهم[2]. أمَّا النَّظير القرآني الَّذي ساقه أبو عليّ على هذا التوجيه، قوله تعالى: Mفَمَن لَّمۡ يَجِدۡ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖۚ L [3] وأيضاً قوله تعالى: (فتحريرُ رقبة)[4].

ويظهرُ مما سبق أنَّ أبا عليّ الفارسيّ عزّز جواز الابتداء بالنكرة باستخدامه للنظائرِ المتعددةِ من الشعر العربي وكلام العرب النَّثريّ، إذ جاءت (سلامٌ) مبتدأ، وهي نكرة وجاز الابتداء بالنكرةِ؛ لأنها دلت على خصوص، وجاءت(أهلٌ) في النظير الشعري مبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنها في موضع دعاء والدعاء يفيد التخصيص، وجاءت النظائر المستعملة جميعها داعمة لصحة التركيب الوارد في المثال القرآني.

2_ وفي قوله تعالى: M@A B C D؛L [5].

قرأ أبو عمروٍ وحده: (كلُّهُ) رفعاً وقرأ أيضاً (كُلَّهُ) نصباً[6]، ووجَّه أبو عليّ قراءة أبي عمرو في رفعه (كلُّه)، وابتدائِهِ بهِ أَنه وإنْ كانَ في أكثرِ الأمرِ بمنزلة أجمعين لعمومها، فإنه قَدْ ابتدئ بها كما ابتدئ بسائرِ الأسماء[7].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 1: 296.

(2) الفارسي، الحجة للقراء السبعة 342/2 وانظر: أبــو زرعةــــ،حجة القــراءات،ص138، وانظر: ابن منظور، لسان العرب ج331/8.

(3) سورة المائدة، الآية: 89

(4) سورة النساء، الآية: 92.

(5)سورة آل عمران، الآية: 154.

(6) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 90/3

(7) المرجع نفسه 90/3

وساق أبو عليّ نظيراً من القرآن الكريم على توجيهِ قراءة الرفع، وهو قوله تعالى: M وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾ L [1].

وتابع مكيّ أبا عليّ الفارسيّ في توجيه قراءة الرفع، إذ يرى أنَّ قراءة الرفع جاءت على الابتداءِ و(الله) الخبر، والجملة خبر(إنَّ) وحسن أنْ يكون كلّ ابتداء وهي مما يؤكد بها لأنها أدخل في الأسماء منها في التأكيد[2].

ومن المعلوم أنَّ النحاة أجازوا الابتداء بالنكرة إذا دلت على عموم،وقد جاءت النظائرُ التي ساقها أبوعليّ من القرآن الكريمِ وقراءاته معززةً لجواز الابتداء بالنكرة لدلاتها على العموم، وقد جاءت (كلٌّ) في النظير القرآني في قوله تعالى: (وكلُّهم آتيه) مبتدأ وهي نكرة، وجاز الابتداء بالنكرة لأنها دلت على عموم.

1. 2.2 **الرفعُ على الابتداء والنصب على العطف:**

من بين القضايا الواقعة في قضايا المبتدأ والخبر التي استند فيها أبوعليّ الفارسيّ على النّظير في توجيه التراكيب القرآنية، قضية الرفع على الابتداء باستئناف كلمة والإخبار عنها، بقطع عطفها عمّا قبلها. ومن الآيات القرآنية التي توافرت على هذه المسألة:

1ـ قوله تعالى: M i j k l m n p q r t u
v w x y z L [3].

قرأ عبدُالله بن عامر(والشمسُ والقمرُ والنجومُ مسخراتٌ) رفعاً، وقرأ الباقون بنصب ذلك كله [4].

---

(1) سورة مريم، الآية:95.

(2) مكي، الكشف 361/1 وانظر: أبا زرعة، حجة القراءات:177.

(3) سورة النحل، الآية:12.

(4)الفارسي، الحجة:55/5، ابن مجاهد، السبعة في القراءات:370، ابن زنجلة، حجة القراءات:386.

ووجه الرفع في قراءة ابن عامر عند أبي علي الفارسي أنَّ (الشمس) في هذه الآية مرفوعة على الابتداء وكلمة (مسخرات) خبر لها، فقطعت كلمة (الشمسُ) عن تبعيتها على النصب للكلمات السابقة لها على قراءة الجمهور(بالنصب) [1].

وأمَّا على قراءة النصب: (والشمسَ والقمرَ والنجومَ مسخراتٍ) بنصب (الشمس) وكسر التاء في(مسخراتٍ)، فتكون كلمة (الشمس) معطوفةً على ما قبلها وداخلة في إعرابها، وتكون كلمة(مسخرات) حالاً لما قبلها[2]. و ساق أبوعليّ الفارسي نظيرا من القراءات القرآنية على قراءة من رفع في قوله تعالى: M c d e f g h i j k l L [3].إذْ قرأ ابنُ عامر: (والشمسُ والقمرُ والنجومُ مسخراتٌ بأمره) كل ذلك رفعاً، فقطعت هذه الكلمات عمَّا قبلها، ورُفِعتْ كلمةُ الشمسِ على الابتداء، وعطف ما بعدها عليها، وأخبر بكلمة (مسخرات).

ومِمن تابع أبا عليّ في توجيه قراءة الرفع على الابتداء والخبر ابن زنجلة[4]، وكذلك مكيّ الَّذي وجَّه قراءةَ الرفعِ على استئناف الكلام وقطعه عمَّـــا قبلـــه فرفـــع بالابتداء، وعطف بعض الأسماء على بعض، وجعل (مسخرات) خبر الابتداء[5].

وعليه يمكن القول إنَّ النَّظير الَّذي ساقه أبو علي الفارسيّ يؤكد جواز الرفـــع علـــى الابتداء في بعض الاستعمالات اللغوية، وذلك باستئناف كلمة من الاستعمال بقطعهـــا عمّا قبلها والإخبار عنها، بعد أن كانت معطوفةً على ما قبلها وداخلة في إعرابه.

2- وفي قوله تعالى: M 2 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? @ A B C D E F G H I J K L N O P Q R S L [6].

---

(1)الفارسي، الحجة:56/5، 57.

(2) المرجع نفسه:56/5.

(3) سورة الأعراف، الآية: 54.

(4) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات: 284.

(5) انظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهـــا وحججهـــا 465/1 وانظـــر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط، 311/4.

(6) سورة إبراهـــيم،الآية:1-2

قرأ ابنُ كثير وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائيّ: (الحميدِ*الله) على البدل، وقرأ نافعٌ وابن عامر:(الحميدِ*اللهُ) رفعاً[1]. وقَدْ وجّه العلماءُ قراءة الخفض (اللهِ) على البدل[2]. أمَّا أبو عليّ، فقَدْ وجّه قراءة الرفعِ على الابتداء وتجعل الَّذي خبراً، أو صفة وتضمر خبراً، فقطعه عما قبله واستأنف به[3]، ويسوق على ذلك نظائر متفرقة من القرآن الكريم منها: قوله تعالى: W V T S R Q P O M L X [4] فمن قطع ورفع جعل قوله W VM L X خبراً لقوله: عالمُ الغيب[5]. وأيضاً قوله تعالى: D C B @ ? > = < ; : 9 8 7 6 5 M L F E[6]. والرفع إنْ شئت جعلتهُ صفةً وإنْ شئت جعلتهُ ابتداء وما بعده خبر[7]. وكذلك قوله تعالى: M ¼ ½ ¾ مَّرْقَدِنَاۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ L [8].

وقَدْ تابع أبو عليّ على قراءة الرفع على الاستئناف بعض القرَّاء[9].

ومن الواضحِ أنّ النظائر التي استدل بها الفارسي من القرآن الكريم وقراءته على قراءة الرفع جاءت جميعها دالة على جواز القطع واستئناف الكلام، وهذا يصدق على المثال القرآني إذْ قُطِعت كلمة(الله) عن النعت واستأنف بها. ويستعمل القطع لأداء معنى لا يتم بالإتباع وإنما يكون للدلالة على أنْ الموصوف مشهور بالصفة المقطوعة، وهذا التعبير (القطع) يراد به لفت النظر، وإثارة الانتباه إِلى

---

(1) الفارسي، الحجة 25/5

(2) ابن زنجلة، حجة القراءات ص376 وانظر القيسي، الكشف عن وجوه القــراءات الــسبع وعللها وحججها، 25/2

(3) الفارسي، الحجة 25/5

(4) سورة سبأ،الآية:3

(5) الفارسي، الحجة 27/5

(6) سورة النبأ،الآية: 36-37

(7) الفارسي، الحجة 27/5

(8) سورة يس، الآية: 52

(9) ابن زنجلة، حجة القراءات، وانظر القيسي، الكشف 25/2

الصفةِ المقطوعة، وهو يدلٌّ على أن اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حدا يثير الانتباه[1].

3- وفي قوله تعالى: M ¾ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ٣٩ L [2].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (والقمرُ) رفعاً[3]. ووجّه أبو عليّ قراءة الرفع على الابتداء، وأنَّه قطعه مما قبله وجعله مستأنفاً. وساق على ذلك نظائر من القرآن الكريم منها ما ورد في قوله تعالى: M ¨ © ٱلَّيۡلُ « ¬ ® L [4] والتَّقدير:(وآية لهم الليل نسلخ منه النهار، وآية لهم القمر قَدْرناه منازل)، فهو على هذا شبه بالجملة التي قبلها[5]. وأيضاً قوله تعالى: M ³ ´ µ ¶ ¸ L [6].

ويذهب ابن خالويه إلى أنَّ وجه قراءة الرفع على الابتداء وما بعده خبراً[7].

ويظهر أن النَّظير الَّذي ساقه أبوعليّ من القرآن الكريم وقراءاته على قراءة من قرأ بالرفع جاء مطابقاً للمثال القرآني،إذ إنه في النَّظير قطع كلمة(الشمس) مما قبلها، واستأنف بها الكلام على أنها مبتدأ، وكذلك الحال في قراءة من قرأ (القمَر) رفعا نجد أنه قطع واستأنف الكلام على الابتداء، وبذلك يكون النَّظير معززا لقراءة الرفع.

4- وفي قوله تعالى: M 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : L [8].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم (وما يبث من دابة آياتٌ)

---

(1) السامرائي، فاضل صالح (1420هـ_ 2000م)، معاني النحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع _ الأردن، ص: 3: 193.

(2) سورة يس، الآية: 39.

(3) الفارسي، الحجة، ابن مجاهـد، السبعة في القراءات: 540

(4) سورة يس، الآية: 37

(5) الفارسي، الحجة 39/6

(6) سورة يس، الآية: 38

(7) ابن خالويه، الحجة في القـراءات الـسبع ص298 وانظـر القيـسي، الكـشف 216/2، الأندلسي،تفسير البحر المحيط، 322/7

(8) سورة الجاثية،الآية: 4

رفعاً[1]. ويكون الرفع عند أبي عليّ على وجهين: أحدهما العطف على موضع إن وما عملت فيه، والوجه الآخر أن يكون مستأنفاً ويكون الكلام جملة معطوفةً على جملة، فيكون قوله(آيات) على هذا مرتفعاً بالظرف أو الابتداء، ويسوق على ذلك نظيراً من كلام العرب النَّثريّ وهو قوله: (إنَّ في الدار زيداً، وفي البيتِ غيرُه) لأنك تعطف الكلام كله[2].

ويتبع الفارسيّ في توجيه قراءة الرفع على الابتداء الفرّاء الَّذي يرى أن قراءة الناس على الاستئناف فيما بعد إنَّ[3]، وكذلك أبو زرعه[4].

ومن المعلوم أن النَّظير الَّذي ساقه أبو عليّ على قراءة الرفع جاء موافقاً لقراءة من قرأ بالرفع التي يرى أنها أجود. وأيدَّها معظمُ المفسرين والقرَّاء.

3.2.1 الرفع على الابتداء والنصب على المفعولية:

1- في قوله تعالى: M ¹ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ L [5].

"قرأ كلهم بالنصب غير ابن عامر، فإنه قرأ:(وكلٌّ) بغير ألف رفعا" [6]. ووجه الرفع عند أبي عليّ على الابتداء وحجته في ذلك أن الفعل إذا تقدَّم عليه مفعوله لم يقّوَ عَمَلُه فيه قوّته إذا تأخر، ويورد على ذلك نظيراً من الشعر العربي قول أبي النجم:

قَدْ أَصْبحت أمُّ الخيار تدَّعي عليّ ذَنْباً كُلُّهُ لم أصنعِ[7]

---

(1) ابن مجاهـد، السبعة في القراءات: 594.

(2) الفارسي، الحجة 169/6 - 170

(3) الفراء، معاني القرآن 45/3.

(4) أبو زرعة، حجة القراءات، 658 وانظر: القيسي، الكشف 267/2.

(5) سورة الحديد، الآية: 10.

(6) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 625.

(7) البيت من الرجز لأبي النجم العجلي، انظر: العجلي،ابي النجم الفضل بن قدامه(ت130هـ)،(1427هـ_ 2006م)، ديوانه، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص: 256، وانظر:سيبويه، الكتاب85/1، المبرد،المقتضب 252/4، الفارسي، الحجة، 11/6، ابن جني، الخصائص293/1، ابن

والشاهد في البيت رفع (كلُّهُ) نظراً لتقدَّمها على الفعل، فكذلك الآيــة(وكــلٌ وعد الله الحسنى) تكون على إرادة الهاء وحذفها[1].

وقَدْ أجاز سيبويه مثل هذا الرفع على إضمار الهاء، واحتــــــج لــــه بقــول امرئ القيس:

فأقبلتُ زَحْفاً على الركبتين فثوبٌ لبست وثوبٌ أجرُّ[2]

وكذلك اختار ابن خالويه قراءة الرفع على الابتداء فجعل (كلٌّ) مبتدأ، وعدّى الفعل إِلى ضمير (وكل وعده الله الحسنى)[3].

وبناءً على ما سبق، فإنَّ النظائر التي ساقها أبو علي من الشعر العربي الفصيح على قراءة من قرأ (كلّ) جاء فيها المفعول به متقدِّماً على الفعل، ففي قول أبي النجم جاءت (كلٌّ) مرفوعة على أنها مبتدأ، و جاءت كلمة (ثوب) في قول امرئ القــيس، مرفوعة بالابتداء، وبذلك تكون النظائر معززاً للتركيب الوارد في الآيــة القرآنيــة، واستند في توجيهه للقراءة بالرفع إلى أنَّ المفعول به إذا تقدَّم على فعله لم يقوَ عمله فيه قوته إذا تأخر عنه.

2- وفي قوله تعالى: M ! " # $ % & ' (L [4].

جني،المحتسب211/1، ابن يعيش، شرح المفصل، 30/2، ابن الشجري،أمالي ابن الشجري 8/1.

(1) الفارسي، الحجة، 10/6_11.

(2) البيت من المتقارب، انظر: امرئ القيس، بن حجــر بــن الحــارث بــن آكــل المــرار (1425هــ_2004م) ديوانه، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المــصطاوي، دار المعرفــة، بيروت،ط1، ص:106، وانظر: سيبويه،الكتاب 86/1،الفارسي، الحجة 11/6، البغــدادي، خزانة الأدب 180/1، ابن السراج' الأصول 38/7.

(3) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد،(370هــ)، (1413هـــــ _1992م)، إعــراب القراءات السبع وعللهــا، تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي_ القاهــرة، (ط1)، ص:349/1 وانظر القيسي، الكشف 307/2، الأندلسي، تفــسير البحــر المحــيط 218/8.

(4) سورة الإخلاص، الآية: 1-2.

قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائيّ (الله أحدٌ) بالتنوين[1]. ويرى أبو عليّ أنّه يجوز في قوله (الله أحدٌ) ضربان من الإعراب: أحدهما يـذهب إِلى أن (هو) كناية عن اسم الله، فيكون قوله (الله)مرتفعٌ بأنه خبر مبتدأ ويجوز فـي قولك (احدٌ) ما يجوز في قولك: زيدٌ أخوك نائمٌ. وثانيهما أنَّ اسم الله عز وجل عنده مرتفعٌ بالابتداء وأحدٌ خبره[2]. وساق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم قوله تعالى: M a b c d e f L [3].

وقَدْ حَمَلَ أبو البقاء العكبريّ قراءة الرفع في قوله(الله أحدٌ) في موضع خبـر [4]، وتبعه كذلك الشوكاني[5].

4.2.1 حذف عنصر من عناصر الإسناد الاسمي:

يحذف المبتدأُ والخبرُ في كثيرٍ من كلام العرب، حيث إنَّ الحذف يعتري الجملة والمفردة والحركة وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه[6]. والحذف نوعان: الواجب والجائز[7]، وقَدْ حذفت العرب الجملة، والحرف، والحركة، ولكن

---

(1) ابن مجاهـد، السبعة في القراءات 701.

(2) الفارسي، الحجة 458/6.

(3) سورة الأنبياء، الآية: 97.

(4) العكبري، إملاء ما هـنّ به الرحمن 297.

(5) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد،(ت1250هـ)، فتح القدير، تحقيق عبد الرحمن عميرة وضع فهـارسه وشارك في تخـريج أحاديثـه لجنـة التحقيـق والبحـث العلمـي بـدار الوفاء،(د.ط)،697/5.

(6) ابن جني، الخصائص 362/2.

(7) ابن هـشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد(ت761هـ-2003) مغني اللبيب المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ص853.

لابد في ذلك من دليل سواء أكان هذا الدليل معنوياً يقتضيهُ المعنى أم صناعياً، أي تقتضيه الصناعة النَّحويّة، سواء أدلَّ على هذا الحذف قرينة لفظية أم قرينة المقام[1].

1.4.2.1 حذف المبتدأ:

يحذف المبتدأ في اللغة العربيَّة في مواضع عدة، وقد قسَّم النحاةُ أنواع الحذف فيه إِلى قسمين: حذف واجبٌ، وحذف جائزٌ، ولا يكون حذفه إلّا مفرداً، ومن المواضع التي يحذف فيها المبتدأ لغرض الإيجاز في الغالب الأعم: إذا وقع بعد القول، أو وقع في جواب الاستفهام، أو وقع بعد فاء جواب الشرط وإذا دلت الجملة عليه.

ومما ورد على ذلك ما جاء في قوله تعالى: M 0 1 2 3 4 5 L[2].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائيّ(معذرةٌ) رفعاً[3]. وَوَجْهُ قراءة الرفعِ عند أبي عليّ أنها خبر لمبتدأ محذوف وليس على فعل، مفسراً ذلك بأنهم يريدون أن يعتذروا اعتذاراً مستأنفا من أمر ليموا عليه، ولكنّهم قيل لهم: لِمَ تعظون قوماً؟ فقالوا: معذرةٌ: أي موعظتنا معذرةٌ إِلى ربكم[4].

وساق أبو عليّ نظيراً على الرفع مستشهدا على أن سيبويه قال ومثل معذرة على الابتداء قوله:

---

(1) السامرائي، فاضل (2003) الجملة النحوية، دار الفكر، بيروت، لبنان،ط2، ص84. وانظر: حمودة، طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ص4.

(2) سورة الأعراف، الآية: 164.

(3) ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص625

(4) الفارسي، الحجة 4/97-98، وانظر: الفارسي، أبو الحسن بن أحمد، (377هـ)، (1421هـ_ 2000م)، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار الكتب المصرية_ القاهرة، (ط2)، ص: 2: 241.

فقالت: حنانٌ ما أتى بكَ ها هنا أذو نسبٍ أم أنتَ بالحيّ عارفُ[1]

والشاهد فيه رفع(حنانٌ) بتقْدِير مبتدأ، أي أمرنا حنان وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل[2]، وحمل مكي قراءة الرفع علــى إضــمار مبتــدأ دلّ عليــه الكلام[3].

ومن المعلوم أن النَّظير الَّذي ساقهُ أبو عليّ من الشعر العربي علــى قــراءة الرفع على إضمار المبتدأ بعد القول جاء معززاً لقراءة الرفــع، إذْ جــاءت كلمــة (حنانٌ) خبر لمبتدأ محذوف تَقْديره(أمري حنان)، وكذلك جاءت كلمة(معــذرةٌ) فــي الآية القرآنية خبرا لمبتدأ محذوف تقديره (موعظتنا معذرةٌ)، وبذلك يكــون النَّظيــر داعما للتركيب القرآني ومعززاً له، والمعنى في قراءة الرفع أنهــم قــالوا: الأمــر بالمعروف واجبٌ علينا، فعلينا موعظة هؤلاء لعلهم يتقون[4]

وفي قوله تعالى: Mوَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ L[5].

قرأ أبو عمرو وحده: (قل العفوُ) رفعاً وقرأ الباقون: (العفــوَ) نــصباً[6]، ووجَّه أبو عليّ قراءة من رفع فقال: (العفوُ) بأنَّ (ذا) تجعلُ بمنزلة الَّذي بعد (مــا) ولا تجعل معها بمنزلة اسم واحد، فإذا قال: (مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ)[7] فكأنه قال: ما الــذي أنزله ربكم ؟ فجواب هذا : قرآنٌ وموعظةٌ حسنةٌ، فتضمر المبتدأ الذي كان خبرا في

---

(1) انشده سيبويه عن بعض العرب الموثوق بهــم انظر: سيبويه، الكتاب 320/1،وهــو للمنذر بن درهم الكلبي في:الزجاج، أبي إسحاق إبراهــيم بن السري(ت310هــــ)،(1408هـــ 1988م) معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: عبد الجليل عبده شبلي، عالم الكتــب ط1، 322/3، والمبرد، أبي العباس محمد بن يزيد(1415هــــ-1994)، المقتضب،تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهــرة، ط2 225/3، شرح التصريح 177/1 وبلانسبه في الهــمع 111/3.

(2) انظر: سيبويه الكتاب 220/1

(3)القيسي، الكشف 481/1

(4)الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 385:2.

(5)سورة البقرة، الآية:219.

(6) ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص182.

(7) سورة النحل، الآية: 24.

سؤال السائل، فكأنه لما قال:(ماذا تنفقون) فكان المعنى ما الَّذي ينفقون؟ قال العفــو، أي الَّذي ينفقون العفو[1]. أي أنها خبر لمبتدأ محذوف.

وقَدْ ساق أبو عليّ على قراءة الرفع نظائر عديدة من القرآن الكريم ومن كلام العرب شعراً ونثراً، أمَّا ما ورد من القرآن فهو قوله تعالى: (وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين)[2]. أمَّا النَّظير الشعري الَّذي أورده على قراءة الرفع هو قول الشاعر لبيد بن ربيعة:

ألا تَسْألانِ المرء ماذا يُحاوِلُ   أَنَحْبٌ فَيُقضى أم ضلالٌ وباطِلُ[3]

حيث أن موطن الشاهد في هذا البيت هو رفع كلمة(أنحبٌ) لأن (ماذا) استعملت بمعنى ما الَّذي[4]، وجاء توجيه أبو عليّ موافقاً لتوجيه سيبويه والَّذي يرفع العفو على أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف وقَدْره من خلال سياق استفهاميّ بمعنى (ما الَّذي) كما في قولهم. ماذا رأيت، فيقول: متاع حسنٌ[5].

ويظهر مما سبق أنَّ النظائر التي ساقها أبو عليّ من القرآن الكريم والشعر العربي جاءت معززة لصحة التركيب الوارد في الآية القرآنية موطن الشاهد، إذْ جُعِلَت كلمة (ذا) بعد ما بمعنى الَّذي في كلمة (ماذا) في النظائر جميعها، ولم تكن مع ما بمنزلة اسم واحد، وعلى ذلك جاءت النظائر المستعملة داعمةً لصحة التركيب الوارد في الآية القرآنية.

---

(1) الفارسي، الحجة 318/2،319.

(2) سورة النحل، الآية: 24.

(3) لبيد بن ربيعة، (1997) ديوان لبيد، شرحه وضبط نصوصه وقدم له عمر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة، بيروت_ لبنان (ط.1)، ص 11.وانظر: ســيبويه الكتاب 417/2، الفارسي، الحجة 319/2، الفراء معاني القرآن 139/1،ابن يعيش،شــرح المفصل 149/3، ابن السراج،الأصول 155/3، ابن الشجري،هــبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي (ت542هـــ)، (1413هـــ،1992م) أمالي ابــن الــشجري، تحقيق د. محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي، القاهــرة ط1، ج2 444.

(4) سيبويه، الكتاب: 2: 417.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب 417/2 وانظر: أبا زرعة، حجة القراءات، 133 - 134، القيسي، الكشف 292/1، الأندلسي، البحر المحيط 168/2-169.

وفي قوله تعالى: M ? @ A L [1].

"روى حفص عن عاصم: (نزاعةً للشوى) نصباً وقرأ الباقون وأبو بكر عن عاصم: (نزاعةٌ) رفعاً"[2]. ويوجه أبو عليّ قراءة الرفع على أنها خبرٌ لمبتدأ محذوف والتقدير: (هي نزاعة)[3]. وساق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم، قوله تعالى: M & ' (L [4]، فكلمة شيخ جاءت خبراً لمبتدأ محذوف..وقَدْ وافق ابن جنّي أبا عليّ في هذا التوجيه، الَّذي يرى في قراءة الرفع أنها على إضمار مبتدأ حيث إنَّ كلمة (شيخاً) خبر لمبتدأ محذوف [5]. إذ سدت الحال(شيخا) مسد الخبر والمبتدأ محذوفا تقديره(هو).

وعليه، فإنَّ النظائر التي أوردها أبوعليّ من القرآن الكريم وكلام العرب النثري على قراءة من قرأ: (نزاعةٌ) رفعاً على أنَّها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير(هي نزاعة) جاءت داعمة لصحة هذه القراءة على إضمار المبتدأ لدلالة الجملة عليه، إذْ قُدِّرَ المبتدأ في النَّظير القرآني (هذا شيخٌ)،وأيضاً قُدِّرَ المبتدأ في النظير النثري(هو منطلق).

وفي قوله تعالى: M w x y z { | } ~ L [6].

"قرأ عاصم وابن عامر ونافع وحمزة: (فكُ رقبةٍ) رفعاً"[7]. والرفعُ عند أبي عليّ على أنها خبر لمبتدأ محذوف، كأنَّ المعنى (العقبة فكُ رقبة)، ولا تكون العقبة الفكّ لأنَّه عينٌ، والفك حدثٌ، والخبر ينبغي أنْ يكون المبتدأ في المعنى، لذا يكون المعنى

---

(1) سورة المعارج، الآية: 16.

(2) الفارسي، الحجة /319/6 وانظر: ابن مجاهد، السبعة 650.

(3) انظر: الحجة، الفارسي 319/6.

(4) سورة هود، الآية: 72

(5) ابن جني، المحتسب: 1: 324، وانظر القيسي، الكشف 336/2 والأندلسي تفسير البحر المحيط ج328/8

(6) سورة البلد، الآية: 12-13

(7) ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص 686

(اقتحام العقبة فكُّ رقبةٍ)[1]، وأورد أبو عليّ على قراءة الرفع على الخبـــر نظـــائر متفرقة من القرآن الكريم منها قول تعالى:M G H I J K L M N O L [2]، والتَّقدير (الحطمةُ نارُ الله)، وكذلك قوله تعالى: M S T U V W X Y Z L [3]. وأيضاً قولــه تعــالى: M 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; L [4].

وقَدْ جاءت النظائر التي ساقها أبو عليّ من القرآن الكريم معززة لقـــراءة الرفـــع على الخبر وإضمار المبتدأ، لوقوعه في جواب الاستفهام، وهذا الحذف جائز لدلالـــة الجملة عليه، إذ إنَّ تقَدْير النَّظير في الآية الأولى(الحطمةُ نارُ الله)، وفي الآية الثانية (هي نارٌ حامية)، وفي الآية الثالثة (ما القارعة يوم يكون الناس)، إذ جاءت النظائر جميعها معززة لصحة التركيب القرآني في الآية موطن الشاهد.

وفي قوله تعالى: M S T U VWX Y Z [\ L [5].

"قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وحفص عن عاصم: (ربُّ المشرق) رفعاً"[6]

ووجه الرفع عند أبي عليّ يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره هو رب المشرق أي أنه استئناف الكلام، والوجه الآخر أنه مبتدأ[7] وساق أبو عليّ قراءة إضمار المبتدأ نظائر من القران الكريم منها قوله تعالى: Mبِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ [8]،وأيضاً قوله تعالى: M X Y L[9] أي ذلك متاع قليل.

---

(1) انظر: الفارسي، الحجة 413/6 - 414

(2) سورة الهـــمزة، الآية:5، 6.

(3) سورة القارعة، الآية: 10، 11.

(4) سورة القارعة، الآية: 3، 4.

(5) سورة المزمل، الآية: 9.

(6)الفارسي، الحجة للقراء السبعة 336/6

(7) انظر: المرجع نفسه 336/6

(8) سورة الحج، الآية: 72.

(9) سورة آل عمران، الآية: 197.

والإضمار هنا جائزٌ؛ لأنه يحسن الاستئناف، فهو يفيد التأكيد والإيجاب، لأن تقَدْير الآية (هو رب المشرق والمغرب)، زيادة على ذلك أنَّ كثيراً من القرَّاء يوجه هذه القراءة على الاستئناف، لأن ذلك حسنٌ عندهم[1]. وأرى أنَّ أبا عليّ قَدْ نجح في استعمال النَّظير، إذ ورد في النظير القرآني المبتدأ مضمرا، ولعلّ هذا يصدق على المثال القرآني، زيادة على ذلك أنَّ قراءة الرفع على إضمار المبتدأ كما يرى صاحب الدّر المصون حسنة؛ لارتباط الكلام بعضه ببعض[2].

2.4.2.1 حذف الخبر.

أمَّا حذف الخبر، فيكون جوازاً ويكون وجوباً، وقَدْ أجاز النحاة حذف الخبر في مواطن كثيرة من اللغة، ومن النظائر التي جاءت على حذف الخبر وجوبا ما جاء في قوله تعالى: M ¥ ¦ § ¨ © قَالُوٓاْ » ® ¯ L[3].

"قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ ابن عامر وعاصم (قالوا سلاماً قال سلامٌ) بألف وقرأ حمزة والكسائيّ: (قالوا سلاما قال سِلمٌ) بكسر السين وتسكين اللام"[4]، ووجه رفع كلمة(سلامٌ) عند أبي عليّ أنها مبتدأ والخبر محذوف تَقْديره (سلام عليّك)[5]. وساق على ذلك نظائر من القرآن الكريم منها قوله تعالى: M Z [L[6] على تقَدْير فصبري صبرٌ جميلٌ ، وأيضاً قوله تعالى:M فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ وَقُلۡ × L[7].

---

(1) الفرّاء، أبي زكرياء يحيى بن زياد،(207هـ)،(1403هـ _1983م)،معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت، 198/3،وانظر: القيسي، الكشف، 345/2.

(2) انظر: السمين، الدر المصون،543:10.

(3) سورة هـود، الآية: 69.

(4) الفارسي، الحجة 359/4 وابن مجاهـد، السبعة في القراءات 337-338.

(5) انظر: الفارسي، الحجة 361/4.

(6) سورة يوسف، الآية: 18.

(7) سورة الزخرف، الآية: 89.

وممن تبِع أبا عليّ في توجيه (سلامٌ) على أنّها مبتدأ لخبر محذوف مكيّ[1] وأبو زرعة [2]، وابن عطية الأندلسي في(المحرر الوجيز)[3].

ومن المعلوم أن النَّظير الَّذي قَدَّمه أبو عليّ من القرآن الكريم على قراءة الرفع (سلام) قد حذف فيه الخبر وجوبا؛ لمجيء المبتدأ (صبر) مصدرا موصوفاً، وكذلك الحال في الآية السابقة، إذ جاءت كلمة (سلامٌ) مصدرا موصوفاً وبذلك يكون النَّظير معززاً لمسألة حذف الخبر وجوباً عند مجي المبتدأ مصدراً موصوفاً. والسلام بمعنى التحيَّة وهي رد السَّلام عليهم إذا سلموا عليه (فسلام) مبتدأ والخبر محذوف والتَّقدير (سلام عليك) ويكون سلام بمعنى الصلح وكذلك (سِلْمٌ) بمعنى الصلح إذْ إنَّ القراءتين تدلان على معنى واحد[4].

ومن قضايا حذف الخبر مجيء المبتدأ مشعراً بالقسم ومن ذلك ما جاء وفي قوله تعالى: M ! " # $ % L [5].

"قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ ونافع وابن عامر والكسائيّ: (فالحقَّ والحقّ أقول) بالفتح فيما قرأ عاصم وحمزة:(فالحقُّ والحقّ أقول) بالفتح"[6]. ووَجْهُ قراءة الرفع عند أبي عليّ تحمل وجهين: أحدهما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف تَقْديره: (أنا الحق)، أمَّا الوجه الآخر أن يكون الحقُّ مبتدأ وخبره محذوف وتَقْديره (الحق

---

(1) انظر: القيسي، الكشف 1: 534.

(2) أبو زرعة، حجة القراءات 346.

(3) ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق (1428هـ-2007م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق مجموعة من المحققين: الرحالة الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي الصادق العناني، مطابع دار الخير - ط2، مجلد 606/4.

(4)محيسن، محمد سالم، (1417هـ،1997م)، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها، دار الجيل، بيروت، ط1، 2: 315.

(5) سورة ص، الآية: 84.

(6) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 557.

منّي)[1]، وأورد أبو عليّ على إضمار الخبر نظيراً من القرآن الكريم هو قوله تعالى:M 1 2 3 4 5 6 7 8 9 L [2].

وذهب الفراءُ في توجيه القراءة على إضمارِ الخبرِ، وأورد قراءةَ أبّان بن تغلب عن مجاهد: (فالحقُّ مني والحقُّ أقول) بزيادة منّي[3]، وكذلك أجاز هذا الوجه الزَّجَّاج[4] ومكي[5].

أمَّا الزمخشريّ فيرى أنْ يكون تقَدير الخبر: (فالحق قسمي) وحُذِفَ كما حُذِفَ في قولك: (لعمرُك: أي لعمرك قسمي)[6].

وأمَّا النَّظير الَّذي أورده أبو عليّ من القرآن الكريم، فقد جاء معززاً لمسألة حذف الخبر لمجيء المبتدأ مشعرا بالقسم وهذا ما يصدق على الآية موطن الشاهد.

وفي قوله تعالى: M ! " # $ % & ' (L [7].

"قرأ نافع وابن عامر: (الَّذين اتخذوا مسجداً) بغير واو، وكذلك هي في مصاحف أهل المدينة والشام"[8].

ووجَّه أبو عليّ قول من قرأ بغير واو على أن الخبر هنا محذوف، وأنه يمكن تَقْديره (ينتقم منهم)، أو يعذبون، ثم ذكر الدافع وراء هذا الحذف، حيث إنَّ الحذف حسن في مثل هذا الموضع لطول الكلام بالمبتدأ وصلته[9]، وساق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم وهو قوله تعالى: M + , - . / 0 1 2 3

---

(1)انظر: الفارسي، الحجة 88/6.

(2) سورة البقرة، الآية:147.

(3) انظر: الفراء، معاني القرآن 412/2.

(4) انظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: 342/4.

(5) انظر: القيسي، الكشف: 234/2.

(6) انظر: الزمخشري، الكشاف: 546/5.

(7) سورة التوبة، الآية: 107.

(8) ابن مجاهد، السبعة في القراءات 318.

(9) انظر: الفارسي، الحجة 241/4

4 5 6 7 8 9 : ; L [1]. وقَدْ حذف الخبر أيضاً في النَّظير الَّذي قَدَّمه أبو عليّ لطول الكلام بالمبتدأ وصلته.

وتابع أبا عليّ في توجيه القراءة على إضمار الخبر مكي الَّذي يرى أنهم استأنفوا وأضمروا الخبر[2]، وكذلك أبو حيان الأندلسي[3].

ومن المعلوم أنَّ الحذف ظاهرة لغوية عامة، وأنَّ أبا عليّ في كتابه الحجَّة قَدْ وجه كثيراً من القراءات على إضمار المبتدأ والخبر، وأيدّ هذا الحذف كثيراً، وساق على ذلك نظائر متفرقة من القرآن الكريم، والشعر العربي الفصيح، وكلام العرب النَّثريّ. ليدل على أنها ظاهرة عامة، سادت الاستعمالات اللغوية الفصيحة، وقَدْ وجَّهوا كثيراً من الشواهد القرآنية والشعرية والنَّثريّة على هذا الباب، إذ يمثل الحذف والذكر أسلوباً من أساليب العربيَّة في التعبير، زيادة على ذلك أنه يؤدي غرضاً بلاغياً جديداً كالإيجاز والاختصار.

3.1 نواسخ العملية الإسنادية:

النسخ(لغةً): إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه، أو هو تبديل الشيء بالشيء، والنسخ أيضاً: نقل الشيء من مكان إلى مكان، والنسخ كذلك الإزالة[4].

وفي اصطلاح النحاة هو ما يرفع حكم المبتدأ أو الخبر[5]. وتسمى الكلمات التي تدخل على المبتدأ أو الخبر، فتغير اسمها وعلامة إعرابها(النواسخ) أو نواسخ الابتداء؛ لأنها تحدث نسخاً أي تغييراً، ولا مانع من دخولها على المبتدأ النكرة،

---

(1) سورة الحج، الآية: 25.

(2) انظر: القيسي، الكشف 507/1

(3) انظر: أبو حيان، البحر المحيط 102/5

(4)ابن منظور، لسان العرب، 121/14.

(5) ابن هــشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنــصاري (ت761هـــ) (1414هــ 1994م)، شرح قطر الندى وبلّ الصدى ومعه كتاب سبيل الهـــدى بتحقيــق شرح قطر الندى تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيــروت، ص218.

فيصير اسماً لها، إذ لا يشترط في اسمها أن يكون معرفة في الأصل، ولكن يشترط في اسمها ألّا يكون شبه جملة؛ لأن اسمها في أصله مبتدأ والمبتدأ لا يكون شبه جملة[1].

وتنقسم إِلى قسمين: (النواسخ الفعليّة)، و(النواسخ الحرفية):

1.3.1 النواسخ الفعليّة:

وهي أفعال تدخل على المبتدأ أو الخبر، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ويسمى المرفوع بها اسماً لها، والمنصوب بها خبراً لها، وهي عند ابن هشام ثلاثة أقسام أولها: ما يعمل هذا العمل بلا شروط وهي: كان، وظلّ، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس، والثاني: ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط أن يسبقه نفي لفظاً أو تقَدْيراً، أو شبه نفي وهو أربعة: زال، وبرح، وفتئ، وانفك، أمَّا النوع الثالث ما يشترط في عمله أن يسبقه(ما) المصدرية الظرفية، وهو (دام)[2]، ومن النواسخ الفعلية أيضا أفعال المقاربة والرجاء والشروع.

النواسخ الحرفية:

وهي ما تنصب الاسم وترفع الخبر وهي: أنَّ للتأكيد، ولكنَّ للاستدراك، وكأن للتشبيه أو الظن، وليت للتمني، ولعلّ للترجي أو الإشفاق أو التعليّل، فينصبنَ المبتدأ اسماً لهن، ويرفعنَ الخبر خبراً لهنَّ[3].

ونبدأ أولاً بالنواسخ الفعليّة:

وجّه كثيرٌ من علماءِ القراءات القرآنية والنَّحو الكثير من القراءات على هذا الباب، وممّا يُعْلَم أنّ(كان) الناقصة تدخل على الجملة الاسميَّة (المبتدأ والخبر) وتفيد

---

(1) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف بمصر، ط4، ص543-544.

(2)انظر: ابن هـــشام،جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف(ت761هــ)،أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية، صيدا_ بيروت،ص:263 وما بعدهـــا.

(3) انظر: المرجع نفسه 328/1.

إثبات النسبة بينهما في زمن ما. ولا يصلح أن يتجرد أحدهما عن الآخر، أمَّا التامة، فهي التي تكتفي باسم مرفوع وهو الفاعل، وتأتي بمعنى (وجد أو وقع أو حدث).

والفرق بين (كان) التامة والناقصة، أنَّ التامة تدل على الحدث والزمن ومرفوعها فاعل، وأمَّا الناقصة فلا تدل على حدث وزمن، ومرفوعها اسم وتنصب خبرا لها[1].

1.1.3.1 كان التامة:

أمَّا الشواهد التي ساقها أبو عليّ الفارسيّ من القرآن الكريم وقراءاته على مجيء (كان) تامة، في هذا الباب وعللها بالنَّظير، فهي عديدة ومتوافرة في كتاب الحجة، ومما توافر على هذه المسألة ما جاء في قوله تعالى:M » ¬ ® ¯ ° ±

² L [2].

"قرأ عاصمٌ وحده: (تجارةً) نصباً، وقرأ الباقون بالرفع"[3] ووَجْه رفع تجارة عند أبي عليّ أنه جعل كان بمعنى وقع وحدث كأنه: إلا أن تقع تجارةٌ حاضرةٌ، أي أنها تامة[4]، وساق على ذلك نظائر متفرقة من القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح منها قوله تعالى: (وإن كان ذو عسرة فنظرةٌ) [5]، وأيضاً قول أوس بن حجر:

هجاؤكَ إلَّا أنَّ مَا كَانَ قَدْ مَضى   عليَّ كَأَثْوابِ الحَرَامِ المهينِمِ[6]

وأيضاً قول مقاس العائذي:

---

(1) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 218/1.

(2) سورة البقرة، الآية: 282.

(3) الحجة، للفارسي 436/2، ابن مجاهـد، السبعة 194

(4) انظر: الفارسي، الحجة 436/2، الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ص: 2: 321، 322.

(5) سورة البقرة، الآية: 280.

(6) البيت من الطويل، وهـو لأوس بن حجر في ديوانه، ديوان أوس بن حجر، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، (ط3) (1399هـ ـ 1979م) ص121، وانظر الفارسي، الحجة، 438/2، ابن منظور، لسان العرب 367/13.

فِدَىً لِبَنِي ذُهْلِ بن شيبانَ ناقتي   إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشْهَبا[1]

وموطن الشاهد في كلا البيتين مجيء (كان) تامة بمعنى وقع أو حدث، واستغنت بمرفوعها، فهي في عداد الأفعال اللازمة.

أمّا الزَّجَّاج فيرى أن أكثر القرَّاء على الرفع (تجارةٌ حاضرةٌ) على معنى إلا أن تقع تجارة حاضرة[2] وكذلك أبو زرعه[3].

وقد جاءت النظائر التي علل فيها الفارسي مجيء (كان) تامة سواء من القرآن الكريم أو الشعر العربي الفصيح، تؤيد ما جاء في المثال القرآني، إذ جاءت كان بمعنى وقع وحدث في كلا النَّظيرين، وهي تامة استغنت بمرفوعها، والرفع في هذه القراءة أعمٌّ لأنه يعمٌّ من عليه دين من فرض أو شراء[4].

ومن المواضع الأخرى التي جاء فيها استعمال (كان) تامة، قوله تعالى: D M
E F G H I J K M N O L .[5]

"قرأ نافع وحده:(وإن كان مثقالُ حبة) رفعاً وقرأ الباقون نصباً"[6]. ووجه قراءة الرفع عند أبي عليّ: أنَّ كان تامةٌ بمعنى وقع وحدث، وأنه أسند الفعل إِلى المثقال[7] وذهب إِلى ذلك مكي، الَّذي يرى أنَّ حُجة من رفع أنَّه جعل (كان) تامة لا تحتاج إِلى خبر بمعنى: وقع وحدث فرفع المثقال بها لأنها فاعل لـِـ(كان)[8]، وقَدْ سبقه في هذا التوجيه النحاس[9]،

---

(1) البيت لمقاس العائذي انظر: سيبويه الكتاب 47/1 و المبرد، المقتضب، 96/4، وابن جني، المحتسب 124/2 وابن يعيش، شرح المفصل 98/7.

(2) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 365/1.

(3) انظر: أبا زرعة، حجة القراءات: 151.

(4) القيسي، الكشف 322:1.

(5) سورة الأنبياء، الآية: 47.

(6) الفارسي، الحجة 256/5، وانظر: ابن مجاهـد، السبعة 429

(7) الفارسي، الحجة 256/5

(8) القيسي، الكشف 111/2

(9) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل(ت338هـ) (1414هـ 1994م) إعراب القرآن تحقيق: زهـير غازي زاهـد، عالم الكتب،ط2، 3: 72.

وهذا ما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي[1]، وابن عطية الأندلسي في المحرر الوجيز[2].

وساق أبو علي على مجيء (كان) تامة نظائر متفرقة، منها قوله تعالى: M ¹ كَانَ « ¼ ½ ¾ L[3]، وأيضاً قول مقاس العائذي:

فدى لبني ذهلٍ بن شيبان ناقتي   إذا كان يومٌ ذو كواكب أشهبا[4]

وجاءت النظائر المستعملة من القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح داعمة لصحة التركيب الوارد في الآية القرآنية، إذ جاءت (كان) تامة في النظائر جميعها بمعنى(وقع وحدث).

2.1.3.1 كان الناقصة:

ومما ورد على مجيء(كان) الناقصة في هذه الدراسة:

1_ في قوله تعالى:M w x y z { |L[5].

"قرأ جميع القرَّاء السبعة:(وإن كانت واحدةً)نصباً. إلا نافعاً، فإنه قرأ:(وإن كانت واحدةٌ) رفعاً" [6].

ويقول الفارسيّ عند توجيهه قراءة النصب: إنَّ اسم الفعل الناسخ محذوفٌ والتَّقدير إن كانت المتروكة واحدة[7] وساق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم، هو

---

(1) الأندلسي، البحر المحيط 294/6

(2) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز 173/6

(3) سورة البقرة، الآية: 280.

(4)انظر تخريج الشاهد في ص:41 من هذه الدراسة.

(5) سورة النساء، الآية: 11.

(6) الفارسي، الحجة 135/3 وانظر ابن مجاهـــد، السبعة 227

(7) انظر: الفارسي، الحجة 135/3-136

قوله تعالى: M n m o p q L (1) وقَدْ حذف منها اسم الفعل الناسخ، ويكون تقَديره فيها: (وإن كن المتروكات أو الوارثات نساء)(2).

وهذا ما ذهب إليه ابن خالويه الَّذي يرى أنَّ قراءة النصب على أنّ كان ناقصةٌ أصوب (3)، وكذلك العكبري(4)، وإلى هذا ذهب محيسن الَّذي يرى أن كان ناقصة، وواحدة خبرها واسم (كان) مضمر تَقْديره: وإنْ كانت الوارثة واحدة(5).

وأرى أن أبا عليّ قَدْ نجح في استخدام النَّظير وهو قوله تعالى: (فإن كنّ نساء فوق اثنتين)، إذْ جاء النظيرُ مطابقاً للتركيب الوارد في الآية موطن الشاهد حيثُ جاءت (كان) ناقصة، واسمها مضمر تَقْديره: (وإن كنَّ الوارثات أو المتروكات)، وهي قراءة حسنة عند النحاس(6).

2_ وفي قوله تعالى:M 8 9 : ; < = > ? A B C D E F L (7).

قال الفارسي: "كلهم قرأ: (وما كان صلاتُهم) رفعاً(عند البيت إلا مكاءً وتصديةً) نصباً إلا ما حدثني به موسى بن إسحاق الأنصاري، عن هارون بن حاتم عن حسين عن أبي بكر ورواه أيضاً خلّاد، عن حسين عن أبي بكر عن عاصم أنه قرأ: (ما كان صلاتَهم) نصباً (عند البيت إلا مكاءٌ وتصديةٌ) رفعاً جميعاً"(8).

وَوَجْهُ الرفع عند أبي عليّ في قوله(صلاتُهم) أنها معرفة، والمعرفة أولى بأن يكون المحدثُ عنها من النكرة، لأن النكرة شائعة غير مختصة، فتلتبس ولا تختص

(1) سورة النساء، الآية: 11.

(2) انظر:الفارسي، الحجة 135/3-136

(3) انظر:ابن خالوية، الحجة في القراءات السبع،ص:120.

(4) انظر: العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين(ت616هـ)، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية بيروت_ لبنان، 169/1.

(5) انظر: محيسن، الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها، ط1، 140:2.

(6) انظر: النحَّاس، إعراب القرآن 440:1.

(7) سورة الأنفال، الآية: 35.

(8) الفارسي، الحجة 144/4 وانظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 305.

لما فيها من الشياع، فكرهوا أن يَقْرَبوا باب اللبس. ويشبه أن يكون القارئ إنما أخذ به لمّا رأى الصلاة مؤنثة في اللفظ ولم يلحق الفعل علامة التأنيث، فلما لم يرَ فيه علامة التأنيث أسنده إلى المذكر الَّذي هو المكاء ولم يكن ينبغي هذا[1].

وساق أبو عليّ على قراءة من قرأ: (صلاتُهم) رفعاً نظائر متفرقة من القرآن الكريم منها: قوله تعالى: M o p q r s L [2] وكذلك قوله تعالى: M ½ ¾ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُفۡسِدِينَ L [3].

ويذهب النحاسُ في توجيه قراءة الرفع إلى أنَّ كان جاءت ناقصة واسمها(صلاتهم) [4]، وقد جاء النَّظير القرآني المستعمل مع هذه القراءة على هذا الوجه، والوجه في العربية إذا اجتمع في اسم (كان) وخبرها معرفة ونكرة أن ترفع المعرفة، وتنصب النكرة؛ لأن المعرفة أولى بالاسم والنكرة أولى بالفعل[5]، وقد خطَّأ أبو علي قراءة النصب وأنها لا تكون إلا في ضرورة الشعر[6].

3_ وفي قوله تعالى: (أولم يكن لهم آيةً أن يعلمه علماء بني إسرائيل)[7].

قال الفارسي كلهم "قرأ: (أَوَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيةً) نصباً، غير ابن عامر فإنه قرأ: (تكن) بالتاء (آيةٌ) بالرفع"[8].

وَوَجَّه أبو عليّ الرفع في قول ابن عامر: (تكن لهم آيةٌ) أنَّ (تكن) ليس للآية، ولكن تضمر في (تكن) القصة أو الحديث؛ لأن ما يقع تفسيراً للقصة أو الحديث عن الجمل. إذا كان فيها اسم مؤنث، جاز تأنيث الضمير على شريطة التفسير، أمَّا قراءة النصب، فقَدْ جاء التوجيه لها على تَقْديم خبر كان(آيةً) على اسم كان وهو(أنْ يعلمه)

(1)انظر: الفارسي، الحجة 144/3-145.

(2) سورة النمل، الآية:51.

(3) سورة الأعراف، الآية: 103.

(4) النحاس، إعراب القرآن 186/2

(5) انظر: ابن خالوية، الحجة في القراءات السبع: 171.

(6) انظر: الفارسي، الحجة 147:4.

(7) سورة الشعراء، الآية:197

(8) انظر: الفارسي، الحجة 369/5

وذكَّر لأنَّ العلم مذكَّر، وساق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم قوله تعالى: (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا) [1]. وهذا ما ذهب إليه الفراء[2]،وابن خالويه[3]، ومكي[4].

ومن الملحوظ أنّ ما حدث في الآية هو تقديم خبر كان(آية) على اسمها (أنْ يعلمهُ)، وتقديم الاسم على الخبر هو من باب العناية والاهتمام، وهذا ما يجري على النَّظير إذ تقدَّم الخبر وتحول الحصر إِلى الاسم بدلا من الخبر، وقراءة النصب هي الاختيار لأن أكثر القراء عليها[5].

4- وفي قوله تعالى: B A M C D E F G I J K N M L Q P O .[6]

"قرأ حمزة والكسائيّ وعاصم: (تجارةً) نصباً"[7]. ووَجْهُ النصب عند أبي عليّ أنْ تكون كان ناقصة واسمها ضمير مستتر جواز والتَّقدير: إلا أن تكون التجارة تجارةً[8]. وساق على ذلك نظيراً من الشعر العربي وهو قول الشاعر:

بني أَسَدٍ هَلْ تَعْلَمُون بَلاءَنا إذا كان يوماً ذا كواكبَ أَشْنَعا[9]

أي إذا كان اليوم يوماً، وهذا ما ذهب إليه الفراء[10] ومكي[11].

ومن المعلوم أنه يمكن حذف اسم الفعل الناسخ، ومجيئه محذوفا نادر، واعتبر الفارسي الحذف قويا عند النصب، وقد حُذِفَ من الآية والتَّقدير:(إلا أن تكون التجارة

---

(1) سورة الانعام، الآية:23.

(2) انظر: الفراء، معاني القرآن 283/2

(3) انظر: ابن خالويه،الحجة 268

(4) انظر: القيسي، الكشف 152/2

(5) انظر: المرجع نفسه،152:2.

(6) سورة النساء، الآية: 29.

(7) الفارسي، الحجة 152/3، ابن مجاهد، السبعة في القراءات 231

(8)انظر: الفارسي، الحجة 152/3

(9) البيت لعمرو بن شأس سيبويه، الكتاب 47/1 انظر: المبرد، المقتضب 96/4 وبلا نسبة انظر: النحاس، إعراب القرآن 259/2، ابن يعيش، شرح المفصل 98/7.

(10) انظر: الفراء، معاني القرآن 1: 186.

(11) انظر: القيسي، الكشف 386/1.

تجارةً) وهذا ما جرى على النَّظير الشعري الَّذي ساقه على قراءة النصب، والتَّقدير (أن كان اليوم يوما) وبذلك يكون النَّظير معززا لقراءة النصب.

5- وفي قوله تعالى: M u v w x y z { | } ~ وَكَانُوا۟ بِهَا ¢ £ L.[1]

"قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائيّ: (ثم كان عاقبةَ الَّذين) نصباً"[2].

ويوجه أبو عليّ قراءة النصب على أنَّ (عاقبة) اسم كان تقدَّم على خبرها واسمها عنده على هذه القراءة يجوز أن يكون أحد شيئين: أولهما(السوأى) على تقَدير: (ثم كان السوأى عاقبة الَّذين أساؤوا)[3]. والثاني (أن كذبوا) والمعنى: (ثم كان التكذيب عاقبة الَّذين أساؤوا). وساق على هذا التوجيه نظيراً من القرآن الكريم قوله تعالى: M { | } ~ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٧﴾ L[4].

أمّا الزَّجَّاج فيقول: إنّ من نصب عاقبة جعلها خبر كان مقَدَّماً وجعل السوأى اسم كان[5]، وهذا ما ذهب إليه الفراء[6]، والعكبري[7] وكذلك محمد محسين الَّذي يرى أن من نصب عاقبة، فإنها تكون خبر كان مقَدَّماً على اسمها وهو السوأى[8].

والظاهر أنَّ قراءة النصب جائزة، وأنَّ النَّظير الَّذي قَدَّمه أبو عليّ على قراءة النصب (وكان حقاً عليّنا نصر المؤمنين)، إنما حصل هنا تَقْديم الخبر(حقا) على اسم الفعل الناسخ، وذلك للاهتمام والعناية، والنظام اللغويّ يجيز أن يتقدَّم الخبر مع مثل هذه الأفعال فيتوسط بينها وبين اسمها، ويذكر المبرِّد أن التَقْديم والتأخير في الكلام

---

(1) سورة الروم، الآية: 10.

(2) الفارسي، الحجة 442/5.

(3) المرجع نفسه، 442/5-443.

(4) سورة الروم، الآية: 47.

(5) انظر:الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 179/4.

(6) انظر: معاني القرآن، الفراء 332/2.

(7) انظر: الجوزي، زاد الميسر 291/6.

(8) انظر: محيسن، الهـــادي 131/3.

ممّا هو شائع في اللغة وغير مستقبح مع(ليس) فضلاً عن باقي أخوات كان[1]، وهذا ما حصل في الآية، إذ تقدَّم خبر الفعل الناسخ(عاقبة) على اسمه (السوأى) وجاء التقديم للأهمية.

6- وفي قوله تعالى: M . / 0 1 2 3 L [2].

"قرأ حمزة:(كُفْواً) بسكون الفاء وقرأ باقي السبعة:(كُفُواً) بضم الفاء والهمزة إلا حفصاً عن عاصم فإنه كان لا يَهْمِز"[3]، ويوجه أبو عليّ قراءة من قرأ: (ولم يَكُنْ له كُفُواً أحد) بأن(له) ظرف غير مستقر، وهو متعلق بكان(وكفواً) منتصب بأنه خبر مقَدَّم[4]، وساق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم وهو قوله تعالى: (وكان حقاً علينا نصر المؤمنين)[5].

أمَّا ابن خالويه، فيرى أنَّ (أحد) يرتفع لأنه اسم كان و(كفواً) ينتصب لأنه نعت نكرة متقدَّمة كما تقول: عندي ظريفاً غلامٌ زيد: عندي غلام ظريف، فلما قَدَّمت النعت على المنعوت نصبته على الحال في قول البصريين وعلى الخلاف قول الكوفيين والتَّقدير في الآية على هذا: (ولم يكن له أحدٌ كفواً)[6].

ويذهبُ أبو حيان إِلى أنَّ قوله: (لم يكن له كفواً احد) ليس الجار والمجرور فيه تاماً، وإنما هو ناقص لا يصلح أن يكون خبر لـِ(كان)، بل هو متعلق بـِ (كفواً)، وقُدِّم عليه والتَّقدير: (ولم يكن أحد كفواً له)، أي مكانته فهو في معنى المفعول متعلق بــِ(كفواً) للاهتمام به إذ فيه ضمير الباري تعالى[7].

وقد جاء النَّظير الذي ساقه الفارسيّ على هذا الوجه، وما حصل في النظير القرآني هو التقديم لخبر الفعل الناسخ(حقا) على اسمه(نصر) كما هو الحال في الآية السابقة،

---

(1) انظر: المبرد، المقتضب، 194/3-195.

(2) سورة الإخلاص، الآية،: 4.

(3) ابن مجاهد، السبعة في القراءات،:701.

(4)انظر: الفارسي، الحجة 6: 462.

(5) انظر:الفراء، معاني القرآن 283/2

(6) انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 268

(7)انظر: القيسي، الكشف 152/2

والتقديم والتأخير للأهمية، ونصب(كفوا) على أنه خبر كان،ورفع(أحد) على أنه اسم كان عند النحاس هو قول أكثر النحويين[1].

ومن النواسخ الفعليّة أفعال المقاربة التي قال فيها ابن هشام إنها ثلاثة أنواع: ما وضع للدلالة على قرب الخبر، وهو ثلاثة: كاد، وأوشك، وكرب، وما وضع للدلالة على رجائه وهو ثلاثة: عسى، واخلولق، وحرى، وما وضع للدلالة على الشروع فيه وهو كثير منه: أنشأ، وطفق، وجعل، وعلق، وأخذ، يعملن عمل كان، إلا أن خبرهن يجب أن يكون جملة وشذَّ مجيئه مفرداً بعد(كاد)(وعسى)[2].

ومما جاء على هذه الأفعال في القراءات القرآنية ما ورد في قوله تعالى:

M © تَّابَ « ¬ ® ¯ ° ± ² ³ ´ µ ¶ ¸

¹ كَادَ « ¼ ½ ¾ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْۚ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١١٧﴾ L [3].

"قرأ حمزة وحفص عن عاصم: (كاد يزيغُ) بالياء، وقرأ الباقون وعاصم في رواية أبي بكر: بالتاء"[4]. ويرى أبو عليّ أنْ يكون فاعل كاد أحد ثلاثة أشياء: الأول أن يضمر فيه القصة أو الحديث وتكون(تزيغُ) الخبر، والوجه الثاني في فاعل كاد أن يضمنه ذكراً مما تقدَّم لمّا كان النبي_ صلى الله عليه وسلم _ والمهاجرون والأنصار قبيلاً واحداً وفريقاً جاز أن يضمر في كاد ما دل مما تقدَّم ذكره من القبيل والحزب والفريق، والثالث أن يكون فاعلها القلوب كأنه: من بعد ما كاد قلوب فريقٍ منهم تزيغ، ولكنه قَدَّم (تزيغ) كما يقَدَّم خبر كان[5]، إذ حملها على(كان) وقَدَّم على هذا الوجه نظيراً من القرآن الكريم وهو قوله تعالى: (وكان حقاً عليّنا نصر المؤمنين)[6].

---

(1) انظر: النحاس، إعراب القرآن: 312/5.

(2)انظر: ابن هــشام، أوضح المسالك، 1: 301-302.

(3) سورة التوبة، الآية: 117.

(4) الفارسي، الحجة 236/4-237

(5) انظر: المرجع نفسه، 234/4.

(6) سورة الروم، الآية: 147.

أمَّا ابن خالويه، فيرى أن من قرأ بالتاء على التَقْديم والتأخير، والتَّقدير: من بعد ما كاد قلوب فريق تزيغ[1]، وإِلى هذا ذهب النحاس[2]، ومكي[3].

ويبدو أنَّ النَّظير الَّذي ساقه أبو عليّ على التَقْديم والتأخير جاء مطابقاً للمثال القرآني، حيثُ تقدَّم خبر كان على اسمها وذلك التَقْديم تجيزه القوانين اللغوية.

3.1.3.1 **لا العاملة عمل ليس:**

ومن الحروف ما يشبه الفعل: (ليس) في معناه وهو النفي، وفي عمله وهو النسخ، فيرفع الاسم وينصب الخبر وبهذه المشابهة في الأمرين يعد من أخوات(ليس) مع أنها فعل، وهو حرف كما يعد من أخوات(كان) لمشابهته إياها في العمل، وأظهر هذه الحروف أربعة: (ما،لا،لات،إنْ)[4]. ومما ورد في القراءات القرآنية على هذه الحروف في هذه الدراسة قوله تعالى:M ! " # % & ' ( )
* + , - . / 0 L[5]:

"قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو: (فلا رفثٌ ولا فسوقٌ) بالضم فيها والتنوين"[6]. ووجه الرفع عند أبي عليّ أن الاسم مرتفعٌ بــِ(لا) كما يرتفع بـــ(ليس) وأضمر لها خبراً[7]، وساق على ذلك نظائر من الشعر العربي الفصيح منها قول العجاج:

---

(1) انظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع 1: 257

(2)انظر: النحاس، إعراب القرآن، 2: 239

(3) انظر: القيسي، مكي بن أبي طالب (ت437هـــ)(ت1394هــــ،1974)،مشكل إعـــراب القرآن، تحقيق ياسين محمد السّواس،دار المأمون للتراث_دمشق ط2، 1: 372.

(4) عباس، النحو الوافي، 1: 593.

(5) سورة البقرة، الآية: 197.

(6) الفارسي الحجة 2: 289، وانظر: ابن مجاهد السبعة في القراءات، 180.

(7) انظر: الفارسي، الحجة 2: 290.

والله لولا أن تحش الطُّبَّخُ بيَ الجحيمَ حينَ لا مُسْتَصْرَخُ[1]

وأيضاً قول الشاعر:

من صدَّ عـَنْ نيـرانها فَأَنا ابن قـيس لا بَـراحُ[2]

والرفع عربي كما يقول سيبويه، والشاهد في بيت العجاج رفع(مستصرخ) على تشبيه (لا) بليس[3]، وإلى هذا ذهب مكي، إذْ يرى أنَّ (لا) بمعنى (ليس)، فارتفع الاسم بعدها، لأنه اسمها، والخبر محذوف تَقْديره: فليس رفث ولا فسوق في الحج، دلّ عليه(في الحج) الثاني الظاهر[4] وتبعه كذلك ابن مجاهد[5].

وهذا ما جرى على النَّظير الشعريّ؛ إذ عملت (لا) عمل (ليس) في قراءة من قرأ بالرفع، حيث ارتفع الاسم بعدها (مستصرخ) و(براح) ليكون اسماً لها، وعملت عمل ليس كما هو الحال في (فلا رفث) و(لا فسوق) ارتفعا بـِ(لا) المشبهة بليس، وإعمال (لا) عمل(ليس) قليل وضعيف كما جاء في البحر المحيط[6].، ولكنَّ الرفع عربي كما يقول سيبويه.

---

(1) البيت للعجاج انظر: ديوان العجاج،رؤبة، تحقيق: عبد الحفيظ السلطي، مكتبة أطلس_ دمشق: 173/2، وانظر: سيبويه، الكتاب 303/2، الفارسي، الحجة:290/2،ابن الشجري، أمالي ابن الشجري 364/1.

(2) البيت لسعد بن مالك القيسي انظر: سيبويه، الكتاب 2: 304، المبرد، المقتضب 4: 360، ابن السراج، الأصول 1: 961، ابن الشجري،أمالي ابن الشجري 1: 364، الأزهري، خالد بن عبد الله،(905هـ)، (1421هـ_ 2000م)، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية_ بيروت، ط1،:1: 268.

(3) سيبويه، الكتاب 2: 303-304.

(4) انظر: القيسي، الكشف 1: 286.

(5) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع 94.

(6) انظر: أبو حيان، البحر المحيط:2:96.

2.3.1 النواسخ الحرفية:

وهذه الحروف تعمل عكس عمل(كان)، فتنصب الاسم وترفع الخبر نحو: (إن زيداً قائمٌ)[1]، ومما ورد في هذه الدراسة على النواسخ الحرفية ما يلي:

1.2.3.1 إنّ الخفيفة والثقيلة:

قال تعالى: M M N O P Q R T U V W X L [2].

"قرأ حمزة والكسائيّ (وإنّ) مشددة النون واختلفا في الميم من (لمّا)، فشددها حمزة، وخففها الكسائيّ، وقرأ ابن كثير ونافع (وإنْ) خفيفة (كُلّاً لَمَا) مخففتان"[3].

ويوجه أبو عليّ قراءة من قرأ: (وإنّ كلّاً لَمَا) بتشديد (إنّ) وتخفيف (لَمَا) وهي قراءة أبي عمرو والكسائيّ قائلاً: إنه نصب (كلّاً) بإنَّ، وإنّ تقتضي أن يدخل على خبرها أو اسمها لامٌ، وهي لام الابتداء، وقَدْ دخلت على الخبر في قوله (إنّ كلّاً لَمَا)، وأيضاً دخلت على الخبر لامٌ أخرى وهي التي يُتلقى بها القسم وتخصص بالدخول على الفعل، فلما اجتمعت اللامان، واتفقا في تلقي القسم فُصِل بينهما بــِ(لمّا)[4]، وساق على ذلك نظيراً من كلام العرب النَّثريّ، قولك (إنّ زيداً لما لينطلقن)[5]، واللام هي التي تقتضيها إنّ و اللام الأخرى هي التي لتلقي القسم،ودخلت ما لتفصل بين اللامين؛ لأنه إذْ كُره أن تجتمع اللام وإنّ مع اختلاف لفظيهما لاتفاقهما في بعض المعنى، ففصل بينهما، فأَنْ يُفصل بين اللامين مع اتفاق اللفظين وبعض المعنيين أجدر[6].

---

(1)انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل 1: 346

(2) سورة هــود، الآية:111.

(3) الفارسي، الحجة 438:1 وانظر ابن مجاهــد، السبعة: 339

(4) المرجع نفسه: 385.

(5) الفارسي، الحجة، 4: 384.

(6) المرجع نفسه.4: 384.

أمَّا من خفف (إنّ) ونصب (كُلّاً) وخفف (لَمَا) وهي قراءة ابن كثير ونافع فقَدْ أعملها إعمال إنّ الثقيلة[1]، وساق على هذا التوجيه قول سيبويه: حدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: (إنْ عَمْراً لمنطلق)، قال: وأهل المدينة يقرؤون: (وإنْ كُلّاً لما ليوفيهم ربّك) يخففون وينصبون[2]. كما قالوا:

ووجهٌ مشــرقٌ الـنــَحْــر   كــأنْ ثــديــاهُ حُقــانِ[3]

ويوجه أبو عليّ النصب مع التخفيف بأنّ (إنّ) مشبهة في نصبها بالفعل، والفعل يعمل محذوفاً، كما يعمل غير محذوف، وذلك في نحو:لم يكُ زيدٌ منطلقاً[4]،وفي قوله تعالى: M ! " # $ L [5].

أمَّا ابن هشام، فيرى أنَّ (إنّ) تخفف وجاء فيها بعد التخفيف لغتان الإعمال والإهمال، والإهمال الأشهر[6] وأنكر الكوفيون إعمالها مخففةً، ومذهبهم مرجوح بالقراءة والشواهد الشعرية[7].

وذهب مكي إِلى ما ذهب إليه أبو عليّ، إذ يرى أن من خفَّف استثقل التضعيف فخفف وحذف النون الثانية، وأعمل (إنّ) مخففة عملها مثقلة كما أعمل (يك) محذوفاً عمله غير محذوف[8].

---

(1) الفارسي، الحجة 386/2.

(2) المرجع نفسه 386/2.

(3) البيت بلا نسبه عند: سيبويه، الكتاب 135/2، وانظر: الفارسي، الحجة 386/4؛ ابن الشجري، أمالي ابن الشجر 362/1،ابن يعيش، شرح المفصل: 82/8،السيوطي: الهمع168/2، حداد، حنا جميل،(1404، 1984م) معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، ص177

(4) انظر: الفارسي، الحجة 386/4

(5) سورة هــود، الآية: 109.

(6) انظر: ابن هــشام،مغني اللبيب 24/1

(7) الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد(ت577هـ)،(1380هـ _ 1961م)،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العربية، بيروت، لبنان، 195/1 وما بعدها.

(8) انظر: القيسي، الكشف، 537/1

وقد علل أبو عليّ الفارسي بالنظير من القرآن الكريم وكلام العرب النثري إعمال إنّ المحففة من الثقيلة بأنها تعمل في الأساس قياسا على شبهها بالفعل، والفعل يعمل محذوفا كما يعمل غير محذوف، زيادة على ذلك أنَّ (كأنّ) وهي من أخوات (إنّ) خُففت في النظير الشعريّ مع ذلك جاز إعمالها، وما ينطبق عليها ينطبق على إنَّ، وأرى أنَّ إهمال (إنّ) إنْ خففت هو الأرجح؛ وذلك لأن الكوفيين أبطلوا عملها كما سبق أمَّا البصريون، فقَدْ أجازوه ولكنه قليل ونادر، ولا يجوز إلا إن ورد شعراً، والقراءة الأولى أبينها بنصب (كلّاً)، والقراءة بتشديدهما جميعا(إنّ) و (لمَّا) عند أكثر النحويين لحن[1].

2.2.3.1 أنّ الثقيلة و(أنْ) الخفيفة:

إذا خففت أنَّ المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمُها إلا ضمير الشأن محذوفاً، وخبرها لا يكون إلا جملة فعليّة، فإذا جاء خبرها جملة فعليّة يجب أن يفيد الدعاء، أو أن يكون جامداً أو مسبوقاً بالحرف (قَدْ)، أو حرفي الاستقبال السين وسوف، أو لو[2].

ومما جاء في هذه الدراسة على تخفيف (أنَّ) قول تعالى: M 7 8 9 :

; < = > L .[3]

"قرأ ابن كثير في رواية قنبل، ونافع، وأبي عمرو، وعاصمٌ: (أنْ لعنةُ الله) خفيفة النون ساكنة، وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسائيّ: (أنَّ لعنة الله) نصباً (على الظالمين) مشددة النون" [4]. ووجّه أبو عليّ قراءة التخفيف بقوله:" من خفف(أنّ) كان على إرادة إضمار القصة والحديث، تَقْديره: أنه لعنةُ الله " [5]. وساق على ذلك نظائر متفرقة من القرآن الكريم والشعر العربي الفصيح منها قراءة قوله تعالى:

---

(1) انظر: النحاس، اعراب القرآن، 305:2

(2) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل. ج 383/1، 386، 387

(3) سورة الأعراف، الآية: 44.

(4) الفارسي، الحجة 22/4 وانظر ابن مجاهــد، السبعة في القراءات 281

(5) انظر: الفارسي، الحجة 23/4

L W V U T S R Q M [1]. والتَّقدير أنه، ولا تخفف(أنّ) هذه إلا وإضمار القصة والحديث يرافقها[2].

أمَّا النَّظير الشعري، فهو قول الأعشى:

في فتْيَة كسيوفِ الهندِ قَدْ عَلِموا أنْ هالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[3]

ويذهب النحاس في توجيه هذه القراءة على أنها في موضع نصب على القرَّاءتين، ويجوز في المخففة ألَّا يكون لها موضع وتكون مفسرة[4]، أمَّا ابن جنِّي، فإنه تبعَ أبا عليّ في توجيهه، إذْ يرى أنّ من خفف ورفع، فإنها عنده مخففة من الثقيلة وفيها إضمار محذوف للتخفيف أي: أنه لعنة الله عليه، فلما خففت أُضمر اسمها وحذف[5].

وهذا ما يجري على النظائر التي ساقها أبو علي من القرآن الكريم وقراءاته، والشعر العربي الفصيح على قراءة من قرأ بالتخفيف، إذ عملت(إنّ) وأضمر معها القصة والحديث. ويرى الطبري أنّ (أنّ) إذا أصبحت من الكلام ما ضارع الحكاية، وليس بصريح الحكاية أنها تشددها العرب أحيانا، وتوقع الفعل عليها، فتفتحها وتخففها أحيانا، وتعمل الفعل فيها فتنصبها به وتبطل عملها من الاسم الَّذي يليها،

---

(1) سورة يونس، الآية: 10.

(2) انظر: الفارسي، الحجة 23/4

(3) البيت من البسيط، الأعشى، ميمون، أبو عبيدة ميمون بن قيس بن جندل، ديوان الأعشى، دار الكتاب العربي، بيروت _ لبنان، ص:59، وانظر: سيبويه، الكتاب،2: 137، المبرد، المقتضب، 3:9، الفارسي، الحجة، 4: 23، ابن جني، المحتسب، 1: 308، الأنباري، الانصاف، 1: 199،ابن يعيش، شرح المفصل، 8: 71، السيوطي، الهمع، 2: 185، يعقوب، اميل بديع (1417هـ_ 1996م) المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط.1، 6: 243.

(4) النحاس، إعراب القرآن 127/2

(5) ابن جني، المحتسب 102/2

ومعنى الكلام في كلا القراءتين واحد، وكلتا القراءتين مشهورة في قراءة الأمصار[1].

وفي قوله تعالى: M وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٩﴾ L [2]. قرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وابن عامر: (أَنَّ غَضَبَ) مشددة النون مع نصب الغضب، وقرأ حمزة والكسائيّ مثل أبي عمرو وأصحابه، وقرأ نافع وحده: (أنْ غَضِبَ اللهُ) ساكنة النون بكسر الضاد في(غضب) ورفع(الله)[3].

ويوجه أبو عليّ قراءة التخفيف قائلاً: إنّها (أنّ) المخففة من الثقيلة وأهل العربيَّة يستقبحون أن تلي الفعل حتَّى يُفصل بينها وبين الفعل بشيء ويدل على ذلك قوله تعالى: (علم أنْ سيكون منكم)[4]، وقَدْ فصل بينها وبين الفعل بحرف الاستقبال وهو السين[5]. ولكنّه يُجوِّز هذه القراءة وإن لم يدخل معها شيء من هذه الحروف؛ لأنه دعاء وليس شيء من هذه الحروف يحتمل الدخول فيه[6]، ويسوق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم قائلاً: ونظير هذا في أنه لما كان دعاء لم يلزمه العوض قوله تعالى: (نودي أنْ بُورك من في النار ومن حولها)[7]. فلم يدخل شيء من هذه الفواصل من حيث لم يكن موضعاً لها[8].

وذهب الزَّجَّاج إِلى أنْ فيها(هاءً) مضمرة وأنْ مخففة من الثقيلة، والمعنى أنه غَضِبَ الله عليها[9]، أمَّا ابن هشام، فقَدْ تابع أبا عليّ حيث يرى أنه تخفف(أنّ)

---

(1) انظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (310هـ)، (1422هـ_ 2001م)، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع _ القاهرة، ط.1، 207:10.

(2) سورة النور، الآية: 9.

(3) ابن مجاهد، السبعة في القراءات 453

(4) سورة المزمل، الآية: 20.

(5) انظر: الفارسي، الحجة 315/5

(6) المرجع نفسه: 24/4

(7) سورة النمل، الآية: 8

(8) الفارسي، الحجة: 316/5

(9) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه 35/4

المفتوحة ويبقى العمل ولكن يجب في اسمها أنْ يكون مضمراً محذوفاً، ويجب في خبرها أنْ يكونَ جملة، ثم إن كانت اسمية أو فعليّة فعلها جامدٌ أو دعاء لم يحتج لفاصل[1] وهذا ما ذهب إليه ابن عطية الأندلسي[2]، ومن المحدثين محمد محسين[3].

وقد جاء النَّظير الَّذي ساقه الفارسي من القرآن الكريم وقراءاته، على قراءة من قرأ بالتخفيف(أنْ غَضِبَ) معززاً لهذه القراءة، إذْ عملت (أنْ) وهي مخففه وأضمر معها القصة وإنْ لم يفصلْ بين إنّ المخففة والفعل(أن بورك) فاصلٌ، لأن المعنى يفيد الدعاء، لذا لم يلزم الفصل ومثل ذلك ما جاء في المثال القرآني.

3.2.3.1 بين تشديد(لكنَّ) وتخفيفها:

لكنّ المشددة من الأحرف الناسخة للابتداء تعمل على نصب المبتدأ ورفع الخبر، وقَدْ اختلف في إعمالها بعد التخفيف، حيث نُقل عن يونس أنها إذا خففت لا يبطل عملها، فهي عنده مثل (إنّ) (وأنّ) حيث إنهما لا يخرجان بالتخفيف عما كانا عليه قبل التخفيف[4]، وذكرَ أبو حيان أنَّ الجمهورَ منعها من العمل عند التخفيفِ والصحيح عنده المنع[5].

ومن الأمثلة على تخفيف لكنّ في هذه الدراسة ما جاء في قوله تعالى:

L . - , + *) | ' & % $ # " ! M

[6]،" قرأ ابن كثير ونافع، وأبو عمرو، وعاصم: تعالىM , - . L

مشددة النون، وقرأ حمزة والكسائيّ، وابن عامر: M , - L مخففة النون"[7].

(1) ابن هــشام، أوضح المسالك 370/1-372

(2) انظر: ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز 347/6

(3) انظر: محسين، الهــادي 85/3

(4) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل 81/8

(5) انظر: الأندلسي، تفسير البحر المحيط 495/1

(6) سورة البقرة، الآية: 102.

(7) الفارسي، الحجة 169/2، 170، وانظر ابن مجاهــد، السبعة 167، 168

ووجه التخفيف عند أبي عليّ أنها تكون على الإهمال أو الإعمال وإن كان غير الأعمال أكثر[1]، أمَّا وجه الإهمال، فيقول: (ولم نعلم أحداً حكى النصب في "لكنْ" إذا خففت، فيشبه أنّ النصب لم يجئ في هذا الحرف مخففاً ليكون ذلك دلالة على أن الأصل في هذه الحروف ألّا تعمل إذا خففت؛ لزوال اللفظ الَّذي به شابه الفعل في التخفيف، وأنّ من خفف ذلك، فالوجه ألّا يُعمله)[2]، وساق على ذلك نظائر متفرقة من الشعر العربي منها ما جاء في قول زيد الخيل:

وما دهري بشتَمكَ فاعْلَمَنْهُ ولكنْ أنتَ مخذولٌ كبيرُ[3]

وكذلك قول زهير:

لقَدْ باليتُ مَظْعَنَ أمِّ أَوْفَى ولكنْ أمُّ أَوفى لا تُبالي[4]

وأيضاً قول الحصين بن الحمام:

فَلَسْنا على الأعقابِ تَدْمى كلومُنَا ولكِنْ على أقْدَامِنا تَقْطُرُ الدِّما[5]

والشاهد أنَّ لكنْ خففت وجاءت حرف استدراك وما بعدها مرفوع.

أمَّا إعمال لكنَّ مخففة، فيورد على هذا الوجه ما حكاه أبو عُمر أن يونس لم يكن يرى(لكنْ) الخفيفة من حروف العطف. ويقول هذا القول أن أخوات لكنَّ مما

---

(1) الفارسي، الحجة 170/2

(2) المرجع نفسه 170/2

(3) البيت لزيد الخيل ورد في: شعر الطائي، زيد الخيل، (1408هـ،1988م)، جمع ودراسة وتحقيق: احمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث،ط1، ص:168، الفارسي، الحجة، بلا نسبة 172/2ومنسوب لزيد الخيل في: الأنصاري، أبي زيد (1401هـ، 1981م) كتاب النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1، ص302.

(4) البيت من الوافر، انظر: بن أبي سُلمى، زهير، (1408هـ،1988م) ديوان، شرحه وقدم له علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ط1 ص95، وانظر الفارسي، الحجة172/2.

(5) البيت للحصين بن حُمام في:، العسكري، أبو هلال،الحسن بن عبد الله، (1352هـ)، ديوان المعاني، مكتبة القدس، القاهرة، ص: 25، وانظر: الفارسي، الحجة 172/2، ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 153/4، ابن يعيش: شرح المفصل 153/4.

حُذف منهُنَّ لم يخرج بالتخفيف عن ما كان عليه قبل التخفيف، ألا ترى أنَّ: (إنّ) و(كأنَّ) كذلك ومثلها لعلَّ[1].

ويرى أن الكف عن العمل خروج عن القياس، فيقول: (إنّ القياس في"لكنْ" أن يكون في التخفيف على ما عليه أخواتها ولا تخرج بالتخفيف عما كانت عليه كما لم تخرج أخواتها عنه. ويقوي ذلك أن معناها مخففة كمعناها مشددة، فإذا وافق حال التخفيف حال التشديد في اللفظ والمعنى، وجب أن تكون في التخفيف مثلها في التشديد، ويرى أن يُضمروا القصة في لكنَّ عند تخفيفها[2]، ويسوق على ذلك نظيراً من كلام العرب النَّثريّ قولهم: (أمَّا إنْ يغفرُ الله لك)، وكذلك قولك: (ما مررت برجلٍ صالح ولكن طالح)[3].

ومن الواضح أنَّ النَّظير الَّذي قَدَّمه أبو عليّ على قراءة من قرأ بالتخفيف مع الإهمال جاء مطابقاً لقراءة التخفيف مع منع العمل، إذْ جاءت لكنَّ في النظائر الشعرية جميعها حرف استدراك، وامتنعت عن العمل، أمَّا النَّظير من كلام العرب النَّثريّ الَّذي ساقه على إعمال (لكنْ) مخففة جاءت (إنْ) و(ولكنْ) في النَّظير من أخوات لكنّ ومع ذلك فإنها قَدْ عملت مع أنها خففت وأضمر معها القصة، فكذلك لكنْ تعمل هنا، والأرجح الإهمال؛ لأن هذا ما ذهب إليه جمهور العلماء كما ذكر أبو حيان الأندلسي[4]، وكذلك السمين الحلبي[5].

---

(1) انظر: الفارسي، الحجة 177/2

(2) المرجع نفسه، 177/2

(3) المرجع نفسه،179/2

(4) انظر: أبو حيان، البحر المحيط 495/1

(5) انظر: السمين الحلبي،(د.ت) الدر المصون في علم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق(د،ط) ج29/2

4.1 **الفاعل ونائب الفاعل**:

1.4.1 **الفاعل**:

وهو في عرف النَّحويّين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إِلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سواء، وبعضهم يقول في وصفه كل اسم تقدَّمه فعل غير مغيرٍ عن بنيته وأسندت ونسبت ذلك الفعل إِلى ذلك الاسم[1].

ومن القضايا التي وردت في الدراسة على هذا الباب الآتي:

1- في قوله تعالى: Mفَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ٣٧ L [2].

قرأ ابن كثير وحده:(فتلقى آدمَ من ربِّه كلماتٌ) بنصب الاسم ورفع الكلمات، وقرأ الجمهور: (فتلقى آدمُ من ربّه كلماتٍ) برفع الاسم ونصب كلمات[3].

ووجه قراءة الجمهور برفع آدم ونصب الكلمات عند أبي عليّ أنَّ عليه الأكثر، وقَدْ أسند الفعل للفاعل[4] وساق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم، قوله تعالى: oM p L [5]، فأُسند الفعل إِلى المخاطبين والمفعول به كلام يُتلقى كما أن الَّذي تلقاه آدمُ كلامٌ متلقىً، فكما أسند الفعل إِلى المخاطبين كذلك لزم أن يسند الفعل إِلى آدم، فيُجعل التلقي له دون الكلمات[6].

ومما يقوي الرفع كما يرى أبو عليّ أنَّ أبا عبيدة قال في تأويل قوله (فتلقى آدمُ ربه كلمات) أي قبلها[7].

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل 74/1 وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك 83/2.

(2) سورة البقرة، الآية: 37.

(3) الفارسي، الحجة 23/2، وانظر: البحر المحيط 318/1، وانظر: الرازي، فخر الدين أبو عبد الله بن محمد بن عمر(ت606هـ)،(1983)، تفسير الفخر الرازي(التفسير الكبير)، دار الفكر، بيروت، لبنان ط2 ج37/4.

(4) الفارسي، الحجة 41/2-42.

(5) سورة النور، الآية: 15.

(6) الفارسي، الحجة: 42/2.

(7) المرجع نفسه 42/2.

أمَّا ابن خالويه، فيرى أنّ من رفع آدم وجعل الفعل له فحجّته أن الله تعالى علم آدم الكلمات وأمره بهنّ فقبلها آدم وتلقاها[1]، وهذا ما ذهب إليه مكي[2]، وكذلك الزمخشري[3].

ويظهر أنَّ النظير الذي استعمله أبو عليّ في توجيه قراءة الجمهور برفع (آدم) جاء مشابهاً للمثال القرآني، إذ إنَّ الفعل (تلقَّى) في النَّظير القرآني جاء بمعنى قبل كما هو الحال بالنسبة للآية، وروايةُ الرفعِ هي الأرجحُ التي يتقدَّم فيها الفاعل على المفعول به، وهذه رتبتهُ الأصلية عند النحاةِ، وجاء النَّظير معززاً لهذه القاعدة، كما يرجح الطبري قراءة من رفع (آدم) على أنَّه المتلقي للكلمات؛ لإجماع الحجة من القرأة وأهل التأويل من علماء السلف والخلف على توجيه التلقي لآدم دون الكلمات[4].

2- وفي قوله تعالى: M » ¬ ® ¯ ° L [5].

"قرأ عاصم وحده تجارةً نصباً، وقرأ الباقون: بالرفع"[6]. ويوجه أبو عليّ الرفع على أن (كان) بمعنى وقع وحدث، وأن تجارةً فاعل[7]، وساق على هذا الوجه نظائر متفرقة من القرآن الكريم والشعر العربي، منها قوله تعالى: M ¹ كَانَ » ¼ ½ L [8]، حيث جاءت (كان) بمعنى وقع وحدث، وما بعدها فاعل، أمَّا النَّظير الشعري فهو قول مقاس العائذي:

فدىً لبني ذُهل بن شيبان ناقتي   إذا كان يومٌ ذو كواكب أشنعا[9]

---

(1) انظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللهـا 82/1.

(2) انظر: القيسي، الكشف 237/1.

(3) الزمخشري، الكشاف 256/1.

(4) انظر: الطبري، تفسير الطبري، 1: 580.

(5) سورة البقرة، الآية: 282.

(6) الفارسي، الحجة 436/2، وانظر: ابن مجاهـد، السبعة، 194.

(7) المرجع نفسه 436/2.

(8) سورة البقرة، الآية: 280.

(9) انظر تخريج الشاهد في ص(42) من هـذه الدراسة.

وممن تابع أبا عليّ في توجيه كان على أنها تامة مكي الَّذي يرى أنَّ(كان) هنا تامة وليست ناقصة، فلا تحتاج لاسم وخبر، فهي بمعنى: وقع وحدث وتسمى (التامة) وما بعدها يرفع على أنه فاعل، والرفعُ في هذه القراءة أعمُّ، لأنه يعمُّ من عليه دين من فرض أو شراء[1]، وإلى هذا ذهب ابن عقيل[2].

وهذا ما يجري على النَّظير الَّذي ساقه أبو علي على قراءة الرفع إذ جاءت(كان) تامة بمعنى وقع وحدث وما بعدها فاعل، سواء في النَّظير القرآني أو النَّظير من الشعر العربي، وبذلك يكون النَّظير معززا لمجيء كان تامة في الآية القرآنية، وقد رجَّح الطبري قراءة الرفع على قراءة النصب إذْ قال:"وإنّ الَّذي أختار من القراءة ولا أستجيز القراءة بغيره الرفع لإجماع القراء على ذلك" [3].

3- وفي قوله تعالى: M ¢ £ ¤ ¥ ¦ §

¨ © لِيُرْدُوهُمْ « ¬ ® ¯ ° ± ² ³ ´

¶ ¸ ¹ ﴿١٣٧﴾ L [4]، قرأ ابن عامر وحده (وكذلك زُيِّن) برفع الزاي (لكثير من المشركين قتلُ) برفع اللام (أولادَهم) بنصب الدال (شركايهم) بياء، وقرأ الجمهور: (زيَّنَ) بفتح الزاي(لكثير من المشركين قتلَ) بنصب اللام، (أولادِهم) خفض (شركاؤهم) رفع[5].

ووجه قراءة الجمهور عند أبي عليّ: أنَّ الشركاءَ على قولِ العامةِ (فاعل) زيَّن وقتل أولادهم مفعول(زيَّن)، ولا يجوز أنْ يكونَ الشركاءُ فاعل المصدر الَّذي

(1) انظر: القيسي، الكشف، 322/1

(2) انظر: شرح ابن عقيل 1: 279.

(3) الطبري، تفسير الطبري، 5: 107.

(4) سورة الأنعام، الآية: 137.

(5) الحجة، الفارسي 409/3 وانظر: أبو حيان، البحر المحيط 231/4.

هو القتل[1]، وساق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم قوله تعالى: M 5 6 7 8 L[2].

وهذا ما ذهب إليه العكبري، إذْ يرى أنَّ قراءةَ الجمهورِ بفتح الزاي والياء على تسمية الفاعل وهو شركاؤهم والمفعول قتل وهو مصدر مضاف إليه المفعول[3]، وتبعه أبو حيان[4].

ولعل النَّظير القرآني الَّذي أورده أبو عليّ على قراءة الجمهور التي هي من باب التنازع في العمل إذ إنّ (شركاؤهم) تنازع عليها الفعل(زيّن) يطلبها فاعلاً والمصدر(قَتْل) يطلبها فاعلاً أيضاً، لا يختلف عن المثال في الآية القرآنية، إذ إنه لمّا تقدَّم ذكر النفس في النَّظير القرآني كنَّى عن الاسم المتقدِّم ذكره، وكذلك هو الحال في الآية القرآنية فإنه لما تقدَّم ذكر المشركين كنَّى عنهم في قوله: (شركاؤهم)[5]، ويسوق السمين الحلبي رأيا لأبي عبيدة بأنه لا يحبُّ قراءة ابن عامر؛ لما فيها من الاستكراه، والقراءة الأولى هي عنده الأصح؛ لصحتها في العربية مع إجماعِ أهل الحرمين والمِصْرَين بالعراق عليها[6].

4-وفي قوله تعالى: M P Q R S T U V L[7]

قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وابن عامر: (ولتستبين) بالتاء (سبيلُ) رفعاً[8]، ووجه قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر عند الفارسيّ، أنهم جعلوا السبيل

---

(1) انظر: الفارسي، الحجة 410/3

(2) سورة الأنعام، الآية:158.

(3) انظر: العكبري، أبي البقاء عبد الله بن الحسين (ت616هـ) (1391هـ،1976م) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي ج541/1.

(4) انظر: أبو حيان، البحر المحيط 231/4

(5) انظر: الفارسي، الحجة 410/3

(6) السمين، الدر المصون: 5: 164.

(7) سورة الأنعام، الآية: 55.

(8) الفارسي، الحجة 314/3 وانظر ابن مجاهد، السبعة: 258.

فاعل الاستبانة، وأُنث السبيل[1]، وأورد على ذلك نظيراً من القرآن الكريم قوله تعالى: M P Q R S L [2]، والسبيل على هذا فاعل الاستبانة،كما قال سيبويه: استبان الشيء واستبنتُهُ.

ومِمن تابع الفارسيّ في توجيه قراءة ابن كثير العكبري إذ يقول إنَّ من يقرأ بالتاء، فالسبيل فاعل مؤنث وهو لغة[3]، وهذا ما ذهب إليه ابن عطية الأندلسي[4].

ولعل النَّظير في هذا الموضع جاء مشابهاً للمثال القرآني، إذ إن السبيل جاء مؤنثاً واسند الفعل للفاعل وكذلك الحال في الآية موطن الشاهد، وأيضاً اسند الفعل للفاعل في قول سيبويه:(استبان الشيء).

5- وفي قوله تعالى: Mبَلۡ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكۡرُهُمۡ وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِۗ وَمَن × ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنۡ هَادٖ L [5].

"قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامر: (وَصَدُّوا) بفتح الصاد"[6]، والوجه عند أبي عليّ في هذه القراءة أنه أسند الفعل إلى الفاعل، ثم يتابع قائلاً وقَدْ زعموا أن قوله (وصدّوا عن السبيل) نزلت في قوم جلسوا على الطريق، فصدُّوا الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم[7]، وساق على هذا التوجيه نظائر متفرقة من القرآن الكريم منها قوله تعالى: M ! " # $ % & L [8].

---

(1) انظر: الفارسي، الحجة 314/2

(2) سورة يوسف، الآية:.108

(3) انظر:العكبري، البيَان 501/1

(4) انظر: ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز 208/5.

(5) سورة الرعد، الآية: 33.

(6) الفارسي، الحجة 15/5 وانظر: ابن مجاهـد، السبعة 359

(7) انظر: المرجع نفسه 19/5.

(8) سورة محمد، الآية: 1.

وأيضاً قوله تعالى: L 1 0 / . - , + M[1]، وكذلك قوله تعالى: L < ; : 9 8 7 6 M[2]، فكما أسند الفعل إِلى الفاعل في جميع هذه الآي كذلك يكون مسنداً على الفاعل[3].

ويذهب مكي إِلى ما ذهب إليه أبو عليّ، حيث يرى أنَّ من فتح الصاد أنه بناه على الإخبار عن الصادّينَ الناسَ عن سبيل الله، فأسند الفعل إِلى الصادين[4]، وإِلى هذا ذهب أبو زرعه[5]، والشوكاني[6].

ومن المعلوم أن النظائر التي أوردها أبو عليّ على توجيه القراءة بإسناد الفعل للفاعل، أي إنَّ (صَدوا) بفتح الصاد يكونُ الفعل مبنياً للمعلوم وأنهم هم مَنْ قاموا بصدِّ الناس عن السبيل، جاء الفعل (صدَّ) في جميعها مبنياً للمعلوم كما هو الحال في المثال القرآني، ويذهب الطبري إِلى أن القراءتين مشهورتان، وقد قرأ بكل واحدة منهما أئمة من القَرَأة، وهما متقاربتان في المعنى[7].

6-وفي قوله تعالى: a ` _ ^] \ [Z Y X W V M
c d e f g h i j k L[8].

قرأ عاصم في رواية أبي بكر والكسائيّ: (لعلك تُرضى) مضمومة التاء، وقرأ باقي السبعة وهبيرة عن حفص عن عاصم وعمرو بن الصباح عن حفص عن

(1) سورة الحج، الآية: 25.
(2) سورة الفتح، الآية 25.
(3) انظر: الفارسي، الحجة 19/5.
(4) انظر: القيسي، الكشف 23/2.
(5) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، 372.
(6) انظر: الشوكاني، فتح القدير 117/3.
(7) انظر: الطبري، تفسير الطبري، 13: 550.
(8) سورة طه، الآية: 130.

عاصم: (تَرضى) بفتح التاء[1]، ويوجه أبو عليّ قراءة من فتح التاء على أن الفعل مبني للمعلوم، واستدل على الفعل المبني للمعلوم(ترضى) من خلال نظير قرآني جاء في قوله تعالى: L X W V U T M [2].

ويذهب الفراء إِلى أن(ترضى) و(تُرضى) معناهما واحد، لأنك إذا رضيت فقَدْ أُرضيت[3]، ومن المحدثين يرى محيسن أنَّ تَرْضى بفتح التاء مضارع مبني للمعلوم من(رضي) الثلاثي والفاعل ضمير المخاطب وهو(نبينا محمد) صلى الله عليه وسلم والمعنى لعلك ترضى(يا محمد) بما يعطيك الله يوم القيامة[4].

ويبدو لي أنَّ أبا عليّ استدل على الفعلِ المبنيّ للمعلومِ في قراءةِ مَنْ قرأ (تَرْضى) من خلال الفعل(تَرضى) المبني للمعلوم الوارد في النَّظير القرآني.

7-وفي قوله تعالى: L D C B A @ ? > = < ; : 9 M [5].

"قرأ ابن كثير وحده: (ولا يَسْمَعُ) بالياء مفتوحة (الصمُّ) رفعاً وقرأ باقي السبعة: L ? > =M بضم التاء و(الصُمَّ) نصباً"[6].

ويوجه أبو عليّ قراءة من قرأ (تُسمِعُ) أنه أسند الفعل للمخاطبين[7]، وساق على ذلك نظائر متفرقة من القرآن الكريم منها قوله تعالى: L < ; : 9 M [8].

ويذهب ابن خالويه في توجيه قراءة و(تُسمِع) أنَّ الخطابَ موجهٌ للنبيِّ_ صلى الله عليه وسلم_ و(الصمَّ) نصب مفعول به أي: ولا تسمع أنت يا محمد القوم الصمَّ

---

(1) ابن مجاهــد، السبعة في القراءات: 425، انظر: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد(444)، (1426هــ _ 2005م)، جامع البيان في القراءات السبع المشهــورة، تحقيق: محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية _ بيروت، (ط1)، ص:626.

(2) سورة الضحى، الآية:5.

(3) انظر: الفراء، معاني القرآن 196/2.

(4) انظر: محيسن، الهــادي 54/3.

(5) سورة النمل، الآية: 80.

(6)الفارسي، الحجة:403/5 وانظر: ابن مجاهــد، السبعة: 486.

(7) انظر: الحجة 403/5.

(8) سورة النمل، الآية: 80.

(الدعاء) مفعول به ثانٍ، والصمُّ مثل؛ لأنهم لم يسمعوا ولم يبصروا ما وجبت الحجَّة عليهم[1]، وذهب السمين في توجيه القراءة على أن الفاعل فيها ضمير المخاطب وهو الرسول_ صلى الله عليه وسلم_، فانتصب(الصمّ) و(الدعاء) على المفعولين[2].

ومن الواضحِ أنَّ النَّظيرَ الَّذي ساقه أبو عليّ على قراءة من قرأ (تُسمِعُ) جاء معززا لبناء الفعل للمعلوم؛ إذ إنّ الخطاب موجهٌ للنبي_ صلى الله عليه وسلم_، فأسند الفعل للمخاطب وهذا ما يصدق على المثال القرآني.

8-وفي قوله تعالى: M ! " # $ % & ' (| * + , - . / 0 1 2 | 4 5 | 7 8 9 : L[3].

"قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر: (أذِن له) وقرأ عاصم في رواية الكسائيّ عن أبي بكر عنه وأبو عمروٍ وحمزة والكسائيّ: (أذِن له)"[4].

ويرى أبو عليّ أنَّ حجة من قال: (أّذِن) وبنى الفعل للفاعل أنه أسنده إلى ضمير اسم الله تعالى[5]، وساق على ذلك نظائر من القرآن الكريم منها قوله تعالى: M O P Q R S T U V L[6]. وأيضاً قوله تعالى Mإِلَّا â بَعۡدِ أَن يَأۡذَنَ ٱللَّهُ ç è é L[7].

ويرى مكي أن من قرأ بفتح الهمزة بنى الفعل للفاعل، وهو الله جل ذكره، كما قال: M O P Q R S L[8]... والمعنى في القراءتين سواء وفتح الهمزة أحب إليّ، لاجتماع الحرمين وعاصم على ذلك[9] وإلى هذا ذهب الشوكاني[10].

---

(1) انظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللهــا 163/2.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، 162/8.

(3) سورة سبأ، الآية: 23.

(4)الفارسي، الحجة، 21/6 وانظر: ابن مجاهــد، السبعة 529، 530.

(5) انظر: الفارسي، الحجة 21/6.

(6) سورة النبأ، الآية: 38.

(7) سورة النجم، الآية: 26.

(8) سورة النبأ، الآية: 38.

(9) انظر: القيسي، الكشف 218/2.

(10) انظر: الشوكاني، فتح القدير 428/4.

وعليه يمكن القول إنَّ النظائر التي ساقها أبو عليّ من القرآن الكريم وقراءاته جاءت معززة لبناء الفعل للمعلوم؛ إذ أسند الفعل(أَذِنَ) في الآية الأولى إلى الفاعل الرحمن، وأُسنِدَ الفعل (يأذن) في الآية الثانية إلى الفاعل(الله)، فبُنِيَ الفغل للفاعل كما في الآية القرآنية السابقة، والمعنى واحد في القراءتين كما سبق.

2.4.1 نائب الفاعل:

وهو ما حذف فاعله وأُقيم هو مقامه، وغُيّر عامله إلى طريقة فُعِل أو يُفْعَل أو مفعول[1]، ويحذف الفاعلُ، ويُقامُ المفعول به مقامَه، فيُعطى ما كان للفاعل: من لزومِ الرفعِ، ووجوبِ التأخرِ عن رافعهِ، وعدمِ جوازِ حذفه[2].

ومما ورد في هذه الدراسة على نائب الفاعل وعلله الفارسي بالنَّظير الآتي:

1-في قوله تعالى: M ¾ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَـٰٓئِكَةُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ ﴿٢١٠﴾ L [3].

قرأ ابنُ كثير وأبو عمرٍ ونافع وعاصمٌ: (إلى اللهِ تُرجَعُ الأمور) بضم التاء[4] ويوجه أبو عليّ قراءة (تُرجعُ) بضم التاء على البناء للمفعول ويقول: حجة من بنى الفعل للمفعول به أن المعنى في بناء الفعل للمفعول كالمعنى في بناء الفعل للفاعل[5]،

---

(1) انظر: ابن هشام، الإمام محمَّد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبدالله الأنصاري المصري .(ت،761هـ)،(ت1421هـ،2000م) شرح شذور الذهب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ص:56.

(2) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 111/2

(3) سورة البقرة، الآية: 210.

(4) الفارسي، الحجة، 304/2، وانظر: ابن مجاهد، السبعة181، وانظر: عمرو، أحمد مختار؛ ومكرم، عبد العال سالم (ت1408هـ،1988) معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، ط2 ج:161/1

(5) انظر: الفارسي، الحجة 304/2.

وساق على ذلك نظائر متفرقة من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: O N M L M P Q ǀ L [1]، وقوله تعالى: 2 M 3 4 L [2].

وقد جاء النَّظير الَّذي ساقه أبو علي من القرآن الكريم وقراءاته معززا لقراءة من قرأ(تُرجَع) وبنى الفعل للمفعول إذ جاء في النَّظير الفعلان (رُدّوا) و(رُدِدتُ) مبنيين للمفعول ليدلل بذلك على صحة التركيب القرآني الوارد في الآية السابقة.

ويذهب مكي إلى أنَّ قراءة من قرأ بالفتح (تُرجَع) أنه بنى الفعل للمفعول والقرَّاءتان عنده حسنتان، ولكنه يرجع قراءة من بنى الفعل للفاعل؛ لأن الأصل أن يبني الفعل للفاعل، لأنه يحدث بقَدْرة الله عزَّ وجل، وبناؤه للمفعول توسع وفرع[3]، وإلى هذا يذهب القرطبي أيضاً[4].

2-وفي قوله تعالى: M وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفۡسٖ مَّا كَسَبَتۡ × لَا يُظۡلَمُونَ ﴿٢٨١﴾ L [5].

"قرأ أبو عمرو وحدهُ: (تَرْجِعون) بفتح التاء وكسر الجيم وقرأ باقي السبعة: (يوماً تُرْجَعون فيه)"[6]، ويوجه أبو عليّ قراءة الجمهور على بناء الفعل للمفعول[7]، وساق على ذلك نظائر متفرقة من القرآن الكريم منها قوله تعالى: M L M N O L [8]، وقوله تعالى: M 2 3 4 5 L [9].

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 62.

(2) سورة الكهــف، الآية: 36.

(3) انظر: القيسي، الكشف، 289/1

(4) انظر: القرطبي، أبا عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري،(ت1353هــــــ 1936م) الجــامع لأحكام القرآن، دار الكتب المصرية_ القاهــرة، ط2 ج35/3.

(5) سورة البقرة، الآية: 281.

(6) الفارسي، الحجة 471/2، وانظر السبعة، 193.

(7) الفارسي، الحجة 417/2.

(8) سورة الأنعام، الآية: 62.

(9) سورة الكهــف، الآية: 36.

وفي الكشاف يوجه الزمخشري قراءة الجمهور على بناء الفعل للمفعول [1]، وتبعه في ذلك أبو حيان الأندلسي[2]، وأيضا البغدادي في روح المعاني[3].

وجاء النَّظير الَّذي ساقه أبو علي من القرآن الكريم معززا لقراءة من قرأ (تُرْجَعون) مبنياً للمفعول، وهي قراءة الجمهور والتي يرى الشوكاني أنها الأرجح[4].

3- وفي قوله تعالى: M 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; L [5].

"قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ: (ويوم تُسيَّرُ) بالتاء (الجبال)رفعاً"[6]، ويوجه الفارسيّ هذه القراءة على أن الفعل مبني للمفعول به[7]، وساق على ذلك نظائر متفرقة من القرآن الكريم منها قوله تعالى:M t u L [8]، وأيضاً قوله تعالى: M) * + , L [9]، فكما أُسند الفعل للمفعول به في النظائر السابقة كذلك أُسند إليه في قوله (وتُسيَّرُ الجبال)[10].

---

(1) انظر: الزمخشري،أبا القاسم محمد بن عمر(538هـ)،(1418هـ_1988م) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،تحقيق عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض،مكتبة العبيكان _ الرياض، ط1،510/1.

(2) أبو حيان، البحر المحيط 356/2.

(3) البغدادي، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي(ت 1270هـ)، روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني، بيروت، لبنان ج54/3.

(4) انظر: الشوكاني، روح المعاني، 3: 54.

(5) سورة الكهف، الآية: 47.

(6) الفارسي، الحجة 151/5.

(7) انظر:المرجع نفسه 151/5.

(8) سورة النبأ، الآية: 20.

(9) سورة التكوير، الآية: 3.

(10) انظر:الفارسي، الحجة 151/5.

ويذهب مكي في توجيه قوله تعالى: (يوم تُسيَّرُ الجبال) من قرأ بالتاء أنه بنى الفعل للمفعول، فرفَع الجبال لقيامها مقام الفاعل، فهي مفعولة لم يُسمَّ فاعلها[1]، وإِلى هذا ذهب ابن عطية الأندلسي والشوكاني[2].

وهذا ما جرى على النَّظير الَّذي استدل به أبو عليّ على قراءة من بنى الفعل للمفعول به؛ إذْ جاءَ مشابهاً للمثال القرآني، حيث إنّ الفعل(سُيِّرت) في النظائر التي ساقها الفارسيّ أُسند للمفعول به كما هو الحال في المثال القرآني، وبذلك يكون النَّظير معززا للتركيب الوارد فيه.

5- وفي قوله تعالى: M] ^ _ ` a b c d e f [3]، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامر: (ما تُنزَّل الملائكة) مضمومة التاء مفتوحة النون، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر: (ما تُنزَّل الملائكةُ) مضمومة التاء مفتوحة النون، (الملائكةُ) رفعُ لم يُسمَّ فاعله وقرأ حمزة والكسائيّ وحفص عن عاصم: (مانُنزِّل الملائكة) بالنون مشددة الزاي (الملائكة) نصبا[4]. ويوجه أبو عليّ قراءة عاصم على أنه أسند الفعل إِلى المفعول به[5]، وساق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم قوله تعالى: M X Y Z [L [6].

وذهب مكي إِلى أن من قرأ بضم التاء ورفع الملائكة أنه جعله فعلاً لم يُسمَّ فاعله، فأقام(الملائكة) مقام الفاعل...، لأن الملائكة لا تَنْزِل حتَّى تُنزل، والأمر ليس لها في النزول، وإنما يُنزلها غيُرها، وهو الله لا إله إلا هو[7]، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري وابن الجزري[8].

---

(1) انظر: القيسي، الكشف 510/1.

(2) انظر: ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز 615/5 وانظر: الشوكاني، فتح القدير 403/3.

(3) سورة الحجر، الآية: 8.

(4) الفارسي، الحجة 42/5، ابن مجاهـــد، السبعة في القراءات: 366.

(5) انظر: المرجع نفسه 42/5.

(6) سورة الفرقان، الآية: 25.

(7) انظر: القيسي، الكشف 29/2.

(8) انظر: الزمخشري، الكشاف 399/3 وانظر : ابن الجوزي، **زاد المسير**، 384/4.

ومن المعلوم أن النَّظير الَّذي ساقه أبو عليّ على قراءة عاصم جاء فيه الفعل مبنيا للمفعول، وبذلك يكون معززا للتركيب الوارد في المثال القرآني، ويرى الطبري أنّ القراءات الثلاث متقاربات في المعنى وذلك؛ لأن الملائكة إذا نزَّلها الله على رسول من رسله تنزَّلت إليه، وإذا تنزَّلت إليه فإنما تنزّل بإنزال الله إياها إليه، وبأي قراءة قرأ القارئ فهي صواب، مع أنَّ قراءة من قرأ(تُنزِّل) ورفع (الملائكة) شاذة وقليل من قرأ بها[1].

6-وفي قوله تعالى: M J K L M O P Q R S L [2].

قرأ الجمهور بضم الياء وفتح الزاي (الكفور) رفعاً، ووجّه أبو عليّ قراءة الجمهور على المبني للمفعول حيث يقول: فالمجازي هو الله وإنْ بُني الفعل للمفعول[3]، وساق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم، قوله تعالى: M * + , - . L [4].

وذهب النحاةُ إلى أنَّ من قرأ بالياء فهو على فعل ما لم يُسمَّ فاعله، والكفور رفع، وهذا ما ذهب إليه ابن جنِّي وأبو حيان والسمين الحلبيّ[5] و تبيَّن عند النحاس أن القراءتين بمعنى واحد إذا يرى: أن الأمر في هذا واسع، والمعنى فيه بيِّن لو قال قائل: خلق الله(عز وجل) آدم من طين وقال آخر خُلق آدم من طين لكان المعنى واحداً[6].

وأرى أن النَّظير الَّذي قَدَّمه أبو عليّ على قراءة الجمهور جاء مشابهاً للمثال القرآني إذْ إنَّ الفعل(فُزِّع) في النَّظير مبنيٌّ للمفعول، والفعل وإنْ بُني للمفعول فهو واضح ومعروف، أضف إِلى ذلك أن القرَّاءتين بمعنى واحد.

---

(1) انظر: الطبري، تفسير الطبري، 15: 17.

(2) سورة سبأ، الآية: 17.

(3) الفارسي، الحجة 17/6، وانظر: أبو حيان، البحر المحيط: 261/7.

(4) سورة سبأ، الآية: 23.

(5) انظر:ابن جني، المحتسب 188/2، أبو حيان، البحر المحيط 261/7، السمين، والدر المصون9/.174.

(6) انظر: النحاس، إعراب القرآن 340/3.

7-وفي قوله تعالى: M p q r s t u v w x y z { | } L
(1).

"قرأ حمزة وحده: (ما أُخْفِي لهم) ساكنة الياء، وقرأ باقي السبعة: (أُخْفيَ لهم) نصبا"(2).

ويوجه أبو عليّ قراءة الجمهور على بناء الفعل للمفعول(3)، وساق على ذلك نظيراً قوله تعالى: M ¾ أَرَادُوٓاْ أَن يَخۡرُجُواْ مِنۡهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمۡ L (4)، فكما أن الفعل في ذلك مبني للمفعول، ولم يسند إلى فاعل بعينه، فكذلك ينبغي أن يكون ما يعطف عليه من قوله تعالى: (أخفيَ لهم)(5).

وقال أبو زرعه في توجيه قراءة الجمهور، أنهم جعلوه فعلاً ماضياً على ما لم يُسمَّ فاعله. ويقوي بناء الفعل للمفعول به قوله: M ¯ ° ± L (6) فأبهم ذلك كما أُبهم قوله: (أخفي لهم) ولم يسند إلى فاعل بعينه(7)، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان الأندلسي(8).

ويظهر أنَّ النَّظير الَّذي ساقه أبو علي من القرآن الكريم على قراءة من قرأ (أُخفي) يعزز بناء الفعل للمجهول في التركيب الوارد في الآية القرآنية، وهذه القراءة هي الاختيار لأن الجماعة عليها(9).

ومن المعلوم أن علماء القراءات استعملوا نظائر داعمة لبعض ما ذهبوا إليه من آراءٍ وتوجيهات، إذا رأوا أنها دليل مقنع لاحتجاجاتهم، ويعد باب العلاقات

---

(1) سورة السجدة: 17.

(2) الفارسي، الحجة 463/5، ابن مجاهد، السبعة، 516.

(3) انظر: المرجع نفسه463/5.

(4) سورة السجدة: 20.

(5) انظر: الفارسي، الحجة 463/5.

(6) سورة السجدة، الآية: 19.

(7) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات 569.

(8) انظر: الزمخشري، الكشاف 399/3 وانظر : ابن الجوزي، زاد المسير، 384/4.

(9) انظر: القيسي، الكشف، 2: 24.

الإسنادية من أوسع الأبواب النَّحويّة، لذا نجد أن التوجيهات النَّحويّة التي استند فيها أبو عليّ للنظير كعلة لقبول القراءة وتوجيهها في هذا الباب جاءت بشكل واسع، فلا نكاد نجد توجيهاً إلا وقَدْ ساق عليه نظيراً لدعم ما ذهب إليه.

وقَدْ اتكأ أبو عليّ على النَّظير في باب العلاقات الإسنادية، سواء في الجملة الاسميَّة، المبتدأ والخبر، أو النواسخ الفعليّة والحرفية، أو في الفاعل ونائب الفاعل ليكون داعماً لتوجيهاته النَّحويّة وآرائه التي انفرد بها.

ومن الجدير بالذكر أن الفارسيّ قَدْ اعتمد على النَّظير القرآني بشكل كبير وبيِّن، بالإضافة إِلى النظائر الشعرية والنَّظير النَّثريّ، أمَّا النَّظير من الحديث الشريف فإنني أرى أن أبا عليّ غير مقلٍ في الاستشهاد بالحديث الشريف، ولكن في باب العلاقات الإسنادية لم أجد نظيراً من الحديث الشريف مع أن هناك أحاديث أوردها كنظائر لدعم القراءات، ولكن في الأبواب الصوتية والصرفية، التي هي ليست من ثنايا الدراسة، مما يجعلنا نحكم بأنه لم يكن من المانعين للاستشهاد بالحديث الشريف.

ومن الملحوظ أن أبا عليّ قَدْ وفق في استعمال النَّظير كعلة لقبول القراءة وتوجيهها في أغلب المواضع، كما أنَّ مصطلح النَّظير واضحٌ لديه وقَدْ استخدم كلمة (نظير) نفسها أَو شبيه أَو مثل، ليدل ذلك على أَنه مدركٌ لمصطلحِ النَّظير، وإنْ كان البعضُ يرى أنَّ هذا المصطلح لم يكن واضحاً في عصره، إلا أنه بدا واضحا استشهاده بالنظائر المتنوعة لتعزيز ما ذهب إليه من توجيهات و أراء.

الفصل الثاني

النَّظير وأثره في توجيه التراكيب القرآنيّة في باب المفاعيل

أُشيرُ قبل أنْ أستعرضَ النَّظائر التي وردت في بابِ المفاعيل إلى أنَّه تمَّ تقسيمُ هذا الفصل إلى ثلاثةِ مباحث، إذْ يقع المبحث الأول تحت عنوان المفعول به، وأُفرد المبحث الثاني للقضايا الداخلة في نطاق المفعول فيه، ودارت جلُّ قضايا المبحث الثالث في أبواب المفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول معه، وتجدر الإشارة إلى أنَّ النَّظائر التي وردت في باب المفعول لأجله والمفعول معه قليلة، ولكن سأعرضها في ثنايا هذه الدِّراسة.

1.2 المفعول به:

وهو المفعول الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك (ضربَ زيدٌ عمرواً)، وهو الفارق بين المتعدِّي من الأفعال وغير المتعدِّي، ويكون واحداً فصاعداً إلى ثلاثة[(1)].

وعرَّفه أبو حيَّان الأندلسيّ بأنَّه "ما كان محلاً لفعل الفاعل خاصَّة، نحو: ضربتُ زيداً، وهو منصوب إذا لم يُبنَ لما لمْ يسمَّ فاعله، والكلام هنا في المفعول الذي لم يكن في باب ظنَّ وعلم"[(2)].

1.1.2 تعدُّد المفعول به:

ومن قضايا المفعول به التي وردت في هذه الدِّراسة وساق أبو عليّ الفارسيّ عليها العديد من النظائر التي وجِّهت بها التراكيب القرآنيّة في باب

([1]) ابن يعيش، شرح المفصّل، 124/1، وانظر الجرجاني، أبا حسن علي بن محمَّد، (ت816هـ)، (1983م)، التعريفات، تحقيق: عبد المنعم الخفني، دار الكتب العلمية، ص242.

([2]) الأندلسي، أبو حيَّان محمَّد بن يوسف، (ت754هـ)، (1488هـ/1998م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 273/2.

المفعول به فجاءت القضايا متوافرة بكثرة في باب تعدُّد المفعول به، إذْ يتعدَّد المفعولُ به طبقاً للفعل الذي عمل فيه، فإذا كان الفعل من الأفعالِ التي تتعدَّى إلى مفعول واحد، فإنَّه لا ينتصب بعدها إلاَّ مفعولٌ واحد، وإنْ كان الفعل ممَّا ينصب مفعـولين، فيـأتي بعده مفعولان اثنان، وإنْ كان الفعل ممَّا ينصب ثلاثة مفاعيـل، فيـأتي بعـده ثلاثـة مفاعيل[1].

2.1.2 نصب مفعول واحد:

ويكونُ بعد فعلٍ ممَّا يجوز أنْ ينصبَ مفعولاً واحداً، والأفعال التـي تنـصب مفعولاً تأتي على ثلاثِ صورٍ عند ابن هشام: ما يأتي بعده مفعولٌ دائمـاً ولا يتخلَّـف عنه، كقولك: (سمعتُ الآذان، فأجبتُ الدُّعاء، وصليتُ الفريضة)، أو ما يـأتي بعـده مفعول به يُنصب أحياناً ويُجرُّ بحرف الجرِّ أحياناً أخرى، كقولك: (شكرتُ المعروف)، أو (شكرتُ للمعروف)، أو يكون من الأفعالِ التي يأتي بعدها مفعول به منصوب، وقد تستغني عنه أحياناً أخرى، كقولك: (فَغَرَ فاه) إذا فتحهُ، أو (فَغَرَ فوه) إذا انفتح[2].

ومن القضايا التي وردت في باب المفعول به وعلَّلها أبو عليّ بالنظير، نصب الفعل رأى مفعولا واحدا ومن ذلك ما جاء في قوله تعـالى: **(**ولويرىالذينظلموا إذْيرون العذابأنَّالقُوَةَللهجَميعَا وأنَّاللهَشديد العذاب**)**[3]، قرأ نافع وابن عامر: (ولو تـرى) بالتـاء، وقرأ باقي السبعة:(لو يَرى الذين ظلموا) بالياء [4].

ويذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنَّ الفعل (يرى) من رؤية العين ويدلك على ذلك تعديه إلى مفعول واحدٍ تقديره: (ولو يرون أنَّ القوة لله جميعاً) أي لو يرى الكفار ذلك ويضيف أنَّ ما يدلك على أنه متعد إلى مفعول واحد قول مَنْ قرأ بالتاء(ولو ترى الذين

([1]) عيد، محمَّد (1975م)، النَّحو المصفَّى، مكتبة الشباب، القاهـرة، ط1، ص633، 634.

([2]) بن هـشام الأنصاري، جمال الدِّين عبدالله ، (ت761هـــ)،(د. ت) شرح شذور الذهـــب، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهـرة، ص369، 370.

([3]) سورة البقرة، الآية: 165.

([4]) الفارسيّ، الحجة، 2: 259، ابن مجاهـد، السبعة في القراءات: 137.

ظلموا) وأنَّ الرؤية في هذا الموضع رؤية بصرية [1]، وساق على تعدّي الفعل (يرى) نظائر من القرآن الكريم منها قوله تعالى: (إذْيَرون العذابَ)[2]، وقوله تعــالى: (وإذا رأى الذينَ ظَلَموا العذابَ فلايُخَفَّفُ عنهم)[3]

وقد أيَّد بعض المفسِّرين والقرَّاء هذا التوجيه فنجد الطبري يرى أنَّ مَنْ نصب (أنَّ القوة لله) و(أنَّ الله شديد العذاب) ممن قرأ (ولو يرى) بالياء فإنما نصبها بإعمــال الرؤية فيها وجعل الرؤية واقعة عليها [4]. أما مكي فيرى أن (ترى) في قراءة من قرأ بالتاء يحتمل أن تكون من رؤية البصر وأنَّ القوة هي المفعول[5].

وخلاصة القول، إنَّ النظائر التي أوردها أبو عليّ الفارسي من القرآن الكــريم على أن الفعل رأى من رؤية العين وأنه نصب مفعولا واحداً جاءت معــززة لــصحة التركيب الوارد في الآية، إذ جاء الفعل (رأى) في جميع النظائر القرآنية من الرؤيــة البصرية، فنصب مفعولا به في النظير الأول (العذاب) وفــي الآيــة الثانيــة نــصب المفعول به (العذاب) وبذلك يكون النظير معززا لصحة تعدية الفعل رأى لمفعول واحد لأنَّ الرؤية بصرية.

وفي قولــه تعــالى: (وَكَذَلِكَ نفَصّلُ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ)[6]، قــرأ نــافع (ولتستبين) بتاء الخطاب (سبيل) بالنَّصب، وقرأ ابن كثير وأبو عمــر وابــن عــامر: (ولتستبين) بالتاء (سبيلُ) رفعاً، وقرأ عاصم في رواية أبي بكــر وحمــزة والكــسائي (وليستبين) بالياء (سبيلُ) رفعاً[7].

([1]) الفارسي، الحجة، 2: 259.

([2]) سورة البقرة، الآية: 165.

([3]) سورة النحل، الآية: 85.

([4]) الطبري، جامع البيان: 21/3.

([5]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهــا وحججهــا، 1: 273.

([6]) سورة الأنعام، الآية: 55.

([7]) الفارسيّ، الحجة، 314/3، انظر أبو حيان، البحر المحيط، 144/4، 145.

ووجَّه أبو عليّ قراءة نافع: (ولتستبين سبيلَ) على أنَّ التاء فيها ليس للتأنيث ولكنَّها لك أيُّها المخاطب، ففي الفعلِ ضمير المخاطب، وتعدَّى الفعل ونصب مفعولا به(سبيل)، أمَّا الفعل في قراءة من رفع (سبيل) فارغ لا ضمير فيه والتاء تؤذن بأنَّ الفاعل المسند إلى الفعل مؤنَّث، أمَّا التاء في قراءة نافع للخطاب دون التأنيث[1]، وساق على قراءة نافع نظائر من الشِّعر العربيّ الفصيح، وكلام العرب النَّثري، أمَّا النَّظير الشِّعري فهو قول الأعشى[2]:

فآلَيْتُ لا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلالَةٍ وَلا مِنْ حَفَىً حتَّى تُلاقِي مُحَمَّدَاً

والشَّاهد فيه أنَّ(تلاقي) تكون فيه مرّة للخطاب، ومرَّة للغيبة، والخطاب على أنْ تكونَ الياءُ في تلاقي ضمير المؤنَّث على الرُّجوع من الغيبة، والتاء في الفعل(تُلاقي) لك أيها المخاطب، والفاعل ضميرا مستتراً تقديره(أنت) وتعدَّى الفعل ونصب مفعولاً به(محمدا) وأمَّا النَّظير من كلام العرب النَّثري فهو قولك: (استَبَنتُ الشيءَ)[3] إذْ جاء الفعل (استبنت) متعديا ونصب مفعولا به(الشيء).

والفعل (تستبين) يأتي لازماً ومتعدِّياً، ويذهب أبو زرعه إلى أنَّ النصب في قراءة نافع على أنَّ بعد الفعل (تستبين) فاعل مستتر تقديره (أنت)، ويكون (سبيل) مفعولا به منصوباً، والضمير هو الفاعل أي: لتستبين أنت يا محمَّد سبيل المجرمين[4]، أمَّا مكيّ، فقد جعل الفعل خطاباً للنبي r، وهو الفاعل و(السبيل) مفعولا به[5].

---

(1) الفارسيّ، الحجة، 315/3، 316.

(2) البيت من الطويل للأعشى، انظر: الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى الكبير، ص:130،الحجة، 313/3، ابن يعيش، شرح المفصّل، 100/10، السيوطي، جلال الدِّين (ت911هـ)، (1406هـ/1985م)، الأشباه والنَّظائر في النَّحو، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرِّسالة، بيروت، (ط1)، 90/6، وانظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، (1093هـ)، 1414هـ/1993م)، شرح أبيات مغني اللَّبيب، حقَّقه عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقَّاق، دار الثقافة العربيّة، دمشق، ط2، ج4، ص303.

(3) الفارسيّ، الحجة، 316/3.

(4) أبو زرعة، حجة القراءات، ص253.

(5) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 434/1.

والفعل (تستبين) يجوز أن يكون لازماً كما فـــي قــراءة الجمهــور، ومتعــدِّياً لمفعول به واحد كما في قراءة نافع، وقد عزَّزَتْ النَّظائر التي ساقها أبــو علــيّ مــن الشِّعر ومن كلام العرب النَّثري، مجيء الفعل (تستبين) متعدِّياً فــي قــراءة نــافع، إذْ جاءت التاء في الفعل(تلاقي) في النظير الشعري للخطاب دون التأنيث، وتعدّى الفعــل ونصب مفعولا به(محمداً) وأيضا الفعل (استبنت) في النظير النثري تعــدَّى ونــصب مفعولا به(الشيء) إلاَّ أنَّ الطبري يرجحُ قراءة (الرفع) معلِّلاً ذلك بأنَّ الخطاب موجَّه للجميع وليس لبعضٍ دون بعض، أمَّا قراءة النصب فتجعلُ تبيين ذلك محصوراً علــى النبي r [1].

ومن قضايا المفعول به تعدية الفعل بـــ (إلى) و (اللام) إلى المفعول به، وممَّــا ورد على ذلك في هذه الدِّراسة ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ اللَّهُ لِلنَّاسِ الشَّرَّ اسْتِعْجَالَهُم بِالْخَيْرِ لَقُضِيَ إِلَيْهِمْ أَجَلُهُمْ﴾[2].

قرأ ابن عامر وحده (لقضىَ إليهم) بفتح القاف و(أجَلَهم) نــصباً، وقــرأ بـــاقي السبعة: (لقُضِيَ إليهم) بضم القاف (أجَلُهم) رفعاً[3].

ووجَّه أبو عليّ قراءة ابن عامر: (لقَضى إليهم أجلَهم) على إسناد الفعل للفاعل، وأجلهم مفعول به، والتقدير:(أي فرغ من أجلهم ومدتهم المضروبة للحياة وإذا أنتهــت مدتهم المضروبة للحياة، هلكوا)، وقد حمل الفعل قضى على معنى (فــرغ)، وفــرغ يتعدَّى بـــ (إلى) و (اللام) إلى المفعول به [4]، وساق على ذلك نظيــراً مــن القــرآن الكريم قولهُ تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾[5].

([1]) الطبري، جامع البيان، 589/1.

([2]) سورة يونس، الآية: 11.

([3]) الفارسيّ، الحجة، 253/4، وانظر: أبو حيان، البحر المحيط: 133/5.

([4]) الفارسيّ، الحجة، 254/4، 255.

([5]) سورة الرحمن، الآية: 31.

وذهب ابن خالويه إلى أنَّ قضى مبنيٌّ للفاعل، وأجلهم منصوب[1]، أمَّا ابن عطية الأندلسيّ فيذهب إلى ما ذهب إليه الفارسيّ، إذْ يرى أنَّ الفعل مبنيٌّ للفاعل ونُصِبَ الأجلُ، وأنَّ معنى قضى، أكمل وفرغ، وفرغ يتعدَّى بـِ (إلى) و(اللام) وكذلك قضى[2].

ونخلص من ذلك إلى أنَّ النَّظير الذي قدَّمه أبو عليّ الفارسي من القرآن الكريم على قراءة ابن عامر (لقَضى إليهم أجلَهم)، جاء الفعل(سنفرغ) في النظير متعدياً ألى المفعول به بـِ(اللام)، والفعل فرغ يتعدَّى للمفعول به بـِ (إلى) و (اللام)، وكذلك الحال بالنسبة للفعل (قضى) تضمن معنى (فرغ) وتعدَّى بـِ (إلى) و (اللام) للمفعول به، إلاَّ أنَّ القراءتين متَّفقتا المعنى عند الطبريّ فبأيّهما قرأ القارئ فمصيب، غير أنَّه كان يقرأُ على وجهِ ما لم يسمَّ فاعله؛ لأنَّ عليه أكثر القرَّاء[3].

ومن قضايا المفعول به أيضاً، (أثرُ المعنى والدلالة في تعدية الفعل) مما جاء على ذلك ما ورد في قوله تعالى: **(قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِ إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلّهِ يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ)** [4].

إذْ قرأ ابن كثير ونافع وعاصم: (يقصُّ الحق) بالصاد، وقرأ أبو عمرو وحمزة وابن عامر والكسائي: (يقضي الحق) بالضَّاد[5].

ويوجِّه أبو عليّ الحق في قراءة من قرأ: (يقضي الحق) على أنَّه يحتمل أمرين: يجوز أن يكون صفة مصدر محذوف يقضي القضاء الحقَّ، ويجوز أن يكون مفعولاً به مثل (يفعل الحق)، إذْ ضمّن الفعل (قضى) معنى (فرغ) و(صنع) فتعدّى

([1]) ابن خالويه، إعراب القراءات السبعة، 261/1.

([2]) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز، 458/4.

([3]) الطبري، جامع البيان، 132/12.

([4]) سورة الأنعام، الآية: 57.

([5]) الفارسيّ، الحجة، 318/3، وانظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص259.

للمفعول به بنفسه[1]، وساق على ذلك نظيراً من الشِّعر العربي الفصيح قول أبي ذؤيب الهذلي[2]:

وعلَيْهِما مَسْرُودَتان قَضَاهُمَا   دَاودُ أَوْ صَنَعُ السَّوابغِ تُبَّعُ

والشاهد فيه أنَّ معنى قضاهما أي صنعهما وفرغ من عملهما[3].

أمَّا أبو حيَّان الأندلسيّ، فيذهب إلى أنَّ بعضهم ضَمَّنَ (يقضي) معنى (ينفذ) فعداه إلى مفعول به[4]، كما أنَّ السمين الحلبيّ أورد أوجهاً عدّة في نصب (الحق) منها: أنَّه ضمن (يقضي) معنى ينفذ، فلذلك عدَّاه إلى المفعول به، والوجه الآخر أنَّ (قضى) بمعنى صنع فتعدَّى بنفسه من غير تضمين[5].

ويبدو أنَّ النَّظير الذي ساقه أبو عليّ من الشِّعر العربيّ على قراءة من قرأ (يقضي) الحق جاء معزِّزا لصحة التركيب الوارد في القراءة، إذْ جاء الفعل (قضى) في بيت الشِّعر بمعنى صنع، كما أنَّه تضمَّن أيضاً معنى ينفذ فنصب مفعولاً به، كما هو الحال في الآية السابقة، ويؤيِّد الطبريّ قراءة (يقضي الحق) بالضاد من القضاء بمعنى الحكم والفصل بالقضاء، واعتبر صحة ذلك بقوله (وهو خير الفاصلين)، وأنَّ الفصل بين المختلفين إنَّما يكون بالقضاء لا بالقصص[6].

---

(1) الفارسيّ، الحجة، 319/3.

(2) الهذلي، أبو ذؤيب، (1419هـ/1998م)، ديوانه، شرحه وقدَّم لهـ شوهام المصري، المكتب الإسلامي، بيروت، (ط1)، ص163، وانظر: أبا عبيدة، معمر بن المثنى،(210هـ)، (1994م) مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ص: 275/1، الفارسيّ، الحجة، 319/3، أبو حيان، البحر المحيط، 146/4، ابن يعيش، شرح المفصّل، 58/3، السمين الحلبيّ، الدُّر المصون، 658/4.

(3) الفارسيّ، الحجة، 319/3.

(4) أبو حيان، البحر المحيط، 146/4.

(5) السمين الحلبيّ، الدُّر المصون، 658/4.

(6) الطبري، جامع البيان، 280/9.

وممَّا ورد على قضايا المفعول به أيضاً قوله تعالى: **(ونُخرِجُ لَهُ يومَ القيامةِ كتابا يلقاه منشورا)** [(1)]، قرأ ابن عامر: (كتابا يُلقَّاه) بضم الياء وفتح اللام وتشديد القـــاف، وقـــرأ باقي السبعة: (يَلْقاه) بفتح الياء وتسكين اللام وتخفيف القاف[(2)].

ووجَّه أبو عليّ الفارسيّ قراءة ابن عامر:(يُلقَّاه) على أنها من قولـــك: لقيـــتُ الكتاب فإذا ضعّفت العين قلت: لقَّانيه زيد، فيتعدى الفعل بتضعيف العين إلى مفعولين وإذا بني الفعل للمفعول به نقص مفعول من المفعولين، لأنَّ أحدهما يقوم مقام الفاعـــل في إسناده فبقي متعديا إلى مفعول واحد[(3)]، وساق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم، وله تعالى: (ويُلقَّون فيها تحية وسلاما) [(4)].

ومن الواضح أنَّ النظير الذي ساقه أبو علي الفارسي أبو علـــيّ مـــن القـــرآن الكريم على قراءة ابن عامر جاء معززاً لتعدية الفعل(لقي) عن طريق التضعيف إلـــى مفعولين، وعند بناء الفعل للمفعول به يقوم أحد المفعولين مقام الفاعل، إذ جاء الفعـــل (يلقَّون) في النظير متعديا لمفعولين وعند بنائه للمفعول قـــام أحـــد المفعـــولين وهـــو الضمير المتصل واو الجماعة مقام الفاعل كما هو الحال في المثال القرآني.

ومن قضايا المفعول به أيضاً ما جاء في قوله تعالى: **(قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا)**[(5)].

قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ ونافع وابن عامر وعاصم: (لتُغرِق) بالتـــاء (أهلَهـــا) نصباً، وقرأ حمزة والكسائي: (ليَغرَق أهلُها) بفتح الياء والراء (أهلُها) رفع[(6)].

والوجه في قراءة من قرأ (لتُغرِق أهلَها) عند الفارسيّ أنَّها الأَوْلى ليكون الفعل مسنداً إلى المخاطب كما كان المعطوف عليه كذلك، ألا تـــرى أنَّ المعطـــوف عليـــه

([1]) سورة الإسراء، الآية: 13.

([2]) الفارسيّ، الحجة، 90/5، وانظر: أبو حيان، البحر المحيط، 14/6.

([3]) الفارسيّ، الحجة، 91/5، انظر: أبا زرعة، حجة القراءات: 398.

([4]) سورة الفرقان، الآية: 75.

([5]) سورة الكهـــف، الآية: 71.

([6]) الفارسيّ، الحجة، 158/5، أبو حيان، البحر المحيط، 141/6.

(أخرقتها) مسند إلى المخاطب، فالفعل (تُغرِقَ) تعدَّى ونصب مفعولاً ب (أهلَهـــا) [(1)].
وساق ذلك نظائر متفرقة من القرآن الكريم منها قوله تعالى:(فأَغرقناهم أجمعـــين) [(2)]، وقوله تعالى: (وأَغرقنا آل فرعون) [(3)].

وقد جاء النَّظير الذي ساقه أبو عليّ على قراءة من قرأ (لتُغرقِ) معزِّزاً لإسناد الفعل إلى الفاعل وتعدِّيه للمفعول به، إذْ جاء الفعل(أغرقنا) في النظائر القرآنية مسندا للفاعل وتعدَّى ونصب مفعولا به.

وأيَّد مكيّ ما جاء به أبو علي، إذْ يرى أنَّ مَنْ قرأ بالتاء (لتُغرِق) أجراه علـــى الخطاب للخضر من موسى وتعدَّى فعله إلى (الأهل) فنصبهم[(4)]، ويذهب الطبري إلى أنَّ من قرأ بالتاء في (لتغرق) ونصب (الأهل) بمعنى لتغرق أنت أيُّها الرَّجـــل أهـــل السَّفينة بالخرق الذي خرقت فيها، والقراءتان عنده متَّفقتا المعنى وإن اختلفت ألفاظهما، فبأي ذلك قرأ القارئ فهو مصيب[(5)].

وممَّا جاء على نصب مفعول به واحد، ما ورد في قوله تعـــالى: **(لَّا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً)**[(6)]، قرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (لا تَسمعُ) بالتاء مفتوحـــة، (فيهـــا لاغيةً) نصبا وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: (لا يُسمع فيها) بالياء مضمومة، (لاغيةٌ) رفع وقرأ نافع: (لاتُسْمَعُ فيها) بالتاء مضمومة، (لاغيةٌ) رفع[(7)].

ويفسِّر أبو علي هذه القراءة بأنَّ اللاغية مصدر بمنزلة: العافية، والعافية يجوز أن تكون صفة كأنَّه: لا تسمع كلمة لاغيةً، والأول الوجه، وأسند الفعل للفاعل و لاغيةً مفعول به منصوب[(8)]، وساق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم، قوله تعالى:

([1]) الفارسيّ، الحجة، 158/5.
([2]) سورة الأنبياء، الآية: 77.
([3]) سورة البقرة، الآية: 50.
([4]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهـــا وحججهـــا، 68/2.
([5]) الطبري، جامع البيان، 337/15.
([6]) سورة الغاشية، الآية: 11.
([7]) الفارسي، الحجة، 400/6، أبو حيان، البحر المحيط، 458/8.
([8]) الفارسي، الحجة، 400/6.

(لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما)[1]، ويذهب إلى أنَّ بناء الفعل للفاعل حسن أيضاً على الشياع في الخطاب وإنْ كان لواحد[2].

وأيَّد مكيّ ما جاء به أبو عليّ، إذْ يرى أنَّ مَنْ فتح التاء ونصب (لاغيةً) أنَّه بنى الفعل لما سُمِّي فاعله، فتعدَّى إلى (لاغية) فنصبها بـ (السَمَع)، والفاعل هو المخاطب، وهو النبي r [3].

ويذهب الزَّمخشري إلى أنَّ (لا تسمع) يا مخاطب (ولاغية) أي لغواً، أو كلمة ذات لغو. أو نفساً تلغو، أي لا يتكلَّم أهل الجنَّة إلاَّ بالحكمة وحمد الله على ما رزقهم من النَّعيم[4].

ولعلَّ النَّظير الذي ساقه أبو عليّ من القرآن الكريم على تعدِّي الفعل إلى مفعول به جاء معززا لصحة التركيب الوارد في الآية القرآنية، إذْ جاء في النظير الفعل (يسمعون) متعدِّياً ونصب مفعولاً به (لغواً)، وهذا لا يختلف عن الآية إذْ أسند الفعل (تسمع) للفاعل ونصب مفعولاً به أيضاً، وبذلك يكون النظير مطابقا للمثال القرآني.

3.1.2 نصب مفعولين اثنين:

يتعدَّد المفعول به في الكلام، إنْ كان الفعل متعدِّياً إلى أكثر من مفعول واحد، وما يتعدَّى إلى مفعولين، هي عند ابن عقيل قسمان: أحدهما ما أصل المفعولين فيه المبتدأ و الخبر، كظنَّ وأخواتها، والثاني: ما ليس أصلهما ذلك، كأعطى وكسا[5].

([1]) سورة الإنسان، الآية: 20.

([2]) الفارسي ، الحجة: 400/6.

([3]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 371/2.

([4]) الزَّمخشري، الكشَّاف، 364/6.

([5]) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 128/2.

ومن القضايا التي وردت على نصب مفعولين اثنين في هذه الدِّراسة، وعلَّلها أبو عليّ بالنَّظير ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَالِمُونَ﴾[1].

قرأ الجمهور (واعَدْنا)، وقرأ أبو عمرو (وَعدنا) بغير ألف[2]، والوجه في هذه القراءة عند أبي عليّ الفارسيّ، أنَّه ليس يخلو تعلُّق الأربعين بالوعد من أن يكون على أنَّه ظرف أو مفعول ثانٍ، فلا يجوز أن يكون ظرفاً؛ لأنَّ الوعد ليس فيها كلّها، فيكون جواب كم، ولا في بعضها، فيكون كما يكون جواباً لمتى، فإذا لم يكن ظرفاً كان انتصابه بوقوعه موقع المفعول الثاني، والتقدير (وعدنا موسى انقضاء أربعين ليلة)[3]، وساق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلاَثِينَ لَيْلَةً﴾[4].

وأيَّدَ بعض المفسِّرين منهم أبو حيَّان ما جاء به أبو عليّ بنصب (أربعين) على أنَّها المفعول الثاني لـِ (واعدنا)؛ أي أنَّها هي الموعدة، أو على حذف مضاف، والتقدير (تمام أو انقضاء أربعين) حُذِف وأقيم المضاف إليه مقامه وأعرب إعرابه[5].

ومن الواضح أنَّ النَّظير الذي ساقه أبو عليّ من القرآن الكريم جاء معزِّزاً لتعدِّي الفعل(واعدنا) ونصبه مفعولين، (موسى) المفعول الأول، و(أربعين) مفعول ثانٍ في الآية القرآنيّة. أمَّا المفعول الأول في النَّظير القرآني هو (موسى)، والمفعول الثاني (ثلاثين)، ويذكر صاحب الدُّر المصون أنَّ أبا عبيدة رجَّح قراءة أبي عمروٍ؛ لأنَّ المواعدة إنَّما تكون من البشر، وأمَّا الله تعالى فهو المنفرد بالوعد والوعيد[6].

([1]) أبو حيان، **البحر المحيط**، 356/1.

([2]) سورة البقرة، الآية: 51.

([3]) الفارسيّ، **الحجّة**، 64/2.

([4]) سورة الأعراف، الآية: 142.

([5]) أبو حيان، **البحر المحيط**، 357/1.

([6]) السمين الحلبي، **الدُّر المصون**، 352/1.

ومن القضايا التي حملها أبو عليّ الفارسيّ على باب المفعول به الثاني تعدية الفعل للمفعول الثاني بتضعيف عين الفعل ما ورد في قوله تعالى: **(**قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَكِنَّا حُمِّلْنَا أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ الْقَوْمِ فَقَذَفْنَاهَا فَكَذَلِكَ أَلْقَى السَّامِرِيُّ**)**[1].

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وحفص عن عاصم: (حُمِّلنا) بضمّ الحاء مشدّدة الميم، وقرأ عاصم وأبو عمروٍ وحمزة والكسائي: (حَمَلنا) خفيف[2].

ويذكرُ الفارسيّ أنَّ حَمَلَ الإنسانُ الشيء وحمَّلَّهُ إياه، يتعدَّى الفعل إلى مفعولٍ واحدٍ، فإذا ضاعفت العين عدّيتهُ إلى المفعولين، ومن قرأ (حُمِّلنا) كان المعنى عنده: جعلونا نحمل أوزار القوم، وحُملْنا على ذلك وأُردنا له[3]، وأوردَ نظيراً من القرآن الكريم على تعدِّي الفعل (حُمِّلنا) إلى مفعولين قوله تعالى: **(**مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا**)**[4].

وأيَّدَ مكيّ ما جاء به أبو عليّ الفارسيّ، إذْ يرى أنَّ مَنْ شدَّد وضم الحاء بنى الفعل للمفعول الذي لم يسمّ فاعله، وشدَّد الفعل ليصير رباعياً فيتعدَّى بالتشديد إلى مفعولين: أحدهما (الذين) أي قام مقام الفاعل وهم المخبرون عن أنفسهم أنَّهم حُمِّلوا ذلك، والثاني (الأوزار)[5]، أي أنَّهم نسبوا الفعل إلى غيرهم و(أوزاراً) مفعول ثانٍ[6]، وإلى هذا ذهب محمَّد محيسن[7].

وعليه يمكن القول: إنَّ النَّظير الذي ساقه أبو عليّ الفارسيّ من القرآن الكريم على قراءة من قرأ: (حُمِّلنا) جاء معزِّزاً لتعدية الفعل ونصبه مفعولين هما (واو الجماعة)، وهي نائب الفاعل والمفعول الثاني (التوراة)، وعلى ذلك جاء المثال

([1]) سورة طه، الآية: 87.

([2]) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 423.

([3]) الفارسيّ، **الحجة**، 246/5.

([4]) سورة الجمعة، الآية: 5.

([5]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 87/2.

([6]) السمين الحلبيّ، **الدُّر المصون**، 90/8.

([7]) محسين، **الهادي**، 50/3.

القرآني، إذْ تعدَّى الفعل (حُمّلنا) إلى مفعولين الأول (نا) وهي نائب الفاعل، والثـــاني (أوزاراً)، والقول في القراءتين عند الطبري أنَّهما قراءتـــان مـــشهورتان متقاربتـــا المعنى فبأيّهما قرأ القارئ فمصيب[1].

وأيضاً من القضايا التي وردت على نصب مفعولين اثنين، ما جاء في قولـــه (فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا)[2].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وابن عامر: (وكَفَلها) مفتوحة الفاء خفيفـــة، و(زكرياءُ) رفع ممدود، وقرأ عاصم (وكفّلها) مشدَّدة، و(زكرياءَ) نـــصب ممـــدود، وكان حمزة والكسائي يشدِّدان (كفّلها) ويقصران (زكريا)[3].

والوجه عند أبي عليّ في قراءة من خفَّف (كَفَلها) ورفع (زكرياء) أنَّه مرتفع؛ لأنَّ الكفالة مسندة إليه، وأمَّا مَنْ شدَّد الفاء (وكفَّلها زكرياء) فإنَّ (كَفَلْتُ) يتعدَّى إلـــى مفعول واحد، فإذا ضاعفت العين تعدَّى إلى مفعولين، فالذي كان فاعلاً قبل تضعيف العين صار مفعولاً ثانياً بعد التضعيف[4]، وساق على ذلك نظيراً من كلام العـــرب النَّثري قولك (غَرِم زيدٌ مالاً) يتعدَّى إلى مفعولين عند التضعيف فيـــصبح (غرَّمـــت زيداً مالاً)[5].

وحَمَلَ مكيّ قراءة من شدَّد أنَّه أضاف الفعل إليه جلَّ وعزّ فأخبر عن نفـــسه تعالى بما فعل، وأنَّه كفّلها زكريا؛ أي ألزمه كفالتها، فيكون (زكريا) المفعول الثـــاني لـِ (كفَّلها)؛ لأنَّه بالتشديد يتعدَّى إلى مفعولين[6]، وإلى ذلك ذهب ابـــن مجاهـــد، إذْ يرى أنَّه بالتشديد يتعدَّى الفعل إلى مفعولين وهما الضمير المتَّـــصل بالفعـــل (هـــا)، والمفعول الثاني (زكرياء)[7]، وتبعهما أيضاً السمين الحلبيّ[8].

---

(1) الطبري، جامع البيان، 138/16.

(2) سورة آل عمران، الآية: 37.

(3) أبو حيان، **البحر المحيط**، 460/2.

(4) الفارسي، **الحجة**، 34/3.

(5) المرجع نفسه: 3: 34.

(6) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهـــا وحججهـــا، 341/1.

(7) ابن مجاهـــد، **السبعة في القراءات**، ص108.

(8) السمين الحلبيّ، **الدُّر المصون**، 141/3.

ويظهرُ ممَّا سبق، أنَّ الفعل(كفَّلها) تعدَّى للمفعول الثاني من خلال تضعيف العين، وقد جاء الفعل في النَّظير الذي ساقه أبو عليّ من كلام العرب النَّثري (غرّمت) متعدِّياً لمفعولين الأول منهما (زيد)، والمفعول الثاني (مالاً)، كما هو الحال في الآية السابقة، إذْ تعدَّى الفعل (كفّلها) أيضاً إلى مفعولين هما الضمير المتَّصل (ها)، والمفعول الثاني (زكريا)؛ ليكون النَّظير معزِّزاً لتعدية الفعل ونصبه مفعولين اثنين وذلك بتضعيف عين الفعل، واختار الطبري قراءة من قرأ (وكفّلها) مشدَّدة الفاء، بمعنى: وكفّلها الله زكريا بمعنى ضمَّها الله إليه؛ لأنَّ زكرياء أيضاً ضمَّها إليه بإيمان الله فجعله الأولى بها[1].

ومن القضايا التي وردت على نصب مفعولين اثنين، وتعدِّي الفعل عن طريق التضعيف، ما جاء في قوله تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا﴾[2].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (ويُلَقَّون) مضمومة الياء مفتوحة اللام مشدَّدة القاف، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي: (ويَلْقَون) مفتوحة الياء ساكنة اللام خفيفة القاف، وقرأ مثلهم عاصم[3].

والوجه عند أبي علي الفارسيّ، أنَّ الفعل (لقي) فعل متعدٍ إلى مفعول واحد، ولكن إذا ثُقل بتضعيف العين تعدَّى إلى مفعولين، وقوله: (تحية) المفعول الثاني فلمَّا بَنَيْتَ الفعل للمفعول قام أحد المفعولين مقام الفاعل فبقي الفعل متعدِّياً إلى مفعول واحد[4]، وساق على ذلك نظائر متفرِّقة من القرآن الكريم، ومن كلام العرب النَّثري،

---

(1) الطبري، جامع البيان، 345/5.

(2) سورة الفرقان، الآية: 75.

(3) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص468.

(4) الفارسيّ، **الحجّة**، 354/5.

أمَّا النَّظير من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾[1]، والنَّظير الذي قدَّمه من كلام العرب النَّثري قولك: (لقيَّتُ زيداً تحيةً)[2].

ويذكر مكيّ، أنَّ من شدَّد جعل الفعل رباعيَّاً من (لقّى)، يتعدَّى إلى مفعولين، لكنَّه فعل لم يُسمَّ فاعله، فالمفعول الأول هو المضمر في (يُلقّون) الـذي قـام مقـام الفاعل، و (تحية) المفعول الثاني، والقراءتان عنده ترجعان إلى معنى واحد؛ لأنَّهـم إذا تلقّوا التحية فقد لقّوها، وإذا ألقوها فقد تلقّوها، والتشديد عنده الاختيار[3]، وهذا ما ذهب إليه أبو زرعة أيضاً[4].

ويظهر ممَّا سبق، أنَّ الفعل (لقي) فعل متعدٍ لمفعول واحد، وعنـد تـضعيف العين يصبح الفعل متعدّياً لمفعولين، الأول هو المضمر في (يُلقّون)، والثـاني هـو (تحية)، وجاءت النَّظائر التي ساقها أبو عليّ من القرآن الكريم وكلام العرب النَّثري معزِّزة لتعدِّي الفعل (لقي) إلى مفعولين بتضعيف العين، وذلك أنَّ الفعل (لقي) فـي النَّظير القرآني نصب مفعولين، الأول الضمير المتَّصل (هـم)، والمفعـول الثـاني (نضرةً)، وكذلك الحال في النَّظير من كلام العرب النثري، إذْ تعدَّى الفعل (لقّيـتُ) ونصب مفعولين هما (زيدٌ) و (تحية)، والقراءتان عند الطبري مشهورتان في قراءة الأمصار بمعنى واحد، غير أنَّه حبّبَّ قراءة التخفيف (ويَلْقَون)؛ لأنَّ العرب إذا قالت ذلك بالتشديد قالت: فلان يتلقى بالسلام وقرنته بالباء، فكان وجه الكـلام لـو كـان بالتشديد أن يقال: (ويتلقّون فيها بالتحية والسلام)[5].

4.1.2 **حذف عامل المفعول به:**

يرد في اللُّغة حذف الفعل وحده أو حذفه مع فاعله، وبعض مواضع الحـذف يصفها النُّحاة بالوجوب؛ أي أنَّ إظهار الفعل فيها غير جائز، وبعبارة أخرى لا تكون

([1]) سورة الإنسان، الآية: 11.

([2]) الفارسيّ، **الحجّة**، 354/5.

([3]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهـا وحججهـا، 149/2.

([4]) أبو زرعة، **حجة القراءات**، ص515، 516.

([5]) الطبري، جامع البيان، 534/17، 535.

الجملة صحيحة نحويًّاً لو ذُكِرَ الفعل المحذوف المقدَّر؛ لأنَّ عادة النَّاطقين أن يلتزموا هذا الحذف، وفي مواضعَ أخرى يكون الحذف جائزاً، بمعنـى أنَّ إظهـار الفعـل المحذوف تكون الجملة معه صحيحة لجري العادة اللُّغويّـة للنَّـاطقين علـى ذكـر المحذوف[1].

وقد يحذف فيكون عاملاً على نصب مفعول به وهو محذوف، ومن القـضايا التي وردت على حذف عامل المفعول به، حذف عامل المفعـول بـه حـين تبـدو مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الفعل غير متجهة من ناحية المعنـى، ومـن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[2].

قرأ كلّهم(غِشاوةٌ) رفعاً، إلاَّ أنَّ المفضّل الضبيّ روى عن عاصـم: (وعلـى أبصارهم غِشاوةً) بالنَّصب[3]، ووجَّه أبو عليّ الفارسيّ قراءة النَّصب على الحمـل على فعل مضمر يكون معطوفاً على هذا الفعل الظَّاهر الذي هو ختم وتقـدير هـذا الفعل المضمر (جَعَلَ)، ويكون ذلك بمنزلة الظَّاهر لدلالة ما تقدَّم عليه، وإنَّ هذا ليس بالسَّهل عنده[4]، وساق على ذلك نظائر مفرّقة مـن الـشِّعر العربـيّ منهـا قـول الشاعر[5]:

يَاْ لَيْـتَ زَوْجَـكِ قَـدْ غَـدَا   مُتُقَلِّـداً سَيْفَـاً وَرُمْحَـاً

والشَّاهد في هذا البيت، أنَّ العامل في نصب (رمحاً) هو المضمر المعطوف وتقديره (حاملاً)، ورمحاً مفعول به لاسم الفاعل[6].

([1]) حمودة، **ظاهـرة الحذف في الدَّرس اللُّغوي**، ص253.

([2]) سورة البقرة، الآية: 7.

([3]) ابن مجاهـد، **السبعة في القراءات**، ص139.

([4]) الفارسيّ، **الحجّة**، 309/1-310.

([5]) البيت بلا نسبة عند البغداديّ، في **خزانـة الأدب**، 231/2، 142/3، وابن جنيّ، **الخـصائص**، 431/2، الأنباريّ، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ص: 488، وابن يعيش، **شرح المفـصّل**، 50/2، وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (رغب)، 422/1.

([6]) وابن يعيش، **شرح المفصّل**، 50/2.

وكذلك قول الشَّاعر[1]:

عَلَفْتُهَـــا تِبْنَاً وَمَـــاءً بَارِداً   حَتَّى شَتَتْ هَمَّـــالةً عَيْنَاهـــا

والشَّاهد في البيت، أنَّه لا يمكن عطف (ماء) على ما قبله؛ لكون العامل فـــي المعطوف عليه لا يتسلَّط على المعطوف، ولا يقال (علفتها ماءً)، وإنَّما نصب (ماء) على المعيّة أو على إضمار فعل يليق به والتقدير (وسقيتها ماءً بارداً)[2].

ويعلِّق الفارسيّ، على قراءة النَّصب قائلاً: إنَّ ذلك لا تكاد تجده في حال سعة واختيار، فإذا كان النَّصب تعترض فيه هذه الأشياء فلا نظر في أنَّ الرفـــع أحـــسن والقراءة به أولى[3]، والأشياء التي يرى الفارسيّ أنَّها تعترض ترجيح النَّـــصب أنَّ المعمولَ سوف يحملُ على فعلٍ مضمرٍ[4].

وذكر الأنباري في (الإنصاف) في مسألة العامل في الاسم المشغول عنه، أنَّ الكوفيين يرون أنَّ العامل فيه هو الفعل الظاهر، ويرى البصريُّون أنَّ العامـــل هـــو الفعل المقدَّر[5].

([1]) هـــذا البيت من الشَّواهـــد التي لم يذكر العلماء نسبتهـــا إلى قائل بعينه، وقد اختلفوا في تتمته، فيذكر بعضهـــم أنَّ الشَّاهـــد صدر بيت: (علفتهـــا تبناً وماءً بارداً)، وأنَّ تمامهـــ: (حَتَّـــى شَـــتَتْ هـــمَّالَةً عَيْنَاهـــا). ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت ويروي له صدراً هـــكذا:

لمَّا حَطَطتُ الرحلَ عَنْهـــا وارِداً.

انظر: البغدادي، **خزانة الأدب**، 499/1، والفرَّاء، **معاني القرآن**، 13/1-14، وابن خالويـــه، **إعراب القراءات السبعة وعللهـــا**، 62/1، والقيسي، **مشكل إعراب القـــرآن**، 21/1، وابـــن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 207/2.

(1) الفارسيّ، **الحجة**، 310/1.

([3]) المرجع نفسه، 310/1

([4]) راضي، سحر سويلم، (1429هـــ/2008م)، **التوجيه النَّحوي والصَّرفي للقراءات القرآنيّـــة عند أبي عليّ الفارسيّ**، بلنسية للنَّشر والتوزيع، ط1، ص314.

([5]) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، 82/1.

وذهب ابن مجاهد، إلى أنَّ من نصب قد أضمر مع الواو فعلاً عطفـــه علـــى قوله تعالى **(**خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ**)** [1]، وجعل على أبصارِهم غشاوة، وإضمار الفعـــل إذا كان عليه دليل كثير ومستعمل في كلام العرب[2].

ومن المعلوم أنَّ النَّظائر التي ساقها أبو عليّ الفارسيّ من الشِّعر العربيّ على قراءة من نصب (غشاوة) على أنَّها مفعول به لفعل مضمر جاءت تـــدلِّل علـــى أنَّ إضمار الفعل إذا كان عليه دليل جائز ومستعمل في اللُّغة، وقد جاء (رمحاً) منصوباً وكذلك(ماءً) في النظائر الشعرية، وانَّه لا يمكن عطفها على ما قبلها لكون العامـــل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذْ لا يجوز أنْ تقول(علفتها مـــاءً) أو تقول (متقلداً رمحاً)، وإنَّما يكون النصب بفعل مضمر يعطف على ما قبله والتقـــدير في النظير الشعري الأول:(متقلدا سيفاً وحاملاً رمحاً)، وفي النظير الشعري الثـــاني(علفتها تيناً وسقيتها ماءً)، فحمل النصب على فعل مضمرٍ كما هو الحال فـــي الآيـــة القرآنية، ويرجِّح الطبري قراءة الرَّفع لاتفاق الحجّة من القرأة والعلماء على الشَّهادة بتصحيحها[3].

وكذلك ممَّا جاء على حذف عامل المفعول به، حذف عامل المفعـــول بـــه إذا دلت عليه قرينة لفظية أو معنوية، مما ورد على ذلك ما جاء في قوله تعـــالى: **(**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**)** [4].

قرأ ابن كثير وحفص: (اللهُ أعلمُ حيثُ يجعلُ رسالته) على التوحيـــد، وقـــرأ الباقون على الجمع[5].

ويذهب أبو عليّ إلى أنَّ (حيث) لا يخلو من أنْ يكـــونَ انتـــصابُهُ انتـــصاب الظرف أو انتصاب المفعولين، ولا يجوز أنْ يكونَ انتصابه انتصاب الظـــرف؛ لأنَّ

([1]) سورة البقرة، الآية: 7.

([2]) ابن مجاهـــد، **الحجّة في علل القراءات السبع**، ص67.

([3]) الطبري، جامع البيان، 269/1.

([4]) سورة الأنعام، الآية: 124.

([5]) أبو زرعة، **حجّة القراءات**، ص270.

علم القديم سبحانه في جميع الأماكن على صفةٍ واحدةٍ، فإذا لم يستقمْ أنْ يُحملَ أفعــل على زيادة علمٍ في مكانٍ، علمت أنَّ انتصابه انتصاب المفعول به، والفعل الناصــب مضمر دلَّ عليه قوله (أَعلمُ)(1)، وساق على ذلك نظيراً من الــشِّعر العربــيّ قــول الشَّاعر العبَّاس بن مرداس(2):

أَكرَّ وأَحْمَى للحقيقــةِ مِنْهــمُ وأَضْرَبَ مِنَّا بالسُّيوفِ القَوَانِسَا

والشَّاهدُ في البيت أنَّ القوانسَ منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليهِ (أَضرَب) أي ضربنا، أو نضرب القوانس(3).

وقال ابن عطية الأندلسيّ: إنَّ (أعلم) لا يجوز أن يعمل في (حيثُ) ويكــون ظرفاً؛ لأنَّ المعنى على ذلك يكون: إليه أعلم في هذه المواضع وذلــك لا يجــوز أن يوصف به الباري سبحانه وتعالى، ولهذا عمل في (حيثُ) فعــلٌ مقــدَّرٌ دلَّ عليــه (أعلم)(4)، أمَّا البغدادي، فيذكر أنَّ ابن جنيّ في (إعراب الحماسة) يرى أنَّ القــوانس منصوبة بفعل مضمر يدلّ عليه (أضْرب)؛ أي ضربنا ونضرب القوانس(5).

ويظهر ممَّا سبق، أنَّ النَّظير الشِّعري الذي ساقه أبو علــيّ الفارســي علــى حذف عامل المفعول به إذا دلَّ عليه دليل، جاء معزِّزاً للتركيب النَّحوي الوارد فــي الآية الكريمة، إذ إنَّ (حيثُ) نُصبت بفعل مضمر دلَّ عليه (أعلم)، وذلك ما جاء في النَّظير الشِّعري، إذْ انتصبت (القوانس) بفعل مضمر دلَّ عليه (أَضْــرَب) والتقــدير (ضربنا)، واتُسِع في الظرف وانتصب انتصاب المفعول به.

---

(1) الفارسيّ، **الحجّة**، 244/3.

(2) انظر: السلمي، العبّاس بن مرداس، (1412هـــ/1991م)، **ديوانه**، جمع وتحقيــق: يحيــى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ص93، وانظر: الفارسيّ، **الحجّة**، 244/3، وابــن يعيش، **شرح المفصّل**، 105/6، والبغدادي، **شرح أبيات مغني اللَّبيب**، 292/7.

(3) الفارسيّ، الحجّة، 244/3.

(4) ابن عطيّة الأندلسيّ، **المحرِّر الوجيز**، 454/3.

(5) البغدادي، **شرح أبيات مغني اللَّبيب**، 292/7.

وأيضاً ممَّا ورد على اضمار عامل المفعول به ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقْضُواْ إِلَيَّ وَلاَ تُنظِرُونِ﴾[1].

قرأ نافع (فاجْمَعوا أَمْرَكم) مفتوحة الميم من (جَمَعَ)، وكلهم قرأ: (فأجْمِعوا امركُم)[2].

ويذهب الفارسيّ إلى أنَّ من قال: (فأَجمِعوا أمرَكُم وشركاءَكِم) على أفعل، وأضمر للشركاء فعلاً آخر والتقدير: (فأجمعوا أمركم، واجمعوا شركاءكم) فدلَّ المنصوب على النَّاصب[3]، وساق على ذلك نظائر متفرِّقة من الشِّعر العربي، منها قول الشاعر[4]:

عَلَفْتها تبْنَاً وَمَاءً بَارِداً   حَتَّى شَتَتْ هَمَّالةً عَيْنَاها

وأيضاً قول الشَّاعر[5]:

شرَّاب ألبانٍ وتمرٍ وأقِط

والشَّاهد في هذا البيت أنَّ (التمر، والأقط) لا يشربان، فلا بُدَّ من تقدير فعل محذوف (وأكَّال) لأنَّ في المذكور من الكلام دليل على المحذوف.

وكذلك قول الشَّاعر عبدالله بن الزِّبَعْرى[6]:

يَا لَيْتَ زوجك قَدْ غدا   متقلِّداً سيفاً ورمحاً

وأيَّد صاحب الدُّر المصون ما جاء به أبو عليّ الفارسيّ إذْ يرى أنَّ (شركاءكم) منصوب بإضمار فعل لائق؛ أي (واجمعوا شركاءكم) لوصل الهمزة وتقدير هذا الفعل (ادعوا)، وكذلك هي في مصحف أُبَيّ (ادعوا) فاضمر فعلاً

---

(1) سورة يونس، الآية: 71.

(2) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص328.

(3) الفارسيّ، الحجّة، 288/4.

(4) انظر تخريج الشاهد في ص:(90) من هذه الدراسة.

(5) البيت بلا نسبه عند المبرد، المقتضب: 51/2، النحاس، اعراب القرآن: 311/4، الفارسي، الحجة:288/4، الانباري، الإنصاف:489، ابن عطية الاندلسي، المحرر الوجيز:405/4.

(6)انظر تخريج الشاهد في ص (89) من هذه الدراسة.

لائقاً[1]، وإلى هذا ذهب ابن عطية الأندلسيّ[2]. أمَّا من المحدثين فيذهبُ عبد العال مكرم إلى أنَّ (أجمعوا أمركم وشركاءكم) هو لأمركم وحده، ويقصد(أجمعوا) إذْ إنَّ المراد: (اجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم)؛ لأنَّ معنى أجمِعوا من أجمع الأمر إذا نواه وعزم عليه[3].

ومن الواضح أنَّ النَّظائر التي أوردها أبو عليّ من الشِّعر العربيّ الفصيح على توجيهه إضمار فعل في الآية القرآنيّة (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) وتقديره (ادعوا) جاءت هذه النَّظائر لتقوية التخريجات النَّحوية وتصحيحها، إذْ إنَّه في النَّظير الشِّعري الأول أضمر فعلاً وتقديره (سقيتها ماءً)، وفي النَّظير الثاني تقديره (أكالّ)، وفي النَّظير الثالث (حاملا)، وعلى هذا تكونُ النظائر المستعملة داعمة لنصب (شركاءكم) بفعل مضمر، وذلك لأنَّ مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الفعل غير ملائمة للمعنى، والأرجح قراءة الجمهور، ونصب شركائهم لأنَّها في المصحف بغير واو ولإجماع الحجّة على القراءة بها[4].

ومن قضايا حذف عامل المفعول به، حذف العامل إذا دلَّ عليه دليل ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقِطْرِ وَمِنَ الْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ﴾[5].

قرأ عاصم (ولسليمان الريحُ) رفعاً، وكذلك نصباً، وقرأ الباقون (الريحَ) نصباً[6].

([1]) السمين الحلبي، **الدُّر المصون**، 241/6.

([2]) ابن عطية الأندلسي، **المحرر الوجيز**، 505/4.

([3]) مكرم، عبد العال سالم، (1398هـ/1978م)، **أثر الدِّراسات القرآنيّة في الدِّراسات النَّحويّة**، مؤسسة علي جرّاح الصبّاح، الكويت، ص89.

([4]) الطبري، جامع البيان، 232/12.

([5]) سورة سبأ، الآية: 12.

([6]) أبو حيان، **البحر المحيط**، 253/7.

ووجه النَّصب عند أبي عليّ الفارسيّ، أنَّ الريح حملت على التسخير وأنَّهـا نُصبت بفعل مضمر والتقدير (وسخَّرنا لسليمان الريح)[1]، وساق على ذلـك نظيـراً من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ﴾[2]، فكما حملت هنـا علـى التسخير يرى الفارسيّ أنَّها كذلك تحمل على التسخير في الآية السابقة.

وحَمَلَ مكيّ قراءة النَّصب عند مَنْ قرأ (الريحَ) علـى إضـمار: وسـخرنا لسليمان الريح، لأنَّها سُخرت له وليس بمالكها على الحقيقة إنَّما ملك تسخيرها بـأمر الله والنَّصب عنده هو الاختيار لأنَّ المعنى عليه[3]، وإلى هذا ذهب ابن خالويـه[4]، وأبو حيَّان الأندلسي[5]، والسمين الحلبيّ[6].

ويظهر ممَّا سبق، إجماع القرَّاء على نصب (الريح) على أنَّها مفعول به لفعل مضمر وتقديره: (ولسليمان سخرنا الريح)، فحذف عامل المفعول به لدلالة المعنـى عليه،وقد عزَّز أبو عليّ الفارسيّ مجيء الريح مفعولاً به من خلال النَّظيـر الـذي أورده من القرآن الكريم، إذْ جاءت (الريح) في النَّظيـر منـصوبة وحُمِلَـتْ علـى التسخير، وقراءة النَّصب هي الأرجح كما ذكر مكيّ.

ومن قضايا حذف عامل المفعول به أيضاً ما جاء في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ﴾[7]، قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ، ونافع وابن عامر والكسائي: (فالحقَّ والحقَّ أقول) بالفتح فيهما، وقرأ عاصم وحمزة: (فالحقُّ والحقَّ) بالفتح[8].

---

(1) الفارسيّ، **الحجّة**، 10/6.

(2) سورة الأنبياء، الآية: 81.

(3) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهـا وحججهـا، 203/2.

(4) ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ص292.

(5) أبو حيان، **البحر المحيط**، 253/7.

(6) السمين الحلبيّ، **الدُّر المصون**، 160/9.

(7) سورة ص، الآية: 84.

(8) ابن مجاهـد، **السبعة في القراءات**، ص557.

ووجه من نصب (الحقَّ) الأول عند أبي عليّ الفارسيّ كان منــصوباً بفعــل مضمر يدلُّ انتصاب الحقِّ عليه[1]، واستدلَّ أبو عليّ على الفعل المضمر و ذلك من خلال الفعل الظاهر في النَّظير القرآني في قوله تعــالى ﴿وَيُحِقُّ اللَّهُ الْحَقَّ﴾[2]، وقولــه تعالى ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾[3].

وأيَّد كثير من المفسِّرين ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ فــي توجيــه قــراءة النَّصب، إذْ يرى مكي أنَّ مَنْ نصب حجَّته أنَّه أضمر فعلاً ونصبه به والتقدير عنده: (قال فاحق الحقَّ)[4]، وقد ذكر هذا الوجه الطبري[5]، والعكبري[6]، ومحيسن[7].

ونخلص إلى أنَّ أبا عليّ الفارسيّ استدلَّ على توجيهه نصب (الحــقّ) بفعــل مضمر من خلال النَّظير القرآني الذي ساقه على ذلك، إذْ يظهر من خلال النَّظير أنَّ هناك فعلاً مضمراً وتقديره: (أقول الحقّ)، والقراءتان مشهورتان فبأيّهما قرأ القارئ فمصيب لصحّة معنييهما[8].

5.1.2 حذف المفعول به:

يجوز حذف الفضلة، إنْ لم يضر كقولك: (ضربت زيداً)، (ضَرَبْتُ) ويحذف المفعول به كقولك في (أعطيت زيداً درهماً)، (أعطيت)[9]، ويحذف المفعول به مــن

([1]) الفارسيّ، **الحجّة**، 87/6، وانظر: الفارسي، أبي علي، (377هـــ)، (1405هـــ/1985م)، **المسائل البصريات**، تحقيق: محمَّد الشاطر أحمد محمَّد أحمــد، مطبعــة المــدني، المؤســسة السعودية، مصر، ط1، ص417/1.

([2]) سورة يونس، الآية: 82.

([3]) سورة الأنفال، الآية 8.

([4]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهــا وحججهــا، 234/2.

([5]) الطبري، جامع البيان، 149/20.

([6]) العكبري، **إملاء ما منَّ به الرَّحمن**، 213/2.

([7]) محسين، **الهـــادي**، 190/3.

([8]) الطبري، جامع البيان، 149/20.

([9]) ابن هــشام، **أوضح المسالك**، 69/2، وانظر: ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 155/2.

الكلام ولكن يراد به معنىً وتقديراً ويسمَّى الحذف اختصاراً، ولا يحذف إلاَّ لدليل[1]، نحو قوله تعالى: ﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[2].

وحذف المفعول به ورد في القرآن الكريم كثيراً، ويحذف المفعول به اقتصاراً ومن أمثلة ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَـكِن كُونُواْ رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ﴾[3].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ: (تَعْلمون) بالتخفيف، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي: (تُعلِّمون) مثقلاً[4]، ويعلِّق أبو عليّ على هذه القراءة قائلاً: فأمَّا قوله (تَعْلمون) فهو من العلم الذي يراد به المعرفة فيتعدَّى إلى مفعول واحد، فإذا ضعّفت (العين) تعدَّى إلى مفعولين، وفي قراءة (تعلِّمون الكتاب) المفعول الأول محذوف والتقدير (بما كنتم تعلمون الناس الكتاب أو غيركم الكتاب)، والمفعول به يحذف من الكلام كثيراً[5]، وساق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا﴾[6]، فهو منقول من عَلِمَ آدمُ الأسماءَ، وعلَّمَهُ الله الأسماءَ، وحجّة من قال تعلِّمون أنَّ التعليم أبلغُ في هذا الموضع؛ لأنَّه إذا علَّم النَّاس فلم يعمل بعلمه ولم يتمسَّك بدينه كان مع استحقاق الذم بترك عمله بعلمه[7].

([1]) السامرائي، فاضل صالح، (1420هـ/2000م)، **معاني النَّحو**، دار الفكر للطباعة والنَّشر والتوزيع، الأردن، ط1، 93/2.

([2]) سورة القصص، الآية: 74.

([3]) سورة آل عمران، الآية: 79.

([4]) أبو حيان، **البحر المحيط**، 530/2.

([5]) الفارسيّ، **الحجّة**، 60/3، 61.

([6]) سورة البقرة، الآية: 31.

([7]) الفارسيّ، **الحجّة**، 60/3، 61.

ويرى أبو حيَّان أنَّ قراءة باقي السبعة (تعلِّمون) يتعدَّى الفعل إلــى مفعــولين اثنين، إذْ هي منقولة بالتضعيف من المتعدية إلى واحد، وأول المفعــولين محــذوف وتقديره (يعلّمون الكتاب)[1]، وأيَّد ذلك أيضاً صاحب الدُّر المصون[2].

ولعلّ في النظير ما يدلُّ على أنَّ الفعل (تعلَّمون) متعديا إلى مفعولين، إذ جاء في النظير الفعل علَّم متعدياً إلى مفعولين بتــضعيف العــين، المفعــول الأول(آدم) المفعول الثاني(الأسماء)، وجاء المفعول الثاني في المثال القرآني محذوفاً وتقــديره: (تعلَّمون الناس الكتاب)، وقراءة التشديد أبلغ؛ لأنَّ التعليم إنَّما هو من العلم؛ لأنَّ كلّ معلم عالم بما يعلّم وليس كل عالم بشيءٍ معلّماً، فاتشديد على العلم والتعليم والتخفيف إنَّمايدلّ على العلم فقط[3].

يحذف المفعول به من الكلام كثيراً، وممَّا ورد علــى حــذف المفعــول بــه اختصارا، ما جاء في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا﴾[4].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصم وابن عامر: (يَفْقَهون قــولاً) بفــتح الياء، وقرأ حمزة والكسائي: (يُفقِهون قولاً) بضم الياء وكسر القاف[5].

وذهب أبو عليّ إلى أنَّ (فَقِهتُ) فعلٌ يتعدَّى إلى مفعول واحد، تقول: (فقهــتُ السنّة) فإذا نقلته بالهمزة تعدَّى إلى مفعولين، والمعنى فيمن ضمّ: (لا يكادون يُفقِهون أحداً قولاً) وَحُذِفَ أحد المفعولين[6]، وساق على ذلك نظيرا من القرآن الكريم قولــه تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾[7].

([1]) أبو حيان، **البحر المحيط**، 530/2.

([2]) السمين الحلبيّ، **الدُّر المصون**، 277/3.

([3]) القيسي، الكشف: 1: 351.

([4]) سورة الكهــف، الآية: 93.

([5]) ابن مجاهــد، **السبعة في القراءات**، ص399.

([6]) الفارسيّ، **الحجّة**، 172/5.

([7]) سورة الكهــف، الآية: 2.

وأيَّد النحَّاس ما جاء به الفارسيّ، إذْ يرى أنَّ قراءة (يُفقهون) جــاءت علـــى حذف مفعول به والتقدير: (لا يكادون يُفقِهون أحداً قولاً)[1]، وتبعه مكيّ الذي وجَّــه قراءة الضمّ، أنَّه جعل الفعل رباعيّاً فعدّاه إلى مفعولين أحدهما محذوف والتقدير (لا يكادون يُفقهون الناس قولاً أو يُفقهون أحداً قولاً)، فهم لا يفقهون النّاس كلامهــم، إذْ جعل الفعل متعدِّياً إلى غيرهم[2]، وإلى ذلك ذهب أبو حيَّان الأندلسيّ[3].

وممَّا سبق، يظهر لنا أنَّ النَّظير الذي ساقه أبو عليّ الفارســيّ مــن القــرآن الكريم على قراءة من قرأ (يُفقِهون) جاء داعماً لصحّة التركيب الوارد في الآيـــة، إذْ عدى الفعل بالهمزة وأصبح رباعياً وتعدى إلى مفعولين وحُــذف أحــدُ المفعــولين اختصارا والتقدير: (لينذر الناس بأساً شديداً)، وذلك ينطبق على الآية السابقة التـــي حُذِفَ فيها المفعول به والتقدير: (لا يفقهون أحداً قولاً)، والقراءتان صحيحتان عنــد الطبريّ[4].

ومن قضايا حذف المفعول به أنْ يُحذف للاقتصار، وذلك أنَّ غرض المتكلم أن يثبت معنى الفعل للفاعل دون أن يتعرض لذكر المفعول به، ومن ذلك ما جـــاء في قوله تعالى: **(قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ)**[5].

قرأ أبو عمروٍ وابن عامر: (حتى يَصْدُر الرعاءَ)، وقرأ الباقون (حتّى يُصدِرَ) برفع الياء وكسر الدال من أصدرت[6].

والوجه عند أبي عليّ الفارسيّ في قراءة (حتى يُصدِر الرعـــاءُ) أراد حتـــى يصدروا مواشيهم من وردهم فحذف المفعول، وحذف المفعول كثير فـــي التَّنزيـــل، وفي سائر كلام الله[7]، وساق على ذلك نظائر متفرِّقة من القرآن الكـــريم والـــشِّعر

(1) النحَّاس، **إعراب القرآن**، 473/2.

(2) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهـــا وحججهـــا، 76/2.

(3) أبو حيان، **البحر المحيط**، 94/6.

(4) الطبري، جامع البيان: 15: 388.

(5) سورة القصص، الآية: 23.

(6) ابن مجاهـــد، **السبعة في القراءات**، ص492.

(7) الفارسيّ، **الحجّة**، 413/5.

العربيّ الفصيح، أمَّا النَّظير من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾[1]، أمَّا النَّظير من الشِّعر العربي، فهو قول الشَّاعر[2]:

لا يعــدِلنَّ أتاويّون تضربهُــم نكباءُ صرٌّ بأصحابِ المَحلّاتِ

والشَّاهد في البيت لا يعدلنّ (بالبناء للفاعل) أتاويون، وحُــذِف المفعــول بــه والتقدير (لا يعدلن أتاويون شأنهم كذا أنفسهم)[3].

وذهب النُّحاة والمفسِّرون إلى ما ذكر أبو عليّ الفارسيّ، إذْ يــرى مكــيّ أنَّ حجّة من قرأ (يَصدِرُ) جعله رباعياً متعدياً إلى مفعول به محذوف، والتقدير (حتــى يُصدرُ الرعاء مواشيهم من السقي) وهو الاختيار عنده لأنَّ الأكثر عليه[4]، وتبعه أبو زرعة[5]، وابن عطيّة الأندلسيّ[6].

ويبدو أنَّ النَّظير الذي ساقه أبو عليّ الفارسيّ من القرآن الكــريم وقراءاتــه ومن الشِّعر العربيّ على قراءة من قرأ: (يُصدِرُ) جاء داعماً لصحّة ما ذهــب إليــه على أنَّ المفعول به محذوف في الآية وتقديره: (حتى يُصدِرَ الرعــاء مواشــيهم)،إذْ جاء المفعول به في النَّظير الذي أورده من القرآن الكريم محذوفاً، والتقدير (وليُنــذر الناس بأساً شديداً)، وكذلك في بيت الشِّعر فإنَّ المفعول به محــذوف والتقــدير: (لا يعدلنَّ أتاويون شأنهم كذا أنفسهم)، والحذف هنا للاقتصار لأنَّ غــرض المــتكلم أنْ يثبت الفعل للفاعل، والقراءتان متساويتا المعنى عند الطبري[7].

ومن القضايا التي وردت على حذف المفعول به، أنَّه يُحْذف المفعــول بــه لإمكانية الاستدلال عليه من السياق اللغوي نفسه،ومثل ذلك ما جاء في قوله تعــالى:

([1]) سورة الكهــف، الآية: 2.

([2]) البيت بلا نسبة عند ابن منظور، لسان العرب، مادة (حلل) 165/11، ابن فــارس، مقــاييس اللغة، 52/1.

([3]) الفارسيّ، **الحجّة**، 412/5، 413.

([4]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهــا وحججهــا، 173/2.

([5]) أبو زرعة، **حجّة القراءات**، ص543.

([6]) ابن عطية الأندلسيّ، **المحرر الوجيز**، 585/6.

([7]) الطبري، جامع البيان، 212/18.

(وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنتُمْ ظَالِمُونَ)[1]. قرأ الجمهور على إدغام الذال في التاء، وقرأ ابن كثير وحفص من السبعة بالإظهار[2]، ويوجِّه أبو عليّ هذه القراءة بأنَّه لم يعلم تخذتُ تعدَّي إلا إلى مفعول واحد، فأمَّا اتَّخَذتُ فإنَّه في التعـدِّي على ضربين: أحدهما: أنْ يتعدَّى إلى مفعول واحد، والثاني أنْ يتعدَّى إلى مفعولين، وأنَّ الفعل (اتَّخذتم) تعدَّى إلى مفعولين الثاني منهما محذوفا والتقدير(اتخذوه إلها)[3]، وساق على حذف المفعول به الثاني نظائر متفرِّقة من القرآن الكـريم منهـا قولـه تعالى: (باتّخَاذكُمُ العِجْلَ)[4]، وقوله تعالى: (اتَّخَذوهُوكانُوا ظَلمين) [5]، وكذلك قوله تعالى: (واتَّخَذَ قومُ موسى منْ بَعْدهِ منْ حُليّهمْ عِجْلاً)[6].

وأيَّدَ مكيّ ما ذهب إليه أبو عليّ الفارسيّ، إذْ يرى أنَّ اتَّخذ يحتمل أن تكـون ممَّا تعدَّت إلى اثنين ويكون المفعول الثاني محذوفاً لدلالة المعنى عليه والتقدير: (ثـمّ اتَّخذتم العجل إلهاً)[7]، وتبعه السمين الحلبيّ، إذْ يرى أنَّ اتَّخذ تعدَّى إلـى مفعـولين المفعول الثاني محذوفاً[8].

ويظهر ممَّا سبق، أنَّ الفعل (اتَّخذ) فعل متعدٍ ينصب مفعولين، وأنَّ المفعـول الثاني في الآية محذوفا، لإمكانية الاستدلال عليه من السياق، وقد ساق أبـو علـيّ الفارسيّ على حذف المفعول الثاني نظائر عديدة، وقد ورد المفعـول الثـاني فـي النظائر جميعها محذوفاً لدلالة المعنى عليه وتقديره فيها جميعا:(اتخذوه إلها) وبذلك يكون النظير معززا لصحة التركيب الوارد في الآية القرآنية.

([1]) سورة البقرة، الآية: 51.
([2]) أبو حيان، **البحر المحيط**، 358/1.
([3]) الفارسيّ، **الحجّة**، 68/2-69.
([4]) سورة البقرة، الآية: 54.
([5]) سورة الأعراف، الآية: 148.
([6]) سورة الأعراف، الآية: 148.
([7]) أبو حيان، **البحر المحيط**، 358/1.
([8]) السمين الحلبيّ، **الدُّر المصون**، 354/1.

6.1.2 **حذف المفعولين**:

يتعدَّد المفعول به في الكلام إنْ كان الفعل متعدِّياً إلى غير مفعول، وقد يحذف المفعولان من الكلام؛ للاختصار أو لدلالــة، إنْ دلَّ عليهمــا دليــل، وورد حــذف المفعولين في القرآن الكريم، ومن ذلــك الحــذف حــذف مفعــولي(حــسب) مــن أخوات(ظنَّ) ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: **(وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَجَعَلْنَا بَيْنَهُم مَّوْبِقًا)** (1).

قرأ حمزة: (نقول) بالنون، وقرأ الباقون بالياء(2)، والوجه في قراءة الجمهور بالياء (يقول)؛ أي يوم يقول الله سبحانه: (أين شركائي الذين زعمتم)، والذين زعمتم الرَّاجع إلى الموصول محذوف؛ أي أنَّ المفعــولين محــذوفان والتقــدير (الــذين زعمتموهم إياهم)(3)، وساق نظيراً من الشِّعر العربيّ على حذف المفعولين جميعــاً، وهو قول الشَّاعر الكميت(4):

بـــأيِّ كتـــابٍ أم بأيَّـــة سُنـــةٍ   تَرى حُبَّهم عاراً عليَّ وتَحْسِبُ

والشَّاهد في البيت حذف مفعولي (تحسب) لدلالة ما قبلهما عليهما، والتقــدير (وتحسب حُبهم عاراً عليّ)، فالمفعول الأول (حُبهم)، والثاني (عاراً عليّ)(5).

وأيَّد أبو حيَّان الأندلسيّ ما جاء به أبو عليّ الفارسيّ، إذْ يــرى أنَّ مفعــولي (زعمتم) محذوفان لدلالة المعنى عليهما، والتقدير (زعمتموهم شركائي)(6).

ويبدو أنَّ النَّظير الذي ساقه أبو عليّ الفارسيّ من الشِّعر العربيّ على قولــه (الذين زعمتم) إذْ حُذِفَ مفعولا (زعمتم)، والتقدير (زعمتموهم إيَّاهم)، جاء معــزِّزاً لحذف المفعولين للدِّلالة؛ أي لدلالة ما قبلهما عليهما، فحُذِف مفعولا (حسب) في بيت

---

(1) سورة الكهــف، الآية: 52.

(2) أبو حيان، **البحر المحيط**، 130/6.

(3) الفارسيّ، **الحجّة**، 152/5.

(4) لم أجدهــ في ديوانه، وهــو للكميــت عنــد ابــن جنــي، المحتــسب: 183/1، الفارســي، الحجة:152/5، ابن عقيل، شرح ابن عقيل:55/2.

(5) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 55/2.

(6)أبو حيان، **البحر المحيط**، 130/6، وانظر: ابن جنيّ، **المحتسب**، 183/1.

الشِّعر، والتقدير (وتحسب حبهم عاراً عليّ)، وحُذِفَ المفعولان اكتفاءً بِسبْق ذكرهما في الجملة السابقة المعطوف عليها، والحذف جائز في هذا الموضع لوجود الدَّليل.

ومما ورد على حذف مفعولي حسب أيضاً، ما جاء في قولـــه تعـــالى: **(لاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوا وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)**[1].

قرأ عاصم وحمزة والكسائي (ولا تحسبن الذين يفرحون) بالتاء، وقرأ الباقون (ولا يحسبن) بالياء[2]، والوجه عند أبي عليّ الفارسيّ فـــي قـــراءة مـــن قـــرأ (ولا يحسبنّ) أنَّ المفعولين اللَّذين يقتضيهما الحسبان في القراءة محذوفان لدلالة ما ذكـــر من بعد عليهما[3]، ويقصد الفارسيّ بذلك أنَّهما المفعولان المذكوران في قوله تعالى: **(فَلاَ تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِّنَ الْعَذَابِ)**[4]، وساق على ذلك نظيراً من الشِّعر العربيّ أيضا قـــول الشَّاعر الكميت[5]:

بـــأيِّ كتـــابٍ أم بأيَّـــة سُنَّـــةٍ ترى حُبَّهم عاراً عليَّ وتحسبُ

إذْ حُذِفَ مفعولا (تحسب) لدلالة ما قبلها عليهما.

وأيَّد أبوحيان الأندلسي ما جاء به أبو عليّ الفارسيّ إذ يرى أنَّ الفعل (حسب) تعدى إلى مفعولين، واستغنى عنهما[6]، وكذلك صاحب الدُّر المصون الذي يرى أنَّ الفعل (حسب) حُذف مفعولاه اختصاراً لدلالة معنى الفعل الثاني عليهما[7].

ويبدو ممَّا تقدَّم، أنَّ حذف مفعولي (حسب) جائز؛ وذلك للاختـــصار، إذا دلَّ عليهما دليل، وقد حُذِف مفعولا (حسب) في الآية السابقة لدلالة ما بعدهما عليها، وقد

([1]) سورة آل عمران، الآية: 188.

([2]) أبو زرعة، **حجّة القراءات**، ص186.

([3]) جديد الفارسيّ، **الحجّة**، 107/3.

([4]) سورة آل عمران، الآية: 188

([5]) انظر تخريج الشاهـــد في ص: (102) من هـــذهـــ الدراسة.

([6]) أبو حيان، **البحر المحيط**، 144/3.

([7]) السمين الحلبيّ، **الدُّر المصون**، 526/3.

عزَّز النَّظير الشِّعري هذا الحذف لوجود الدليل، إذْ حُذِف مفعولا الفعل (تحسب) لدلالة ما قبلهما عليها، والتقدير (وتحسب حبهم عاراً عليّ).

7.1.2 تقدُّم المفعول به على عامله:

الأصل في ترتيب الجملة الفعلية: الفعل يليه الفاعل، ثمَّ المفعول به، وقد يتقدَّم المفعول به على الفاعل نحو (ينصر المجاهدين اللهُ)، وقد يتقدَّم المفعول على فعله نحو (المجاهدين ينصر الله)، وأهمّ الأغراض التي يؤدِّيها تقدُّم المفعول به على عامله، الاختصاص والتعجُّب والمدح والثناء والعناية والاهتمام والتعظيم وغيرها[1].

وتقدُّم المفعول به على عامله ورد في القرآن الكريم كثيراً، ومن أهم الأغراض التي يؤديها العناية والاهتمام، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾[2].

قرأ ابن عامر: (وكلٌّ وعد الله الحسنى) بالرفع، وقرأ باقي السبعة: (وكلاً وعدَ الله الحسنى) بالنَّصب[3]، وحجّة النَّصب عند أبي عليّ الفارسيّ أنَّ المفعول به تقدَّم على عامله[4]، وساق على ذلك نظيراً من كلام العرب النَّثري، وهو قولك (زيداً وعدتُ خيراً)[5].

ويذهب مكيّ إلى أنَّ حجّة من نصب أنَّه عدّى الفعل وهو (وعد) إلى (كلٍّ) فنصبه بـِ (وعد)، كما تقول: (زيداً وعدت خيراً)، فهو وجه الكلام والمعنى وهو الاختيار[6]، وتبعه أبو زرعة[7]، والسمين الحلبيّ[8]، وابن عطية الأندلسيّ[9].

([1]) السامرائيّ، **معاني النَّحو**، 88/2، 89.

([2]) سورة الحديد، الآية: 10.

([3]) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص625.

([4]) الفارسيّ، **الحجّة**، 266/6.

([5]) المرجع نفسه، 266/6.

([6]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 308/2.

([7]) أبو زرعة، **حجّة القراءات**، ص698.

([8]) السمين الحلبيّ، **الدُّر المصون**، 238/11.

([9]) ابن عطية الأندلسيّ، **المحرِّر الوجيز**، 223/8.

وعليه، فإنَّ ما حدث في الآية القرآنيّة إنَّما هو من قبيل التقديم والتأخير للعناية والأهمية، وقد تقدَّم المفعول به (كلّ) على الفعل والفاعل، وما حصل تجيزه القوانين اللُّغويّة، وقد جاء النَّظير من كلام العرب النَّثري داعماً لصحّة هذا التركيب، وتقدَّم المفعول به (زيداً) على الفعل (وعدتُ)، وقراءة النصب هي الأرجح؛ لأنَّ الإجماع عليها.

2.2 **المفعول فيه (الظرف)**:

الظرف لغةً: وعاءُ كلِّ شيءٍ، وظرف الشيء: وعاؤه، والجمع ظروف، ومنه ظروف الأزمنة، والأمكنة[1].

والظرف عند النُّحاة زمان، أو مكان ضُمِّنَ معنى الظرفية باطراد، نحو:(امكُثْ هنا زمناً) [2]، وهو ما سُلِّط عليه عامل على معنى (في) من اسم زمان، أو اسم مكان مبهم وهو الجهات الست: الأمام، والفوق، واليمين، ونحو ذلك كعند، ولدن، والمقادير، وما صيغ عن مصدر عامله (قعدت مَقْعَد زيدٍ)[3].

وقد سمِّي مفعولاً فيه لأنَّه لا يتصوَّر وجود مكان أو زمان دون أن يكون هناك حدث يحدث فيهما، ولذلك يقدِّرون الظرف بأنَّ معناه حرف الجر (في) فأنت حين تقول: (حضر عليٌّ يوم الجمعة)، فإنَّ معناه يحتوي الحدث؛ أي أنَّه ظرف والحدث مظروف فيه[4].

والظرف نوعان: متصرّف، وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأنْ يكون مبتدأ، أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو مضافاً، وغير متصرّف وهو على

(1) ابن منظور، **لسان العرب**، (ظرف)، 148/9.

(2) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 191/2.

(3) ابن هشام، **قطر الندى**، ص379.

(4) الراجحي، عبده، (1420هـ/2000م)، **التطبيق النَّحوي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2، ص227.

نوعين أحدهما: ما لا يفارق الظرفية أصلاً نحو (قط)، وثانيهما: ما لا يخرج عنها إلاَّ بدخول الجارّ عليه نحو"(قَبْل) و (بعُد) و (لدُن) و (عندَ)"[(1)].

واسم الزَّمان يقبل النصب على الظرفية: مبهماً كان نحو (سرت لحظة وساعة)، أو مختصّاً بالإضافة (سرت يوم الجمعة)، أو الوصف (سرت يوماً طويلاً)، أو بالعدد (سرت يومين)، أمَّا اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلاَّ نوعان أحدهما: المبهم كالجهات الست والمقادير، وثانيهما ما صيغ من المصدر نحو (مجلس زيد، ومقعده)، وشروط نصبه أن يكون عامله من لفظه[(2)].

1.2.2 المفعول فيه (ظرف الزمان):

ومن قضايا المفعول فيه (ظرف الزمان) إضافة الظروف إلى أسماء الأعيان وحذف المضاف، وممَّا ورد على ذلك، ما جاء في قوله تعالى: **(**وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الأَرْضِ لِيُخْرِجوكَ مِنْهَا وَإِذاً لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً**)**[(3)].

قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمروٍ وعاصم: (لا يلبثون خَلْفك)، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (خلافك)[(4)]، وخلافك في معنى خلفك عند أبي عليّ الفارسيّ، وأنَّ يونس روى ذلك عن عيسى وأنَّ معناه: بَعْدَك، فمن قرأ (خَلْفك) و (خلافك)، فهو في تقدير القراءتين جميعاً على حذف المضاف، كأنَّه لا يلبثون بعد خروجك، فأضافوها إلى أسماء الأعيان، كما تركوها في كلامهم منصوبة إذا وقعت في غير موضع النصب[(5)]، وأورد على ذلك نظائر من القرآن الكريم ومن الشِّعر العربيّ الفصيح،

([1]) ابن هشام، **أوضح المسالك**، 238/2، 239.

([2]) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 193/2، 194.

([3]) سورة الإسراء، الآية: 76.

([4]) أبو حيَّان، **البحر المحيط**، 63/6.

([5]) الفارسيّ، **الحجّة**، 113/5، 114.

أمَّا النظير من القرآن الكريم قوله تعالى: **(خِلاَفَ رَسُولِ اللّهِ)**[1]، والنظير الشِّعري قول ذي الرمّة[2]:

لهُ واحِفٌ والصُّلْـــبُ حتَّى تَقَطَّعَتْ خِلافَ الثُّريَّا من أريكٍ مآربهْ

والمعنى: خلاف طلوع الثُّريا، وحُسن حذف المضاف لأنَّه إحـــدى الجهـــات التي تضاف إلى الأسماء التي هي أعيان وليست أحداثاً[3].

ويذهب مكيّ إلى أنَّ في الكلام حذف مــضاف تقـــديره: إذْ لا يلبثـــون بعـــد خروجك إلاَّ قليلاً، وهو بمنزلة قوله (بمقعدهم خلاف رسول الله)؛ أي خلف خـــروج رسول الله، إنْ جعلت (خلاف) ظرفاً، وإنْ جعلته اسماً لم تقدر حذفاً[4]، أمَّا أبو حيَّان الأندلسيّ، فيرى أنَّ خلفك ليست ظرف مكان، وإنَّما تجوّز فيها فاســتعملت ظـــرف زمان بمعنى بعدك، وهذه الظروف التي هي قبل وبعد ونحوهما اطرد إضافتها إلـــى أسماء الأعيان على حذف مضاف يدلُّ عليه ما قبله في نحـــو: (خلفـــك) أي خلـــف إخراجك، أو (جاء زيد قبل عمرو)، أي قبل مجيء عمرو[5].

وبناءً على ما سبق، فإنَّ إضافة الظروف التي تدلُّ على الجهات إلى أســـماء الأعيان قد أجازه النحاة المفسِّرون، وحذفوا المضاف كما في الآية السابقة، وقد جاء النظير من القرآن الكريم والشِّعر العربيّ، معزِّزاً لصحة هذا التوجيه، إذْ جـــاء فـــي النظير الوارد من القرآن الكريم (خلاف) اسماً للجهة على حذف المضاف، والتقدير (خلاف خروج رسول الله)، أمَّا تقدير الظرف في النظير الشِّعري (خـــلاف طلـــوع الثُّريا) وحَسُنَ حذف المضاف؛ لأنَّه أحد الجهات التي تضاف إلى الأسماء والتي هي أعيان.

---

(1) سورة التوبة، الآية: 81.

(2) البيت من الطويـــل، وهـــو لـــذي الرمـــة فـــي ديوانـــه، العـــدوي، غـــيلان بـــن عقبـــة (117هـ)،(1402هـــ _1982م)، ديوانه، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان، 2: 842.

(3) الفارسيّ، **الحجّة**، 114/5.

(4) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهـــا وحججهـــا، 50/2.

(5) أبو حيان، **البحر المحيط**، 63/6.

ومن قضايا المفعول فيه في هذه الدِّراسة، أنَّ المصادر تُجعل ظروفاً على إرادة إضافة أسماء الزمان إليها وحذفها، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: **(**وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ**)**[1].

قرأ ابن كثير ونافع وحمزة: (وإدبار السجود) بكسر الألف، وقرأ الباقون (وأدبار) بفتح الألف[2]، والوجه عند أبي عليّ الفارسيّ، أنَّ (إدبار) مصدرٌ، والمصادر تجعل ظروفاً على إرادة إضافة أسماء الزمان إليها وحذفها، والتقدير في الآية (وقت إدبار السجود)، إلاَّ أنَّ المضاف المحذوف في هذا الباب لا يكاد يظهر ولا يستعمل[3]، وساق على ذلك نظائر متفرِّقة من كلام العرب النَّثري، ومن الشِّعر العربيّ، أمَّا ما ورد من كلام العرب النثري قولهم: (جئتك مقدم الحاجِّ)[4]، والتقدير: وقت قدوم الحاج، وأيضاً قولهم (خفوق النجم)[5]، والتقدير: وقت خفوق النجوم، وقولهم (جئتك خلافة فلان)[6]، والتقدير: وقت خلافة فلان، أمَّا النظير من الشِّعر العربيّ قول أوس بن حجر[7]:

على دُبُرِ الشَّهرِ الحَرامِ بأَرْضِنَا   وَمَا حَوْلَها جَدْبٌ سِنون تَلَمُّعُ

أمَّا مكيّ، فقد أيَّد ما جاء به أبو عليّ الفارسيّ، إذْ يرى أنَّ حجّة مَنْ كسر أنه جعله مصدر (أدبر) فينصبه على الظرف، والتقدير: ومن الليل فسبحه ووقت إدبار السجود، والمصادر تجعل ظروفاً على تقدير إضافة أسماء الزمان إليها، وحذفها اتِّساعاً[8]، وإلى ذلك ذهب صاحب الدُّر المصون، إذْ يرى أنَّ من كسر (إدبار) هي

---

(1) سورة ق، الآية: 40.

(2) أبو حيان، **البحر المحيط**، 128/8.

(3) الفارسيّ، **الحجّة**، 213/6، 214.

(4) المرجع نفسه، 214/6.

(5) المرجع نفسه، 214/6.

(6) المرجع نفسه، 214/6.

(7) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر، لم أجده في ديوانه، انظر: الفارسي، الحجة:370/2، وبلا نسبه عند ابن يعيش، شرح المفصل: 45/2.

(8) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 285/2، 286.

مصدر قام مقام ظرف الزمان، كقولهم (جئتك خفوق النجم، وخلافة الحجاج)[1]، وتبعهما أيضاً ابن عطيّة الأندلسيّ[2].

ومن الواضح أنَّ أبا عليّ الفارسيّ، عزَّز بالنظير مجيء المصادر ظروفاً على إرادة إضافة أسماء الزمان إليها وحذفها، كما مرَّ في الآية السابقة، إذْ جاء النظير من كلام العرب النثري (جئتك مَقْدِم الحاج)؛ أي وقت قدوم الحاج، فأضيف اسم الزمان إلى المصدر ثمَّ حذف، ومثل ذلك (خفوق النجم)، والتقدير: وقت خفوق النجم، وفي النظير الشِّعري كذلك أضيف الظرف إلى اسم الزمان (دبر الشهر)، والتقدير: وقت إدبار الشهر، وقراءة الفتح (أدبار) هي الأرجح عند الطبري[3].

ومن القضايا التي جاءت على المفعول فيه (ظرف الزمان)، ترك الظرف على ما يكون عليه في أكثر أمره ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: **(ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ _ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّه)**[4]. قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (يومُ لا تملكُ) بضم الميم، وقرأ باقي السبعة: (يومَ) بالفتح[5].

والوجه عند أبي عليّ الفارسيّ في قراءة من نصب (يومَ) أنَّ اليوم لمّا جرى في أكثر الأمر ظرفاً ترك على ما كان يكون عليه في أكثر أمره، وهو على التقدير في موضع رفع خبر المحذوف تقديره: (الجزاء يوم لا تملك)[6]، وساق على ذلك نظائر متفرّقة من القرآن الكريم منها قوله تعالى: **(وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ _ يَوْمَ يَكُونُ النَّاسُ كَالْفَرَاشِ الْمَبْثُوث)** [7].

([1]) السمين الحلبيّ، **الدُّر المصون**، 36/10.

([2]) ابن عطية الأندلسيّ، **المحرر الوجيز**، 58/8.

([3]) الطبري، جامع البيان، 474/21.

([4]) سورة الانفطار، الآيتان: 18-19.

([5]) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص674، أبو حيان، **البحر المحيط**، 429/8.

([6]) الفارسيّ، الحجّة، 383/6.

([7]) سورة القارعة، الآيتان: 3-4.

وقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ـ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿مِنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾ [2].

ويذهب مكيّ إلى أنَّه يجوز أن يكون تقدير النصب في (يوم) على أنَّه مرفوع في المعنى، كالقراءة الأولى، لكن لمَّا جرى النصب في أكثر الكلام ترك منصوباً في موضع الرفع وهو مذهب الأخفش[3].

والقراءة بالنصب على الظرفية، وهي حركة إعراب عند البصريِّين، ويجوز عند الكوفيِّين أن تكون حركة بناء، والنصب على رأي البصريِّين والكوفيِّين في محل رفع خبر والمبتدأ محذوف تقديره: (الجزاءُ يوم لا تملك) طبقاً لتقدير أبي حيَّان[4]، والنصب في (يوم) على الظرف، والمعنى: (الجزاءُ يوم)، فهو ظرف في معنى خبر الابتداء[5].

ويظهر ممَّا سبق، أنَّ الفارسيّ في توجيه قراءة من قرأ: (يومَ) يرى أنَّه كُثر مجيئهُ ظرفاً وترك على ما جاء به أكثره؛ أي أنَّه في أغلب أحواله منصوب على الظرف، وقد عزَّز ما ذهب إليه بالنظير من القرآن الكريم، إذْ جاءت كلمة (يوم) في النظائر القرآنيّة منصوبة وهي في موضع رفع، وكذلك كلمة (دون)، كما يرى الفارسيّ أنَّه لا يرفع كلمة (دون ذلك) أحد من العرب ولا من القرَّاء، وقراءة الرفع فيه أفصَح في كلام العرب كما يرى الطبري، وذلك أنَّ اليوم مضاف إلى (يفعل)، والعرب إذا أضافت اليوم إلى (تفعل)، أو (يفعل)، أو (أفعل) رفعوه[6].

---

(1) سورة الذاريات، الآيتان: 12-13.

(2) سورة الأعراف، الآية: 168.

(3) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 365/2.

(4) أبو حيان، **البحر المحيط**، 429/8.

(5) ابن عطيّة الأندلسيّ، **المحرر الوجيز**، 555/8.

(6) الطبري، جامع البيان، 184/24.

وممَّا ورد على المفعول فيه، الاتِّساع في الظرف ليصبح اسماً، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: **(**فَلَمَّا جَاء أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِّنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ**)**(1).

قرأ نافع والكسائي بفتح الميم (يَومَئذٍ)، وقرأ بــاقي الــسبعة بكــسر المــيم (يومِئذٍ)(2)، والوجه عند أبي عليّ الفارسيّ في قراءة من قرأ (من خزي يَومِئــذٍ) أن يوم في قوله (يَوْمِئذ) ظرف كَسَرتَ أو فتحت في المعنى إلاَّ أنَّه اتَّسع فيــه فجعلــه اسماً(3)، ويذكر نظائر على هذه القراءة من القرآن الكريم منها قوله تعالى: **(**بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**)**(4)، فأضيف المكر إليهما وإنَّما هو فيهما، وأيضاً قولــه تعــالى: **(**مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ**)**(5).

ويذهب ابن مجاهد إلى أنَّ من قرأ بالتنوين وأضاف: أنَّه أتى به على قيــاس ما يجب للأسماء(6)، أمَّا مكيّ فيرى أنَّ حجة من كسر أنَّه أجراه مجــرى الأســماء فخفضه لإضافة (الخزي) إليه ولم يبنوا يوماً لإضافته إلى (إذْ)؛ لأنَّــه لا يجــوز أن يُفصل من (إذ)(7)، وتبعه أيضاً ابن عطيّة الأندلسيّ(8).

ونخلص ممَّا سبق، إلى أنَّ الاتِّساع في الظرف وجعله اسماً عند مَــنْ فــتح (يومَئذٍ)، أو كسر جائز، وأيَّد ذلك أبو عليّ الفارسيّ من خلال النظائر القرآنيّة التــي اتُّسع فيها بالطرف فجعله (اسماً) كما هو في (مكر الليل والنهار)، و (فزع يومئــذٍ) ليكون النظير معزِّزاً لصحة التركيب القرآني الوارد في الآية القرآنية.

---

(1) سورة هــود، الآية: 66.

(2) ابن مجاهــد، **السبعة في القراءات**، ص336.

(3) الفارسيّ، **الحجّة**، 347/4.

(4) سورة سبأ، الآية: 33.

(5) سورة النمل، الآية: 89.

(6) ابن محاهــد، **الحجّة في القراءات السبع**، ص188.

(7) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهــا وحججهــا، 523/1.

(8) ابن عطيّة الأندلسي، **المحرر الوجيز**، 63/4.

2.2.2 ظرف المكان:

ومن قضايا المفعول فيه (ظرف المكان) الاتِّساع في الظرف وإسناد الفعـل إليه فيصير اسماً، وممَّا ورد على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاء ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاء لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[1].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر وابن عـامر وحمـزة: (لقد تقطّع بينكم) رفعاً، وقرأ نافع والكسائي: (بينَكم) نصباً[2]، وذهـب أبـو علـيّ الفارسيّ إلى أنَّ هذا الاسم استعمل على ضربين أحدهما أن يكون اسـماً متـصرفاً كالافتراق، والآخر: أن يكون ظرفاً، وقراءة الرفع (لقد تقطع بينُكم) هو الذي كـان ظرفاً ثمَّ استعمل اسماً[3]، وساق على جواز استعماله ظرفاً نظائر من القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿وَمِن بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾[4]، وقوله تعـالى: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾[5]، ومن خلال النظائر القرآنيّة عزَّز الفارسيّ مجيء (بينكم) اسماً، إذْ يقوِّي مجيئه اسماً دخول حرف الجرّ عليه كما سبق، زيادة إلى استعماله مجروراً كما في (هذا فـراق بيني وبينك)، ولمَّا استعمل اسماً في هذه المواضع جاز أن يسند إليه الفعل الذي هـو (تقطع) في قول مَنْ رفع[6].

وأيَّد مكيّ ما جاء به الفارسيّ، إذْ يرى أنَّ من رفع، جعل (البيت) اسماً غير ظرف فأسند الفعل إليه فرفعه به، ويقوِّي جَعْل (بين) اسـماً دخـول حـرف الجـرّ

([1]) سورة الأنعام، الآية: 94.

([2]) ابن مجاهـد، **السبعة في القراءات**، ص263.

([3]) الفارسيّ، **الحجّة**، 3/357، 358.

([4]) سورة فصّلت، الآية: 5.

([5]) سورة الكهـف، الآية: 71.

([6]) الفارسيّ، **الحجّة**، 3/358.

عليه[1]، وقراءة الرفع هي اتِّساع في الظرف وأسند الفعل إليه فصار اسماً[2]، وهي أجود عند الزَّجَّاج، ومعناها لقد تقطّع وصلكم والنصب جائز[3].

وأمَّا قراءة من قال (لقد تقطّع بينَكم) بالنصب ففيه مذهبان: أحدهما أنَّه أضمر الفاعل في الفعل، ودلَّ عليه ممَّا تقدَّم في قوله تعالى: **(وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاء)**[4]، والمذهب الآخر: انتصاب البين في قوله: (لقد تقطّع بينكم)، إذْ ذهب الفارسيُّ إلى أنَّ قوله: (لقد تقطع بينكم) إذْ نصب يكون معناه معنى المرفوع، فلمَّا جرى في كلامهم منصوباً ظرفاً تركوه على ما يكون عليه في أكثر الكلام؛ أي أنَّه فاعلٌ ترك منصوباً على حاله في الظرفيّة وجاز ذلك حملاً على أكثر أحوال الظرف[5]، وأورد على ذلك نظائر متفرّقة من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: **(يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ)**[6]، وكذلك قوله تعالى: **(وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ)**[7].

ووافق مكيّ أبا عليّ الفارسيّ، والقراءة عنده بالنصب كالقراءة بالرفع على أنَّ (بَيْنَا) اسم، لكنَّه لمَّا كَثُر استعماله ظرفاً منصوباً جرى في إعرابه في حال كونه غير ظرف على ذلك ففتح وهو في موضع رفع، والقراءتان عنده بمعنى واحد[8]، وسبقه إلى ذلك الفرَّاء، إذْ يرى أنَّ نصب (بينَكم) هو وجه الكلام، إذْ جُعِل الفعل لـِ (بين) وتُرِكَ منصوباً وهو في موضع رفع[9].

([1]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 441/1.

([2]) أبو حيان، **البحر المحيط**، 186/4.

([3]) الزَّجَّاج، **معاني القرآن وإعرابه**، 273/2.

([4]) سورة الأنعام، الآية: 94.

([5]) الفارسيّ، **الحجّة**، 360/3.

([6]) سورة الممتحنة، الآية: 3.

([7]) سورة الجن، الآية: 11.

([8]) الفرَّاء، **معاني القرآن**، 345/1.

([9]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 441/1.

وعلى هذا فإنَّ النظائر التي ساقها أبو عليّ الفارسيّ من القرآن الكريم وقراءاته على بقاء الظرف منصوباً اللَّفظ على حاله وهو في موضع رفع في قوله (تقطّع بينكم) جاءت معزِّزة لصحّة هذا التوجيه، إذْ جاء (يوم) في النظير القرآني (يومَ القيامة) منصوباً، وتُرِكَ على ما هو عليه، إلاَّ أنَّه في موضع رفع، وكذلك الحال في قوله: (ومنَّا دون ذلك) جاء الظرف (دون) منصوب اللَّفظ وهو في موضع رفع، وبذلك يكون النظير داعماً لصحّة التركيب الوارد في الآية الكريمة، ومطابقاً للمثال القرآني، ويذهب الطبري أنَّ القراءتين مشهورتين باتِّفاق المعنى، فبأيّهما قرأ القارئ فمصيب[1].

3.2.2 تقدُّم الظرف على عامله:

ومن قضايا المفعول فيه (ظرف الزمان) جواز تقدُّم الظرف على عامله وإنْ كان عامله معنى، أو كان العامل مضمراً، وذلك مثل ما ذكره الفارسيّ عند تعرُّضه لإعراب قوله تعالى: ﴿وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُم مِّنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾[2].

يرى الفارسيّ أنَّ الظروف تعامل معاملة خاصة من العوامل، ويتَّسع فيها كما لم يتَّسع في غيرها، ويذكر من ذلك أنَّه جاز الفصل بهما فيما لا يجوز لغيرها وهو الفصل بين النواسخ وأسمائها، وبين الفعل وفاعله، وأيضاً من ذلك جواز تقدُّم الظرف على عامله، وإنْ كان عامله معنى، أو كان العامل مضمراً[3]، ويعلِّق على الآية السابقة بقوله: إنَّه (يجوز أن يكون العامل من (المقبوحين)؛ لأنَّ فيه معنى فعل وإن كان الظرف متقدِّماً، كما أجاز (أكلَّ يوم لك ثوب)، ويجوز أنْ يكون العامل فيه مضمراً يدل عليه قوله (من المقبوحين)[4]، والنظير الوارد على هذا التوجيه قوله

---

(1) الطبري، جامع البيان، 419/9.

(2) سورة القصص، الآية: 42.

(3) الفارسيّ، **الحجّة**، 27/1، 28.

(4) المرجع نفسه، 28/1، 29.

تعالى: (الْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَنِ)[1]، فيكون يومئذ من صلة المصدر كما كان في التي قبلها، والحقُّ صفة والظرف الخبر ويجوز أن يكون يومئذ معمول الظرف وإنْ تقدَّم عليه[2].

ويذهب صاحب الدُّر المصون إلى أنَّ (يوم القيامة) فيه أوجه، أحدها أن يتعلَّق بـِ (المقبوحين) على أنَّ (ال) ليست موصولة واتَّسع فيه، أو أن يتعلَّق بمحذوف يفسِّره (المقبوحين)، أو يعطف على موضع (في الدنيا)؛ أي: واتبعناهم لعنة يوم القيامة، أو معطوفة على (لعنة) على حذف مضاف؛ أي ولعنة يوم القيامة[3]، وتبعه الشوكاني في هذا التوجيه[4].

وقد جاء النظير الذي ساقه أبو عليّ الفارسيّ من القرآن الكريم معزِّزاً لاتِّساع الظرف وانتصابه انتصاب المفعول به، بالإضافة إلى جواز تقدُّم المفعول فيه على عامله.

1.3.2 المفعول المطلق:

هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه، أو عدده، نحو:(ضَربتُ ضَرْباً، وسرتُ سيرَ زيدا، وَضَربْتُ ضَرْبَتين)، وينتصب المصدرُ بمثله، أي بالمصدر، نحو:(عجبتُ من ضَرْبَك زيداً ضَرْبَاً شديداً)، أو بالفعل، نحو:(ضربتُ زيداً ضَرْبَاً)، أو بالوصف، نحو:(أنا ضاربٌ زيداً ضَرْباً) [5].

وقد عرَّفه ابن هشام وتبعه المحدثون بأنَّه: "اسم يؤكِّد عامله، أو يبيِّن نوعه، أو عدده، وليس خبراً أو حالاً"[6]، وهو اسم منصوب ويكون مصدراً، وقيل يختصُّ

---

(1) سورة الفرقان، الآية: 26.

(2) الفارسي، الحجة: 1: 30.

(3) السمين الحلبيّ، **الدُّر المصون**، 679/8.

(4) الشوكاني، **فتح القدير**، 229/4، 230.

(5) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 169/2،170.

(6) ابن هشام، **أوضح المسالك**، 181/2.

بما فِعْله عام وقيل أعمّ منه وسمِّي مفعولاً مطلقاً؛ لأنَّه لم يقيَّد بحرف جر كـــالمفعول به، أو المفعول له، أو المفعول فيه، أو المفعول معه[1].

وسمِّي مفعولاً مطلقاً؛ لصدق المفعول عليه، غير مقيَّد بحرف جــرّ ونحـــوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنَّه لا يقع عليه اسم المفعول إلاَّ مقيَّداً كالمفعول بـــه، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له[2].

والمفعول المطلق اسم يؤكِّد عامله، فيفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك، أو يبيِّن نوعه؛ أي نوع العامل، فيفيد زيادة على التوكيد، أو يبـــيِّن عدده؛ أي عدد العامل، فيفيد عدّة مرَّات العامل زيادة على التوكيد[3].

1.1.3.2 النصب على المصدر (المفعول المطلق):

ومن القضايا التي وردت على النصب على المصدر(المفعول المطلق)، مـــا جاء في قوله تعالى: **(فَرَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ يَا قَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ الْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِي)**[4].

قرأ الجمهور (وعداً حسناً)[5]، ويذهب أبو عليّ الفارســـيّ إلـــى أنَّ نـــصب (وعداً) يحتمل أمرين: أحدهما أن يكون انتصاب الوعد بالمصدر، والثاني أن يكـــون انتصابه بأنَّه المفعول الثاني[6]، وأورد نظيراً من القرآن الكريم علـــى الوجـــه الأول قوله تعالى: **(إِنَّ اللّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ)**[7].

([1]) السيوطي، **الهـــمع**، 94/3.

([2]) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 169/2.

([3]) الأزهـــري، خالد بن عبدالله، (905هــــ)، (1421هــــ/2000م)، **شرح التـــصريح علـــى التوضيح**، تحقيق: محمَّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 490/1.

([4]) سورة طه، الآية: 86.

([5]) أبو زرعة، **حجّة القراءات**، ص461.

([6]) الفارسيّ، الحجّة، 60/2.

([7]) سورة إبراهـــيم، الآية: 22.

وأيَّد كثير من المفسِّرين والقرَّاء ما جاء به أبو علـــيّ الفارســـيّ، إذْ يـــرى العكبري أنَّ (وعداً) منصوب على المصدر والمفعول الثاني محذوف[1]، وتبعه أيضاً أبو حيَّان الأندلسيّ والذي يرى أنَّه يجوز نصب (وعداً) على المصدر[2]، وإلى ذلـــك ذهب السمين الحلبيّ[3]، وابن عطيّة الأندلسيّ[4].

ومن المعلوم أنَّ النظير الذي ساقه أبو عليّ الفارسيّ من القرآن الكريم علـــى انتصاب الوعد بالمصدر في الآية السابقة (ألم يعدكم ربكم وعداً حسناً)، جاء معزِّزاً لصحّة ما ذهب إليه، إذْ إنَّ الوعد في النظير القرآني (وعدكم وعد الحـــقِّ) انتـــصب بالمصدر، وكذلك الحال في قوله تعالى (وعداً علينا)، إذْ يرى العكبري أنَّ (وعـــداً) مصدر؛ أي وعدنا ذلك وعداً[5]، وبذلك يكون النظير داعماً لصحّة ما ذهـــب إليـــه الفارسيّ.

2.1.3.2 حذف عامل المفعول المطلق:

يجوز حذف عامل المفعول المصدر لقرينة لفظية، نحو: لِمَنْ قال: أيُّ ســـير سرت؟ وقد يحذف لقرينة معنوية، نحو: سعياً مشكوراً لمن سعى في مثوبة[6].

ومن قضايا المفعول المطلق، حذف عامل المفعول المطلق إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ، وممَّا ورد على ذلك قوله تعالى: **(**وَإِذ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ

---

(1) العكبري، **إملاء ما منَّ به الرَّحمن**، 125/2.

(2) أبو حيان، **البحر المحيط**، 318/6.

(3) السمين الحلبيّ، **الدُّر المصون**، 89/8.

(4) ابن عطيّة الأندلسيّ، **المحرر الوجيز**، 121/6.

(5) العبكري، أبي البقاء عبدالله بن الحسين، (1422هـــ/2001م)، **التبيان في إعراب القـــرآن**، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، ط1، ص585.

(6) السيوطي، الهـــمع: 105/3.

تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ)[1]، قـــرأ عاصـــم (معذرةً) بالنصب، وقرأ باقي السبعة (معذرةٌ) بالرفع[2].

وأرى أنَّ وجه النصب عند أبي عليّ الفارسيّ على تقدير (اعتذر معـــذرةً)، وقد ساق على قراءة النصب قول سيبويه "لو قال رجلٌ لرجلٍ معذرةً إلى الله وإليـــك من كذا وكذا لنصب"[3].

وقد أيَّد كثير من المفسِّرين والقرَّاء توجيه أبي عليّ الفارسيّ قراءة النـــصب على المصدر، إذْ يرى مكيّ أنَّ قراءة حفص (معذرةً) تكون بالنصب على المـــصدر كأنَّهم لمَّا قيل لهم: (لِمَ تعظون) قالوا: نعتذر من فعلهم اعتذاراً إلى ربكم، فكأنَّه خبر مستأنف وقوله فيهم[4]، وكذلك يرى صاحب الدُّر المصون أنَّ (معـــذرةً) منـــصوبة على المصدر بفعل مقدرٍ من لفظها تقديره نعتذر معذرةً[5]، وتبعه أبـــو زرعـــة[6]، وابن الجوزي[7].

وممَّا سبق، يظهر أنَّ قراءة النصب جائزة وموافقة للعربيّة، وأنَّ أبـــا علـــيّ الفارسيّ، قد علَّل هذه القراءة وأيَّدها بالنظير، وقد جاء النظير الذي ساقه أبو علـــيّ وهو قول سيبويه مؤيِّداً لقراءة النصب؛ لأنَّ النظير أيضاً حملها على اعتذر معذرةً، وبذلك يكون النظير معزِّزاً لصحة قراءة النصب، ويؤكِّد ذلك أيضاً قول الفرَّاء بـــأنَّ أكثر كلام العرب أن ينصبوا المعذرة، وقد آثر القرَّاء رفعها، ونصبها جائز[8].

ومن قضايا المفعول المطلق حذف عامل المفعول المطلق إذا جاء المـــصدر مؤكِّداً لغيره، وهو الواقع بعد جملة تحتملَهُ وتحتمل غيره، ومن ذلك ما جاء في قوله

([1]) سورة الأعراف، الآية: 164.

([2]) ابن مجاهـــد، **السبعة في القراءات**، ص296.

([3]) الفارسيّ، **الحجّة**، 481/1.

([4]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهـــا وحججهـــا، 481/1.

([5]) السمين الحلبيّ، **الدُّر المصون**، 495/5.

([6]) أبو زرعة، **حجّة القراءات**، ص300.

([7]) ابن الجوزي، **زاد المسير**، 277/3.

([8]) الفرَّاء، **معاني القرآن**، 398/1.

تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾[1]، قرأ عاصم: (قولَ الحقِّ) نصباً، وكذلك ابن عامر، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ونافع وحمزة والكسائي: (قولُ الحقِّ) رفعاً[2].

ويوجِّه أبو عليّ الفارسيّ قراءة من نصب (قولَ) على أنَّه منصوب بالمصدر، يدلّ على أحقُّ الحقّ، وساق على ذلك نظيراً قولك. هذا زيدُ الحقّ لا الباطل؛ لأنَّ قولك هذا زيدٌ عنده بمنزلة أحقُّ، فكأنَّك قلت: أحقُّ الحقّ وأحقُّ قول الحقّ[3].

ويذهب ابن خالويه إلى أنَّ الحجّة لمن نصب أنّه وجَّههُ إلى نصب المصدر كما يقول هذا قولاً حقاً، وقول الحق[4]، ووجه النصب أيضاً عند مكيّ أنَّه على المصدر، أعمل فيه ما دلّ عليه الكلام؛ لأنَّ قوله: (ذلك عيسى ابن مريم) يدلُّ على (أحق ذلك)، فكأنَّه قال أحقُّ قول الحق[5]، وكذلك هو وجه النصب عند ابن عطية الأندلسي[6]، أمَّا محمَّد محيسن، فيرى أنَّ من نصب اللازم على أنَّه مصدر مؤكّد لمضمون الجملة قبله وعامله محذوف تقديره: (أقول قول الحقِّ)[7].

ونخلص ممَّا سبق إلى أنَّ قراءة من نصب (قول) وجَّهها كثيرٌ من القرَّاء على المصدر، وأنَّ عامل المفعول المطلق محذوف، لمجيء المصدر مؤكداً لمضمون الجملة قبله، وقد عزَّز أبو عليّ الفارسيّ قراءة من نصب على المصدر بالنظير من كلام العرب النثري، إذْ جاء في النظير (الحق) منصوباً على المصدر، وعامل المفعول المطلق محذوفاً والتقدير (أحقُّ الحق)، وبذلك يكون النظير معزِّزاً

([1]) سورة مريم، الآية: 34.

([2]) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص409.

([3]) الفارسيّ، **الحجّة**، 202/5.

([4]) ابن خالويه، **الحجّة في القراءات السبعة**، ص238.

([5]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 88/2.

([6]) ابن عطية الأندلسي، **المحرر الوجيز**، 32/6.

([7]) محيسن، **الهادي**، 34/3.

لصحة التركيب الوارد في الآية القرآنية، وقراءة الرفع عند الطبري هـي الأرجح لإجماع القرَّاء عليها[1].

وأيضاً مما ورد على حذف عامل المفعول المطلق، إذا جاء المصدر مؤكداً لمضمون الجملة قبله، ما جاء على ذلك قوله تعالى: ﴿وَقِيلِهِ يَارَبِّ إِنَّ هَؤُلَاء قَوْمٌ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾[2]، قرأ عاصم وحمزة: (وقِيْلِهِ يا ربِّ) بكسر اللام، وقرأ باقي السبعة (قِيْلَه) بالنصب[3].

ووجه قراءة النصب عند أبي عليّ الفارسيّ: (وقِيْلَه يا ربِّ) على: (يقول قِيْلَةٌ)، فيدل انتصاب المصدر على فعله[4]، وأورد على ذلك نظيراً من الشِّعر العربيّ قول الشاعر كعب بن زهير[5]:

يَسْعَى الوشاةُ حَنَانَيْها وقِيْلَهَمُ ... إنَّكَ يا ابن أبي سُلْمى لَمَقْتُولُ

والقراءة البينة بالنصب عند النحاس من جهتين أحدهما أنَّ المعطوفَ على المنصوبِ يحسن أنْ يفرّق بينهما وإنْ تباعد ذلك؛ لانفصال العامل من المعمول فيه مع المنصوب، وذلك في المخفوض إذا فرّقت بينهما، والجهة الأخرى أنَّ أهل التأويل يفسِّرون الآية على معنى النصب، كما روى ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله تعالى:(وقَيْلَه يا رب)، فأخبر الله جلَّ وعزّ عن محمَّد **r**، وروى معمَّر عن قُتادة و (قيله يا رب): قال: قول النبي **r** إنَّ هؤلاء قوم لا يؤمنون، فالهاء في (قيله) عائدة على النبي **r**[6].

---

(1) الطبري، جامع البيان، 536/15.

(2) سورة الزخرف، الآية: 88.

(3) أبو زرعة، **حجّة القراءات**، ص655.

(4) الفارسيّ، **الحجّة**، 160/6.

(5) كعب بن زهير، (1414هـ/1994م)، **ديوانه**، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه حنَّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، ص: 37، وقد وردت في الديوان (قولهم) بدلا من(قيلهم).

(6) النحاس، **إعراب القرآن**، 123/4.

أمَّا مكيّ، فيوجِّه قراءة من قرأ (قَيْلَه) على النصب بالمصدر؛ لأنَّه قال: يقول (قَيْلَة)[1]، وهي كذلك عند أبي حيَّان الأندلسي[2].

ونخلص ممَّا سبق، إلى أنَّ أبا عليّ الفارسيّ قد عزَّز قراءة النصب وتوجيهه لهذه القراءة بالنصب على المصدر، وعامل المفعول المطلق محذوف، بالنظير من الشِّعر العربيّ، إذْ جاءت (قيلهم) في قول كعب بن زهير منصوبة على المصدر كما هو الحال في الآية السابقة ليكون النظير داعماً لصحة التركيب الوارد في الآية الكريمة، والقراءتان مشهورتان عند الطبري صحيحتا المعنى فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب[3].

2.3.2 المفعول له (لأجله):

وهو عند سيبويه ما ينتصب من المصادر؛ لأنَّه عذرٌ لوقوع الأمر، فانتصب لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسير لما قبله لِمَ كان؟[4]، وهو جواب (لَمِه) وذلك قولك: (فعلت كذا مخافة الشر)[5]، وهو المصدر المعلل لحدثٍ شاركه وقتاً وفاعلاً، نحو: (قمْت إجلالاً لك)[6].

وعلى هذا، فالمفعول له ما اجتمع فيه أربعة شروط، وقيل خمسة[7]:

1- أن يكون مصدراً.
2- أن يكون مذكوراً للتعليل.
3- أن يشارك الحدث في الزَّمن.
4- أو يشارك الحدث في الفاعل؛ أي يكون فاعل الحدث والمصدر واحداً.

---

(1) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 262/2.
(2) أبو حيان، **البحر المحيط**، 30/8.
(3) الطبري، جامع البيان، 663/20، 664.
(4) سيبويه، **الكتاب**، 367/1.
(5) ابن يعيش، **شرح المفصل**، 52/2.
(6) ابن هشام، **قطر النَّدى وبل الصدى**، ص374.
(7) السامرائي، **معاني النَّحو**، 222/2.

وممَّا جاء في هذه الدِّراسة على المفعول لأجله وعلَّله أبــو علــيّ الفارســيّ بالنظير ما ورد في قوله تعالى: (فلما أنجاهم إذا هم يبغون في الأرض بغير الحــق يأيها الناس إنما بغيكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا ثم إلينا مرجعكم فننبئكم بما كنتم تعملون[1]، قرأ حفص عن عاصم: (متاعَ الحياة الدنيا) نصباً، وقرأ بــاقي الــسبعة (متاعُ) بالرفع[2].

ووجه النصب عند أبي عليّ الفارسيّ على أنَّه مفعولٌ له، وأضــمر الفعــل تبغون، والتقدير (تبغون متاع الحياة الدنيا)[3]، وأورد على هذا التوجيه نظيــراً مــن القرآن الكريم قوله تعالى: (إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون) [4]، والتقدير:(مقتكم إذْ تُدعون إلى الإيمان فتكفرون) ففيه معنى المفعول لأجله لكن جاء مجــرورا بحــرف الجر.

أمَّا مكيّ، فيذهب إلى أنَّ مَنْ نصب أعمل فيه البغي على أنَّه مفعول بــه؛ أي إنَّما بغيكم على أنفسكم من أجل متاع الحياة الدنيا؛ أي يبغي بعــضكم علــى بعــض لأجل متاع الحياة الدنيا، و (على) متعلقة بـِ (البغي) فــي صــلته، وخبــر البغــي محذوف تقديره: (إنما بغيُ بعضكم على بعــضٍ لأجــل طلــب الــدنيا مــذموم أو مكروه)[5]، وإلى هذا ذهب السمين الحلبيّ[6].

ولعلَّ النظير المستعمل من القرآن الكريم ما ذهب إليه الفارسي فــي توجيــه قراءة النصب على المفعول لأجله، إذ جاء في النظير معنى المفعول لأجله، ولكــن جاء مجرورا بحرف الجر والتقدير:(مقتكم إذْ تدعون إلى الإيمــان فتكفــرون)، أي

([1]) سورة يونس، الآية: 23.

([2]) ابن مجاهــد، **السبعة في القراءات**، ص335.

([3]) الفارسيّ، **الحجّة**، 268/4.

([4]) سورة الشعراء، الآية: 72.

([5]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهــا وحججهــا، 516/1.

([6]) السمين الحلبيّ، **الدُّر المصون**، 174/6، انظــر: الــسامرائي، خليــل إبراهــــيم حمُّــودي، (1427هـــ_ 2006م)، قراءة زيد بن علي دراسة نحوية ولغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1، ص:131.

لأجل دعوتكم إلى الإيمان ولعلَّ هذا لايختلف عن التركيب الوارد في الآية القرآنية موطن الشاهد.

3.3.2 المفعول معه:

هو المفعول المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع، وإنَّما ينتصب إذا تضمَّن الكلام فعلاً، نحو قولك: (ما صنعت وإيَّاك)، (وما زلت أسير والنيل)[1]، وهو اسم فضلةٌ بعد واو أُريد بها التَّنصيصُ على المعيّة مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه ومعناه[2].

وللاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما معناه ثلاث حالات[3]:

1- يجب نصبه على المفعولية، وذلك إذا كان العطف ممتنعاً لمانع معنوي أو صناعي، فالأول كقولك: (لا تنهَ عن القبحِ وإتيانَهُ)؛ وذلك لأنَّ المعنى على العطف (لا تنهَ عن القبح وعن إتيانه)، وهذا فيه تناقض، أمَّا المانع الصناعي فلا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلاَّ بإعادة الخافض، كقوله تعالى: (وعليها وعلى الفلك تحملون) [4].

2- أن يترجَّح المفعول معه على العطف، وذلك نحو قولك: (كن أنت وزيداً كالأخ).

3- أن يترجَّح العطف ويضعف المفعول معه، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف في اللَّفظ، ولا ضعف في المعنى، نحو: (أقام زيدٌ وعمرو)؛ لأنَّ العطف هو الأصل ولا مضعّف له فيترجَّح.

([1]) الزمخشري، محمود بن عمر، (د.ت)، **المفصَّل في علم العربية**، نشر دار الجيل، بيروت، ط2، ص89، وانظر: ابن يعيش، **شرح المفصّل**، 48/2، الأنصاري،، **أوضح المسالك**، 339/2.

([2]) ابن هشام، **قطر الندى وبل الصدى**، ص382.

([3]) المرجع نفسه، ص384 وما بعدها.

([4]) سورة المؤمنون، الآية: 22.

وممَّا ورد من قضايا المفعول معه في هذه الدِّراسة، ما جاء في قوله تعالى: (واتل عليهم نبأ قوم نوح إذ قال لقومه يا قوم إن كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فعلى الله توكلت فأجمعوا أمركم وشركاءكم ثم لايكن أمركم عليكم غمة ثم اقضوا اليّ ولا تنظرون) [1].

جاء في الكشاف قرأ الحسن: (وشركاؤكم) بالرَّفع عطفاً على الضمير المتَّصل، وقُرئ (شركاءَكم) نصباً[2]. ويوجِّه الفارسيّ قراءة النصب على أن يكون انتصاب الشركاء على أنَّه مفعول معه؛ أي أجمعوا أمركم مع شركاءكم[3]، وساق على ذلك نظائر متفرِّقة من كلام العرب النثري مثل قولك: (استوى الماء والخشبة)[4]، و (جاء البرد والطيالسة)[5]، ويدلّك على جواز ذلك أنَّ الشركاء فاعله في المعنى، كما أنَّ الطيالسة كذلك[6].

وذكر ابن يعيش في شرح المفصَّل أنَّ القرَّاء السبعة أجمعوا على قطع الهمزة وكسر الميم (أَجمِعوا)، فذهب قوم إلى أنَّه من باب المفعول معه؛ وذلك لأنَّه لا يجوز أن يعطف على ما قبله؛ لأنَّه لا يقال أجمعت شركائي، وإنَّما يقال: (جَمَعْتُ شركائي، وأَجْمَعْتُ أمري)، فلمَّا لم يجز في الواو العطف جعلوها بمنزلة (مع) مثل: (جاء البرد والطيالسة)[7]، وذهب السمين الحلبيّ إلى أنَّ النصب على أنَّه مفعول معه[8]، وتبعه ابن عطيّة الأندلسيّ[9]، والطوسي[10].

([1]) سورة يونس، الآية: 71.

([2]) الطبري، جامع البيان، 231/12.

([3]) الفارسي، **الحجّة**، 61/4.

([4]) المرجع نفسه، 61/4.

([5]) المرجع نفسه، 61/4.

([6]) المرجع نفسه، 61/4.

([7]) ابن يعيش، **شرح المفصَّل**، 50/2.

([8]) السمين الحلبيّ، **الدُّر المصون**، 241/6.

([9]) ابن عطية الأندلسي، **المحرِّر الوجيز**، 505/4.

([10]) الطوسي، أبو جعفر محمَّد بن الحسن، (1309هـ)، **التبيان في تفسير القرآن**، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، 409/5.

ويبدو أنَّ النظير الذي أورده الفارسيّ من كلام العرب النثري علــى توجيــه النصب في قراءة من قرأ (شركاءَكم) على أنَّها مفعول معه، جاء معزِّزاً لصحة مــا ذهب إليه، إذْ جاءت (الخشبة) في النظير مفعولاً معه، وكذلك (الطيالسة)؛ إذْ يمكن القول إنَّ رجحان المعية على العطف في الآية القرآنيــة، لأنَّ ضــمير الرفــع (واو الجماعة) لم يأتِ مؤكَّداً بضمير منفصل، زيادة على أنَّ الفعل لايصلح للتسلط علــى ما بعد الواو. وقراءة النصب هي الصَّواب عند الطبري؛ لأنَّها في المصحف بغيــر واو، ولإجماع القرَّاء على القراءة بها[1].

لقد مرَّ معنا في هذا الفصل اعتماداً على المادَّة المتوافرة في كتاب (الحجّة)، العديد من المسائل النَّحويّة التي تُعدُّ من مكمِّلات العمليّة الإسناديّة، ومن هذه المسائل ما يقع تحت باب المفاعيل، إذْ توافر العديد من النَّظائر، سواء من القــرآن الكــريم وقراءاته، أو من الشِّعر العربيّ الفصيح وكلام العرب النَّثري، على أبواب المفاعيل، إذْ نجد أنَّ أنَّ المسائل التي ذكرها أبو علي الفارسي على هذا الباب لاتكاد تخلو من النظائر التي وجَّه بها التراكيب القرآنية، فنجده يقدِّم النَّظائر العديدة ليدعم صحّة مــا يذهب إليه، حتَّى لو انفرَد وحده بهذه المسألة دون غيره من العلماء.

أمَّا المفعول فيه ظرفا الزمان والمكان، فإنَّ المادَّة التي توافرت عليــه فــي كتاب الحجة جاءت عديدة ومتنوعة، إلاَّ أنَّ ما علَّله بالنظير كان محــدوداً، فأغلــب المسائل قام على توجيهها دون تعزيزها بالنظير، وذلك هو حال المفعــول المطلــق أيضاً.

أمَّا المفعول معه والمفعول لأجله، فإنَّ المسائل الواقعة تحت هــذين البــابين قليلة، زيادةً على أنَّ أغلب التوجيهات التي وردت حول هذين البابين وجّهــت دون الاستناد إلى النَّظير.

ويتَّضح لنا من ذلك أنَّ أبا عليّ الفارسيّ قد اعتمد كثيراً على النظيــر فــي باب المفاعيل؛ ليعزِّز آراءه وتوجيهاته للتراكيب القرآنيّة، حتَّى نكاد نجد أنَّ مصطلح النظير ناضج عنده ولم يكن مقلاً في استعماله، بل اتَّكأ عليــه كثيــراً فــي كتابــه (الحجّة).

([1]) الطبري، جامع البيان، 231/12.

الفصل الثالث

المحمول على المفاعيل والمشبَّه بها

سأعرضُ في هذا الفصلِ اعتماداً على مادة (كتاب الحجة)، العديد من المسائل النَّحوية التي تُعدُّ في جوهرها من مكمِّلات العمليّة الإسناديّة للتركيب، ومنها المحمول على المفاعيل والمشبه بها، وقد توافر لدينا مسائل عديدة داخلة في نطـــاق المحمـــول على المفعول به منها: النِّداء والاختصاص والاستثناء، أمَّا المشبه بالمفعول به، فثمَّـــة مسائل عديدة على الحال تستوجب الوقوف عليها،، وسنقف على ما توافر لـــدينا مـــن المسائل الداخلة في نطاق هذا الباب في ثنايا هذه الدِّراسة.

وسنعمد إلى البحث في ثنايا الأبواب سالفة الذِّكر، عن أثر النظير في توجيـــه التراكيب القرآنيّة الواردة فيها، وذلك حسب ما توافر لدينا من المسائل التركيبيّة التـــي تنضوي تحت فكرة الدِّراسة، التي سنأتي على ذكرها عند عنوان كل باب منها.

1.3 المحمول على المفعول به:

يتناول الباحث بعض المسائل المتعلِّقة بالنِّداء، كحـــذف أداة النِّـــداء، وحـــذف المنادى، وكذلك الاختصاص، والاستثناء وأنواعه، وأحكام المستثنى بـــ (إلاَّ) و(غير).

1.1.3 النِّداء:

النِّداء من الأساليب النَّحويّة كثيرة الدوران في كلام العرب، ويميـــل جمهـــور النُّحاة إلى أنَّ أسلوب النِّداء يدخل في باب المنصوبات، وهو نوع من المفعـــول بـــه؛ وذلك أنَّهم فسَّروا أنَّ العامل في المنادى فعل محذوف، فقولك: (يا محمَّد) يـــراد بـــه (أدعو محمَّداً)، فكأنَّ أداة النِّداء (الياء) هي عوض عن الفعل (أدعـــو) وهـــذا الفعـــل مضمرٌ متروك إظهاره.

النِّداء لغةً: ورد في اللِّسان (ناداه، ونادى به، وناداهُ مناداةً، ونداءً؛ أي صــاح به)[1].

وفي الاصطلاح: "هو في الصناعة: تصويتك بمن تريد إقباله عليك لتخاطبـه، والمأمور بالنِّداء ينادى ليخاطبهُ الآمر، فصار كأنَّه المنادى"[2].

أمَّا سيبويه في حديثه عن النِّداء، فيقول: "اعلم أنَّ النِّداء كلّ اسم مضاف فيـه، فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفع، وهــو فــي موضــع منصوب"[3]، وجاء في شرح المفصَّل "اعلم أنَّ المنادى عند البصريين أحد المفعولات، والأصل في كل منادى أنْ يكونَ منصوباً"[4].

1.1.1.3 حذف المنادى:

النِّداء أسلوب يكثر استعماله في العربيّة؛ لذلك يكثر تعرُّض عناصره للحــذف، فيحذف حرف النِّداء كثيراً، وهذا الحذف تجيزه القوانين اللُّغويّة، أمَّا الحديث عن حذف المنادى، فلم يقفوا عليه كثيراً؛ لأنَّ مسألة حذف المنادى هي من القليل النَّادر، أو مــا يسمُّونه بالخروج عن القاعدة.

يقول ابن يعيش:" اعلم أنَّهم كما حذفوا حرف النِّداء لدلالة المنادى عليه، كذلك أيضاً قد يحذفون المنادى؛ لدلالة حرف النِّداء عليه، فمن ذلك قولهم: (يا بــؤس لزيــد المراد، يا قوم بؤس لزيد)"[5].

ومن المسائل التي وردت على حذف المنادى، لدلالة حرف النداء عليــه مــا ورد في قوله تعالى: (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا

([1]) ابن منظور، **لسان العرب**، (ندى)، 229/14.

([2]) الكفوي، **الكليَّات**، 364/4.

([3]) سيبويه، **الكتاب**، 182/2.

([4]) ابن يعيش، **شرح المفصَّل**، 127/1.

([5]) المرجع، نفسه، 2: 24.

تَعْلَنُونَ﴾[1]، قرأ الكسائي: (ألَا) بتخفيف لام الألف ووقف علــى (ألَــا يَــا)، ثــمَّ ابتــدأ (اسْجُدُوا)، وقرأ باقي السبعة بتشديد اللام:(ألَّا يَسْجُدُوا) [2].

ووَجْهُ قراءة الكسائي بالتخفيف عند أبي عليّ الفارسيّ على معنى: ألا يا قــوم، أو يا مسلمون اسجدوا لله الذي يخرج الخبءَ في السموات والأرض، ووجــه دخــول حرف التنبيه على الأمر، أنَّه موضع يحتاج فيه إلى استعطاف المأمور لتأكيد ما يؤمر به عليه، كما أنَّ النِّداء موضوع يحتاج فيه إلى استعطاف المنادى له من إخبارٍ وأمــرٍ أو نهي، والمنادى عنده محذوف[3]، وساق على ذلك نظائر متفرِّقة من الشِّعر العربيّ، منها قول الشَّاعر[4]:

يَــا لَعْنَــةُ اللهِ والأَقْــوَامِ كُلِّهِــمِ والصَّالِحِيْنَ عَلى سَمْعَان مِنْ جَارِ

والشَّاهد في البيت حذف المدعو لدلالة حرف النِّداء عليه، والمعنى يا قــوم، أو ويا هؤلاء، لعنة الله على سمعان، لذا نرفع (لعنةُ) بالابتداء، ولو أوقع النِّــداء عليهــا لنصبها[5].

وأيضاً قول الشَّاعر[6]:

وَقَالَتْ ألا يا اسْمع نعِظْــكَ بِخُطَّــةٍ فقلتُ سَمِعْنا فانطقي وأصيبي

والشاهد في البيت حذف المنادى، والتقدير(وقالت يا هذا اسمع)، حُذِفَ المنــادى لدلالة حرف النداء عليه، وإنَّما اختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر؛ لأنَّ المنادى

([1]) سورة، النمل، الآية:25.

([2]) أبو حيان، **البحر المحيط**، 65/7.

([3]) الفارسيّ، الحجة: 5: 383، 384.

([4])البيت من البسيط، بلا نسبة عند سيبويه، **الكتاب**، 219/2؛ انظر: ابن الأنبــاري، **الإنــصاف**، ص99.

([5]) سيبويه، **الكتاب**، 219/2.

([6]) البيت للنمر بن تولب. انظر: العكلي، النمر بن تولــب، (2000م)، **ديوانــه**، جمــع وشــرح وتحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر - بيــروت، ط1، ص45. وورد بــلا نــسبة عنــد: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص: 1: 102.

مخاطباً والمأمور مخاطب، فحذفوا الأول من المُخاطَبَين اكتفاءً بالثاني، وإنْ كان هـذا المنادى، إنما يقدَّر محذوفاً إذا ولي حرف النداء فعل أمر[1].

وقد أيدَّ بعض النُّحاة والمفسِّرين قراءة التخفيف على حذف المنـادى، فيـذهب مكيّ إلى أنَّ قراءة الكسائي بتخفيف (ألا) أنَّه جعلها استفتاحاً وما بعـدها منـادى قـد حذف من الكلام لدِلالة النِّداء حرف (الياء) عليه، والمعنى (ألا يا هؤلاء اسـجدوا)[2]، وعند ابن يعيش أنَّ من خفَّف جعلها تنبيهاً ونداء، والتقدير (يا هؤلاء اسجدوا)[3].

وعلى هذا، فإنَّ توجيه الفارسيّ لقراءة الكسائي بالتخفيف علـى أنَّ المنـادى محذوف، أيَّده في ذلك كثير من النُّحاة والمفسِّرين، بالإضافة إلى ذلـك، فإنَّـه عـزَّز صحة هذا التركيب بالنظير الشِّعري، إذْ جاء المنـادى فـي النظيـر الأول محـذوفاً وتقديره: (يا هؤلاء لعنة الله على سمعان)، وفي النظير الثاني أيضاً حـذف المنـادى والتقدير (ألا يا هذا اسمع)؛ ليكون النظير معزِّزاً لجواز حذف المنادى لدلالة حـرف النِّداء عليه، وذهب الطبري إلى أنَّهما قراءتان- التشديد والتخفيف- مستفيضتان فـي قراءة الأمصار، قد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القرأة مع صحة معنييهما[4].

2.1.1.3 **حذف أداة المنادى**:

يرد حذف حرف النِّداء في كلام العرب كثيراً، ويذهب ابن عقيل إلـى أنَّـه لا يجوز حذف حرف النِّداء مع المندوب، ولا مع الضمير، ولا مع المستغاث، وأمَّا غير هذه المواضع، فإنَّه يحذف جوازاً، فنقول: في (يا زيدُ أقبل): (زيدُ أقبل)، وفـي (يـا عبدالله اركب): (عبدالله اركب)[5].

([1]) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**: 1: 102.

([2]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهـا وحججهـا، 158/2.

([3]) ابن يعيش، **شرح المفصَّل**، 24/2؛ وانظر: السمين الحلبي، **الدُّر المصون**، 598/8.

([4]) الطبري، **تفسير الطبري**، 41/18.

([5]) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 256/3، 257.

وتحذف أداة النداء إذا كان في النداء معنى الدعاء والتضرع، ومما ورد على ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ وَاللّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[1]، قرأ حمزة والكسائي: (والله ربَّنا) بالنصب، وقرأ باقي السبعة بالكسر[2].

والوجهُ في قراءة النصب عند الفارسيّ أنَّ فيها معنى الدُّعاء والخضوع؛ لاسيَّما عند حذف ياء النِّداء، بالإضافةِ إلى ذلك أنَّه فصل بالاسم المنادى بين القسم والمقسم عليه بالنِّداء والفصل لا يمتنع، وقد فُصِلَ بالمنادى بين الفعلِ ومفعوله[3]، وساق على حذف حرف النَّداء وعلى الفصل بالمنادى بين القسم والمقسم عليه نظيراً من القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ﴾[4].

ويرى النحاس أنَّ مَنْ نصب فعلى النَّداء[5]، و (الله ربَّنا) بالنصب؛ أي (يا ربنا) على النِّداء وحجته أنَّ الآية ابتدأت بمخاطبة الله إيَّاهم إذْ قال للذين أشركوا (أين شركاؤكم)، فجرى جوابهم إيَّاه على نحو سؤاله لمخاطبتهم إيَّاه، فقالوا: (والله ربَّنا) بمعنى والله يا ربَّنا ما كنَّا مشركين، فأجابوه مخاطِبين له كما سألهم مُخَاطَبين[6]، وفصل بالمنادى بين القسم وجوابه؛ وذلك حسن لأنَّ فيه معنى الخضوع والتضرُّع[7].

ويظهر ممَّا سبق، أنَّ قراءة النَّصب هي صحيحة من الناحية الإعرابيّة، كما أنَّها منسجمة في المعنى مع سياق الآية القرآنيّة؛ لأنَّ فيها معنى الخضوع والتضرُّع والاستغاثة، فحُذِفتْ أداةُ النِّداء؛ وذلك لأنَّ المخاطب هو الله عزَّ وجل، فكان الحذف أبلغ، وقد عزَّز الفارسيّ صحة هذا التركيب الوارد في الآية بالنظير من القرآن الكريم

---

(1) سورة الأنعام، الآية: 23.

(2) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص254.

(3) الفارسيّ، **الحجّة**، 291/3.

(4) سورة يونس، الآية: 88.

(5) النحاس، **إعراب القرآن**، 61/2.

(6) أبو زرعة، **حجّة القراءات**، ص244.

(7) محيسن، **الهادي**، 185/2.

وقراءاته، إذْ حذفت أيضاً أداة النِّداء في النظير في قوله (ربنا ليضلوا)؛ لأنَّ فيه معنى الدُّعاء والخضوع، وبذلك يكون النظير موافقاً للمثال القرآني السابق.

ومن القضايا التي وردت على حذف أداة النداء أيضاً إذا كان في النداء معنـــى الدعاء والتضرع، و ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيدِيهِمْ وَرَأَوْاْ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّواْ قَالُواْ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾[1]. قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ ونافع وابن عامر، وعاصم: (لئن لم يرحمنا ربُّنا ويغفر لنا) بالياء والرفع، وقرأ حمزة والكسائي: (لئن لم ترحمنا ربَّنا وتغفر لنا) بالتاء ونصب ربَّنا [2].

ويذهب الفارسيّ إلى أنَّ حجّة من قرأ بالتاء أنَّه يخاطب الله سبحانه وتعالى، و (ربَّنا) منصوب على النِّداء، إلاَّ أنَّ حرف النِّداء محذوف وحَذْف حرف النِّداء ورد في القرآن كثيراً[3]، وأورد على حذف حرف النِّداء نظائر متفرِّقة من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالاً فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّواْ عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ﴾[4]، وأيضاً قوله تعالى: ﴿رَّبَّنَا إِنِّي أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾[6].

ويوجِّه ابن خالويه القراءة بالنصب على أنَّ (ربَّنا) اسم منصوب على النِّـــداء المضاف وتقديره (يا ربّنا)[7]، ومن قرأ بالتاء فهي على الخطاب لله جلَّ ذكره، وفيـــه

([1]) سورة الأعراف، الآية: 149.

([2]) ابن مجاهـــد، **السبعة في القراءات**، ص294.

([3]) الفارسي، **الحجّة**، 89/4.

([4]) سورة يونس، الآية: 88.

([5]) سورة إبراهـــيم، الآية: 37.

([6]) سورة آل عمران، الآية: 194.

([7]) ابن خالويه، **إعراب القراءات**، 208/1.

معنى الاستغاثة والتضرُّع والابتهال في السؤال والدُّعاء، و(ربّنا) منصوب على النِّداء وهذا أبلغ في الدُّعاء والخضوع وحذفت الياء؛ لأنَّ فيه دعاء[1].

ونخلص ممَّا سبق إلى جواز حذف حرف النِّداء، حيث يكون الدُّعاء والخضوع؛ لأنَّ ذلك أبلغ، وقد عزَّز الفارسيّ جواز حذف حرف النداء من خلال النظائر القرآنيّة، إذ حذف حرف النِّداء في النظائر السابقة جميعها؛ لأنَّ فيها مواضع ابتهال وسؤال ودعاء وخضوع لله عزَّ وجل، كما حذف في المثال القرآني، وعلى ذلك يكون النظير مطابقاً للمثال القرآني، والقراءة بحذف النِّداء قراءة حسنة؛ لأنَّ فيها معنى الاستغاثة والتضرُّع[2].

3.1.1.3 المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم:

إذا أُضيف المنادى إلى ياء المتكلِّم: فإمَّا أن يكون صحيحاً، أو معتلاً، وأنَّ المعتلّ تفتح فيه الياء سواء كان معتلاً بالألف أو بالياء، وإن كان المنادى صحيحاً جاز فيه خمسة أوجهٍ[3]:

1- حذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة، نحو: (يا عبدِ).
2- إثبات الياء الساكنة، نحو: (يا عبدي).
3- قلب الياء ألفاً وحذفها، والاستغناء عنها بالفتحة، نحو: (يا عبدَ).
4- قلبها ألفاً وإبقاؤها، وقلب الكسرة فتحة، نحو: (يا عبدا).
5- إثبات الياء محركةً بالفتح، نحو: (يا عبديَ).

ومن قضايا المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم حذف الياء والاستغناء عنها بالكسرة، وورد ذلك في التنزيل كثيراً، ومن ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ

---

(1) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 477/1، انظر: المشهداني، حمودي زين الدين،(1427هـ _2006م)، قراءة حمزة بن حبيب الزيات دراسة نحوية وصرفية، دار الكتب العلمية بيروت_ لبنان، (ط1)' ص:71.
(2) النحاس، **إعراب القرآن**، 61/2.
(3) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 274/3، 275.

وَكَانَ فِي مَعْزِلٍ يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا)[1]، روى أبو بكر عن عاصم: (يا بنيَّ اركب معنا) مفتوحة الياء، وقرأ باقي السبعة: (يا بنيِّ) مضافة بكسر الياء[2].

قال أبو عليّ: إنَّ الكسر في الياء الوجه في قوله (يا بنيِّ) وذلك أنَّ اللام في (ابن) ياءٌ أو واو حذفت من (ابن)، وإذا حُقرت ألحقت يا التحقير فلزم أن تُرد اللام التي حُذفت وإذا رددتها، وأضفت إلى نفسك اجتمعت ثلاث ياءات، الأولى منها للتحقير، والثانية لام الفعل، والثالثة للإضافة، فنقول (يا بنيِّي)، فإذا ناديت جاز فيها وجهان: الأول إثبات الياء الثانية، وحذف التي للإضافة وإبقاء الكسرة دالة عليها، وهذا الوجه هو الجيد؛ لأنَّ الياء ينبغي أن تُحذف في هذا الموضع لمشابهتها للتنوين لما بينهما من المقاربة[3]، وساق على ذلك نظيراً من كلام العرب النَّثري وهو قولك (يا بنيِّ أقبل)[4]، فحذفت الياء وبقيت الكسرة دالة عليها.

وأيَّد مكيّ ما جاء به أبو عليّ الفارسيّ في قراءة من شدَّد الياء وكسرها، حيث يرى أنَّ عليه أكثر القرَّاء وهو الاختيار؛ لأنَّ الأصل فيه ثلاث ياءات، الأولى للتحقير، والثانية هي لام الفعل، والثالثة ياء الإضافة التي ينكسر ما قبلها، فأُدغمت ياء التصغير في لام الفعل وكُسِرَتْ وحُذِفَت ياء الإضافة للثقل وبقيت الكسرة تدلّ على ياء الإضافة؛ لأنَّ حذف الياء والإضافة في النِّداء قوي وجائز[5]، وإلى هذا ذهب ابن عطية الأندلسيّ[6].

ويظهر ممَّا سبق أنَّ النظير الذي ساقه أبو عليّ الفارسيّ من كلام العرب النَّثري على قراءة من حذف ياء المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم وإبقاء الكسرة دالة عليها، جاء معزِّزاً لصحة هذه القراءة، إذْ حذفت الياء في النظير (يا بنيِّ) وبقيت

([1]) سورة هود، الآية: 45.
([2]) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص334.
([3]) الفارسيّ، **الحجّة**، 335/4.
([4]) المرجع نفسه، 335/4.
([5]) القيسي، الكشف، ص:529/1.
([6]) ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز: 176/3.

الكسرة للدِّلالة عليها، وعلى ذلك يكون النظير موافقاً للمثال القرآني، وهذا الوجه هــو الجيِّد؛ لأنَّ أكثر القرَّاء عليه.

ومن القضايا التي وردت على المنادى المضاف إلى يــاء المــتكلِّم، إذا جــاء المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء، نحو: (يا غلامَ غلامي) لمْ يجزْ فيــه إلاَّ إثبــات الياء مفتوحة أو ساكنة إلاَّ إن كان(ابن أم)، أو (ابن عم)، فيجوز فيهما أربع لغات[1]:

1- كسر الميم كقولك: يا ابن أمِّ.

2- فتح الميم، وقد قرأ السبعة بها في قوله **(قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي)**[2].

3- إثبات الياء.

4- قلب الياء ألفاً، كقول أبي النجم العجلي:

يا ابنةَ عما لا تلومي واهجعي

وممَّا جاء على المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلِّم، ما ورد في قوله تعــالى: **(قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي فَلاَ تُشْمِتْ بِيَ الأعْدَاء وَلاَ تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)**[3]، قرأ ابن كثير، ونافع وأبو عمرو وحفص: (قال ابن أمَّ) نصباً، وقرأ ابــن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: (قال ابنَ أمِّ) بكسر الميم[4].

وحجة من قرأ (يا ابن أمِّ) بكسر الميم عند الفارسي أنَّ سيبويه قال:" وقد قالوا أيضاً: يا بن أمِّ ويا بن عمِّ، كأنَّهم جعلوا الأول والآخر اسماً واحداً ثمَّ أضافوا كقولــك: يا أحد عشر أقبلوا[5]، وإن شئت قلت حذفوا هذه الياء لكثرة هذا في كلامهم"، وعلــى

(1) ابن هــشام، **شرح قطر النَّدى وبلّ الصَّدى**، ص344-345.

(2) سورة الأعراف، الآية: 150.

(3) سورة الأعراف، الآية: 150.

(4) ابن مجاهــد، **السبعة في القراءات**، ص295.

(5) الفارسيّ، **الحجّة**، 90/4، 91؛ وانظر: سيبويه، **الكتاب**، 214/2.

ذلك قال أبو النَّجم العجليّ[1]:

يا بْنَتَ عمَّا لا تلومي واهْجَعي

والشَّاهد فيه حذف الياء في قوله (عمَّا)؛ وذلك لكثرة هذا في كلاهم[2].

وجاء في الكشف أنَّ حجة من كسر أنَّه لمَّا لم يدخل الكلام تغيير، قبل حذف الياء استخفَّ حذف الياء لدلالة الكسرة عليها ولكثرة الاستعمال[3]، وذهب ابن يعيش إلى أنَّ من قرأ بالكسر يحتمل أمرين؛ أحدهما أن يكون أضاف كلمة (ابن) إلى أم وحذف الياء من الثاني، وكان الوجه إثباتها، نحو: (غلام غلامي)، والوجه الثاني أنَّهما لمَّا جُعلا كاسم واحد أضافهما إلى نفسه وحذف الياء وبقيت الكسرة دليلاً عليها، كما يُفعل بالاسم الواحد، نحو: (يا غلامِ)، و (يا قومِ) [4].

وعليه، فإنَّ النَّظير الذي ساقه أبو عليّ الفارسيّ على قراءة من قرأ: (ابن أمِّ) بالكسر، جاء داعماً لصحة التركيب الوارد في الآية الكريمة، إذ جاز حذف الياء في المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم؛ وذلك لكثرة هذا الحذف في كلامهم، ولدلالة الكسرة عليها، ولعلَّ هذا يصدق على النظير الشِّعري (يا بْنَتَ عما)؛ إذ حُذِفَت الياء وذلك لكثرة هذا الحذف في كلامهم أيضاً.

---

(1) البيت من أرجوزة لأبي النَّجم العجليّ، انظر: العجلي، أبا النجم الفضل بن قدامة، (ت120هـ)، (1427هـ/2006م)، **ديوانه**، جمعه وشرحه وحقَّقه: محمَّد أديب عبدالواحد جمران، مطبوعات مجمع اللُّغة العربية بدمشق، ص256؛ وانظر: سيبويه، **الكتاب**، 214/2؛ ابن جنيّ، **المحتسب**، 238/2؛ ابن يعيش: **شرح المفصَّل**، 12/2.

(2) شرح أبيات مغني اللَّبيب، 159/6.

(3) القيسي، الكشف، 479/1.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل: 13/2.

4.1.1.3 المنادى المرخَّم:

الترخيم هو حذف آخر الاسم في النِّداء[1]، وهو من خصائص النّداء، ولا يخلو المنادى من أنْ يكونَ مؤنَّثاً بالهاء، فيجوز ترخيمه مطلقاً، وأمَّا ما لم يكن مؤنَّثاً بالهاء فشروطه: أولاً: أن يكون رباعياً فأكثر، والثاني: أن يكون علماً، والثالث: أن لا يكون مركَّباً تركيب إضافة، ولا إسناد، وذلك نحو: (عثمان وجعفر)، فتقول: (يا عُثمَ ويا جعفَ)[2].

وممَّا جاء على الترخيم في هذه الدِّراسة، وعلَّله الفارسيّ بالنظير ما ورد في قوله تعالى: **(إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ)**[3]. قرأ ابن عامر وحده: (يا أبتَ) بفتح التاء، وقرأ باقي السبعة بكسر التاء[4].

وذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنَّ مَنْ فتح (يا أبتَ) فله وجهان: أحدهما أنْ يكونَ مثل: (يا طلحةَ أقبل)، ووجه قول من قال: (يا طلحة) أنَّ هذا النَّحو من الأسماء التي فيها تاء التأنيث أكثر ما يُدعى مرخماً، فلما كان كذلك رُدَّتْ التاء المحذوفة في الترخيم إليه، وترك الآخر يجري على ما كان عليه في الترخيم من الفتح فلم يعتدّ بالهاء وأقحمها، والنظير الذي ساقه على هذا الوجه هو قولك: (يا طلحة أقبل)[5].

ويوجِّه مكيّ قراءة من قرأ (يا أبتَ) أنَّ فتحة التاء بمنزلة فتحة التاء في (يا طلحة)، ووجه ذلك أنْ أكثر ما يُدعى ما فيه تاء التأنيث بالترخيم، فردَّت الياء المحذوفة للترخيم، وترك الآخر من الاسم يجري في الحركة على ما كان عليه والتاء محذوفة فلم يُعتدّ بردّ التاء وأقحمها، فاستعملت مفتوحة، كما أنَّ ما قبلها كان مفتوحاً

([1]) الأنباري، عبد الرحمن بن محمَّد بن عبدالله الأنباري، (577هـ)، (1418هـ/1997م)، **أسرار العربيّة**، تحقيق: محمَّد حسن شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، ص:132.

([2]) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 289/3.

([3]) سورة يوسف، الآية: 4.

([4]) الأندلسي، **البحر المحيط**، 280/5.

([5]) الفارسيّ، **الحجّة**، 390/4.

عند حذف الهاء للترخيم[1]، ويقول ابن عطية الأندلسي، إنَّ مَنْ فتح (يا أبتَ) جرى على قولهم (يا طلحة أقبل) ورخموه ثمَّ ردُّوا العلامة ولم يعتدُّوا بها بعد الترخيم[2].

ونخلص من ذلك إلى أنَّ أبا عليّ الفارسيّ عزَّز قراءة (يا أبتَ) بالنظير من كلام العرب النثري، إذْ جاء في النظير (يا طلحة أقبل)، فطلحة منادى مرخم، ثمَّ ردَّت التاء المحذوفة في الترخيم وترك الآخر يجري على ما كان عليه في الترخيم من الفتح، والنظير المستعمل هنا يدعم ماذهب إليه الفارسي في توجيهه للتركيب الوارد في لمثال القرآني.

2.1.3 الاختصاص:

ويعرِّفه النَّحويُّون بأنَّه قصر الحكم على بعض أفراد المذكور، وهو خبر على صورة النَّداء لفظاً، كما جاء الخبر على صورة الأمر، والأمر على صورة الخبر، والخبر على صورة الاستفهام، والاستفهام على صورة الخبر[3]، والاختصاص يشبه النِّداء لفظاً، ويخالفه من ثلاثةِ أوجهٍ[4]:

1- أنَّه لا يستعمل معه حرف نداء.
2- أنَّه لا بُدَّ أن يسبقه شيء.
3- أنْ تصاحبه الألف واللام.

---

(1) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 3/2؛ وانظر: ابن يعيش، **شرح المفصَّل**، 12/2.

(2) ابن عطية الأندلسي، **المحرر الوجيز**، ص:219/3، وانظر: العكبري، أبا البقاء عبدالله بن الحسين، (1422هـ/2001م)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، ص:465/2.

(3) انظر: الصبَّان، أبو العرفان محمد بن علي (1947م)، **حاشية الصبَّان شرح الأشموني**، تصحيح مصطفى حسين أحمد، مطبعة الاستقامة- القاهرة، ط1، 274/3، 275.

(4)ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 297/3، 298.

ومن القضايا التي وردت على هذا الباب وعلَّلها الفارسيّ بالنَّظير، ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[1]، قرأ عاصم: (وامرأته حمالةَ الحطب) نصباً، وقرأ باقي السبعة: (حمالةُ الحطبِ) رفعاً[2].

ويوجِّه الفارسيّ قراءة النصب في (حمالةَ) على الذمِّ لها، وكأنَّها كانت اشتهرت بذلك، فجرت الصفة عليها للذمِّ لا للتخصيص والتخليص من موصوف غيرها[3]، وساق على قراءة النصب قول الشّاعر[4]:

ولا الحجَّاجُ عَيْنَيْ بنتِ ماءٍ تُقَلِّبُ طَرْفَها حَذَرَ الصُّقورِ

والشّاهد فيه نصب (عيني بنت ماءٍ) على الذم ولو قطعه فرفعه لجاز[5]، والنصب على وجهين عند الفرَّاء؛ أحدهما: أن تجعل الحمالة قطعاً؛ لأنَّها نكرة، ألا ترى أنَّك تقول (وامرأته الحمالة الحطب)، فإذا ألقيت الألف كان نكرة، ولم يستقم أن تنعت معرفة بنكرة، والثاني: أن تشتمها لحملها الحطب، فيكون نصبها على الذمّ [6]، ونصب (حمَّالةَ) عند الزجاج أيضاً على الذمِّ والمعنى: أعني حمَّالة الحطب[7]، وتبعه مكيّ الذي يوجِّه قراءة النصب على الذمِّ لها؛ لأنَّها كانت اشتهرت بالنميمة فجرت صفتها على الذمِّ لها[8].

وعليه، يمكن القول إنَّ أبا عليّ الفارسيّ عزَّز صحّة ما ذهب إليه في توجيه قراءة النصب على الذمِّ بالنظير الشِّعري، إذْ جاءت كلمة (عَيْنَيْ) في النظير منصوبة

([1]) سورة المسد، الآية: 4.

([2]) ابن خالويه، **السبعة في القراءات**، ص700.

([3]) الفارسيّ، **الحجّة**، 452/6.

([4]) البيت لإمام بن أقرم النميري، انظر: الجاحظ، أبا عثمان عمر بن بحر، (255هـ)، 1418هـ/1998م)، **البيان والتبيين**، تحقيق: عبد السلام محمود هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط7، 386/1، وهو بلا نسبة عند سيبويه، الكتاب، 73/2.

([5]) سيبويه، **الكتاب**، 73/2

([6]) الفراء، **معاني القرآن**، 298/3

([7]) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، 375/5

([8]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 390/2

على الذمِّ، وأنَّ الشَّاعر لم يرد وصف الحجَّاج بالجبن، ولكن ذمه به وسبّه، وعلى ذلك يكون النظير معزِّزاً لصحة التركيب الوارد في الآية الكريمة.

3.1.3 الاستثناء:

هو المخرج بـِ (إلاَّ)، أو إحدى أخواتها بشرط الإفادة، فإنْ كان بعضاً فمتَّصل، وإلاَّ فمنقطع يقدَّر بـِ (لكنْ)[1]، وأيضاً هو الإخراج بـ (إلاَّ)، أو إحدى أخواتها، لما كان داخلاً أم منزلاً منزلة الداخل[2].

ويستثنى بغير وسوى خافِضَينِ مُعْرَبينِ بإعرابِ الاسم الذي بعد (إلاَّ)، وبخلا، وعدا، وحاشا، نواصب أو خوافض، وبما خلا، وبما عدا، وليس، ولا يكون نواصب[3].

1.3.1.3 الاستثناء بـِ (إلاَّ):

ويقسم الاستثناء بـِ (إلاَّ) إلى قسمين[4]:

1- الاستثناء التام: وهو ما ذُكر فيه المستثنى منه، نحو: حضر الرِّجال إلاَّ علياً، وهو على قسمين:

أ- الاستثناء المتَّصل: وهو ما كان المستثني فيه بعضاً من المستثنى منه، نحو: (سافر الرِّجال إلاَّ سعيداً).

ب- الاستثناء المنقطع: وهو ما كان فيه المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه، كقوله تعالى: **(**فَسَجَدَ الْمَلآئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلاَّ إِبْلِيسَ**)**[5].

2- الاستثناء المفرغ: وهو ما لم يُذكر فيه المستثنى منه، نحو: (ما حضر إلاَّ سالم).

---

(1) السيوطي، **الهمع**، 247/3.

(2) السامرائي، **معاني النَّحو**، 246/2.

(3) ابن هشام، **قطر النَّدى وبلّ الصَّدى**، ص410.

(4) السامرائي، **معاني النَّحو**، 247/2، 248.

(5) سورة الحجر، الآيتان: 30-31.

وممَّا توافر في هذه الدِّراسة على الاستثناء بإلاَّ وعلَّله الفارسيّ بالنَّظير الآتي:

2.3.1.3 الاستثناء المنفي التام المتَّصل بـ (إلاَّ):

وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي، فإنْ كان الاستثناء متَّصلاً فالاختيار الإتبـاع، وإن كان الاستثناء منقطعاً تعيَّن النصب[1].

وممَّا توافر لدينا على الاستثناء المنفي التام المتَّصل في كتاب (الحجّـة)، مـا ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا﴾[2]، قرأ ابن عامر: (إلاَّ قليلاً مـنهم) نـصباً، وقرأ باقي السبعة: (ما فعلوه إلاَّ قليلٌ منهم) رفعاً[3].

ووجه قراءة ابن عامر عند أبي عليّ الفارسيّ هو النَّصب على الاسـتثناء، إذْ جعل النفي بمنزلة الإيجاب، فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب من حيث اجتمعا في أنَّ كل واحد منهما كلامٌ تام[4]، وأورد على ذلك نظيراً من كلام العـرب النثـري قولهم: (ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيداً)[5].

وقال ابن خالويه: "تصحّ قراءة ابن عامر بالنصب، كأنَّه قال: ما فعلـوه علـى تمام الكلام وترك تقدير البدل فيه، ثمَّ قال بعد ذلك (إلاَّ قليلاً منهم)، فهذا وجه صـحيح وما قبله ليس بخارجٍ عنه"[6].

وأيَّد مكيّ أبا عليّ الفارسيّ في أنَّ قراءة ابن عامر بالنَّصب علـى الاسـتثناء والإتباع لمصاحف أهل الشَّام، فأجرى النفي مُجْرَى الإيجاب في الاستثناء؛ لأنَّ الكلام يتم معناه دون المستثنيين[7].

([1]) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 214/2، 215.

([2]) سورة النساء، الآية: 66.

([3]) أبو حيان، **البحر المحيط**، 298/3.

([4]) الفارسيّ، **الحجَّة**، 169/3.

([5]) المرجع السابق، 169/3.

([6]) ابن مجاهـد، **الحجّة في القراءات السبع**، ص124.

([7]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهـا وحججهـا، 392/1؛ وانظر: ابن يعيش، **شرح المفصَّل**، 81/2.

وعلى هذا يكون وجه النَّصب في قراءة ابن عامر على الاستثناء، وهو عربي جيد، وموافقٌ للعربيّة، وقد عزَّز أبو عليّ الفارسيّ هذا الوجه بالنظير من كلام العرب النثري، إذْ جاء في النظير (ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيداً)، و (زيداً) جاءت منصوبة على الاستثناء، والاستثناء إذا كان تاماً غير موجب، وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي، فالأرجح فيه الإتباع ويجوز النَّصب، وذلك موافقاً للمثال القرآني، ونص النحويُّون على أنَّ الاختيار في مثل هذا التركيب إتباع ما بعد (إلاَّ) لما قبلها في الإعراب على طريقة البدل[1].

وممَّا جاء أيضاً على الاستثناء التام المنفي المتَّصل ما ورد في قوله تعالى: **(قَالُواْ يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُواْ إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ)**[2]، قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إلاَّ امرأتُك) برفع التاء، وقرأ باقي السبعة: (إلاَّ امرأتَك) نصباً[3].

ووجه النَّصب عند الفارسيّ أنَّه جعل النفي بمنزلة الإيجاب، فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب من حيث اجتمعا في أنَّ كل واحد منهما كلام مستقل[4]، وساق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم وقراءاته، قراءة ابن عامر:(ما فعلوه إلا قليلاً منهم)[5]، ومن كلام العرب النثري قولك: (ما جاءني أحدٌ إلاَّ زيداً)[6].

والنَّصب هنا على الاستثناء من و(لا يلتفت) ويكون التقدير: و(لا يلتفت أحدٌ إلاَّ امرأتك)، والرفع هنا جائز على البدل، والنصب أيضاً جائز على الاستثناء؛ لأنَّ نمط الاستثناء منفي تام.

([1]) أبو حيان، **البحر المحيط**، 298/3.

([2]) سورة هود، الآية: 81.

([3]) الفارسيّ، **الحجّة**، 370/4.

([4]) المرجع نفسه، 371/4.

([5]) سورة هود، الآية: 81.

([6]) الفارسي، الحجة، 370/4.

وأيَّد مكيّ ما جاء به الفارسيّ من أنَّ النصب على الاستثناء جائز، وكذلك الرفع على البدل أيضاً في هذا النمط من الاستثناء[1].

ووجه آخر للنَّصب، وهو النَّصب على الاستثناء من قوله (فاسر بأهلك)، وهنا يكون النَّصب على الاستثناء واجباً؛ لأنَّ نمط الاستثناء تام مثبت[2].

وقد اتَّفق مع أبي عليّ الفارسيّ المفسِّرون في هذا الوجه، إذْ أيَّد الطبري النَّصب بتأويل: (فأسر بأهلك إلاَّ امرأتك)[3]، ومذهب النحاة قريب من مذهب القرَّاء والمفسِّرين؛ فابن يعيش يرى أنَّ الأكثر قرأ بالنَّصب لأنَّه استثناء موجب[4].

وقد جاء النظير الذي ساقه الفارسيّ على توجيهه بأنَّ الاستثناء تام منفي غير موجب موافقاً ومؤيِّداً لصحة التركيب الوارد في الآية القرآنيّة، إذْ جاء في النظير من القرآن الكريم(قليلاً) منصوباً على الاستثناء، وأيضاً في النظير النثري جاءت كلمة (زيداً) منصوبةً على الاستثناء، والنصب والإتباع جائزان في هذا النوع من الاستثناء، إلاَّ أنَّ كثيراً من القرَّاء والمفسِّرين يؤيِّدون قراءة النَّصب.

3.3.1.3 الاستثناء بـِ (غير):

يقول سيبويه: "اعلم أنَّ غيراً أبداً سوى المضاف إليه، ولكنَّه يكون فيه معنى إلاَّ فيجري مجرى الاسم الذي بعد إلاَّ، وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره وخارجاً ممَّا يدخل فيه غيره"[5]، وتعرب غير إعراب الاسم الواقع بعد (إلاَّ)؛ لأنَّها أُقيمت مقام (إلاَّ) وكان ما بعدها مجروراً بالإضافة، ولا بُدَّ لها في نفسها من

([1]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 536/1

([2]) الفارسيّ، **الحجّة**، 371/4

([3]) الطبري، **تفسير الطبري**، 514/12.

([4]) ابن يعيش: **شرح المفصّل**، 82/2، انظر: العبابنة، يحيى القاسم،(1989)، منهج أبي حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في تفسيره "البحر المحيط" في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس/كليةالآداب/ قسم اللغة العربية وآدابها، ص: 550،551.

([5]) سيبويه، **الكتاب**، 343/2.

إعراب فأعربت إعراب الاسم الواقع بعد (إلاَّ) ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد (إلاَّ) من الإعراب ويبقى حكم الاستثناء[1].

وممَّا ورد على الاستثناء (بغير) في هذه الدِّراسة، ما جاء في قوله تعالى: **(لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا)**[2]، قرأ ابن كثير وأبو عمروٍ وعاصم وحمزة: (غيرُ أولي الضرر) برفع الراء، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي: (غيرَ أولي) بنصب الراء[3].

ويوجِّه أبو عليّ قراءة من رفع الراء، أنَّه جعل (غير) صفة للقاعدين، والاستثناء هنا منقطع، وساق على ذلك نظيراً من الشِّعر العربيّ الفصيح قول لبيد بن ربيعة[4]:

وإذا جُوزِيتَ قَرْضاً فَاجْزِهِ   إنَّما يَجْزِي الفتى غَيْرُ الجَمَلْ

فغير هنا صفة للفتى، والشاهد في البيت نعت (الفتى) بكلمة غير[5].

وأمَّا مَنْ نصب (غير) جعله استثناء من القاعدين، قال أبو الحسن وبها نقرأ[6]، وساق الفارسيّ نظيراً على قراءة النصب من القرآن الكريم وقراءاته، قراءة من قرأ (غيرَ المغضوب عليهم)[7]، فكأنَّك قلت (إلاَّ المغضوب عليهم).

([1]) الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص118.

([2]) سورة النساء، الآية: 95.

([3]) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص237.

([4]) البيت للبيد بن ربيعة: انظر: العامري، لبيد بن ربيعة، (د.ت)، **ديوانه**، دار صار، بيروت، ص141؛ وانظر: سيبويه، **الكتاب**، 333/2، السمين الحلبي، **الدُّر المصون**، 76/4، ابن عطية الأندلسي، **المحرر الوجيز**، 637/2.

([5]) سيبويه، **الكتاب**، 333/2.

([6]) الفارسيّ، **الحجّة**، 180/3.

([7]) سورة الفاتحة، الآية: 7.

وقد عزَّز الفارسيّ قراءة النصب على الاستثناء بالنظير من القرآن الكريم، إذ جاءت (غيرَ) في النظير القرآني (غير المغضوب عليهم) منصوبة على الاستثناء، كما هو الحال في الآية القرآنية.

ومن القضايا التي جاءت على الاستثناء بغير، وعلَّلها الفارسيّ بالنظير مجيء الاستثناء تاماً منفياً في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾[1]. قرأ عاصم: (غيرَ أولي الإرْبة) نصباً، وقرأ باقي السبعة: (غيرِ خفضاً)[2].

والوجه في قراءة من خفض عند الفارسيّ، أنَّ (غير) صفة للتابعين، أمَّا من قرأ بالنصب، فإنَّه يحتمل ضربين؛ الأول أن تكون حالاً، والثاني أن تكون استثناءً، والتقدير (لا يبدين زينتهن للتابعين إلاّ ذا الإربة منهم)، فإنهنَّ لا يبدين زينتهنَّ لمن كان منهم ذا إربة[3]، وساق على وجه النصب على الاستثناء نظيراً من القرآن الكريم وقراءاته، قراءة ابن كثير بنصب (غيرَ) في قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾[4].

ووجَّه النُّحاة والمفسِّرون قراءة مَنْ نصب (غير) على الاستثناء، فالنصب جائز عند الفرَّاء على القطع[5]، والقول في النصب على الاستثناء لا يختلف عند النحاس[6]، وابن خالويه[7]، ومكيّ[8].

([1]) سورة النور، الآية: 31.

([2]) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص455.

([3]) الفارسيّ، **الحجّة**، 319/5.

([4]) سورة النساء، الآية: 95.

([5]) الفرَّاء، **معاني القرآن**، 250/2.

([6]) النحاس، **إعراب القرآن**، 134/3.

([7]) ابن خالويه، **إعراب القراءات**، 106/2.

([8]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 136/2.

والنصب على الاستثناء، موافقٌ للعربيّة، ولا يمتنع، وقد عزَّز الفارسيّ النصب على الاستثناء في قوله: (غيرَ أولى الإرْبَة) بالنظير من القرآن الكريم، فالاستثناء هنا تام منفي، يجوز فيه الإتباع أو النصب على الاستثناء، وقد جاء في النظير (غيرَ) منصوبة على الاستثناء وبذلك يكون النظير معزِّزاً لصحة التركيب الوارد في قراءة عاصم بنصب (غير)، وتوجيه (غير) إلى معنى (إلاّ)، والقراءتان متقاربتا المعنى، مستفيضة القراءة بهما في الأمصار فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب[1].

وممَّا ورد على الاستثناء بـ (غير) ما جاء في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ)[2]، قرأ حمزة والكسائي: (هل من خالق غيرِ الله) خفضاً، وقرأ باقي السبعة: (هل من خالقٍ غيرُ الله) رفعاً[3].

وذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنَّ من قرأ بالرفع (غيرُ) احتمل الرفع غير وجهٍ، يجوز أن يكون خبر مبتدأ، وارتفاع (غيرُ) بأنَّه خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون صفةَ على الموضع والخبر مضمر تقديره: هل من خالقٍ غير الله في الوجود أو العالم، ويجوز أن يكون (غيرُ) استثناء والخبر مضمر، كأنَّه: (هل من خالقٍ إلاَّ الله)، والخبر مضمر، كقولك: (ما خالق إلاَّ الله)[4] وساق نظيراً من القرآن الكريم على جواز الاستثناء في (غير) قوله تعالى: (وما من إله إلاَّ الله)[5].

وذهب السمين الحلبيّ، إلى أنَّ الجر على النعت أو البدل من (إلهٍ) لفظاً والرفع على النعت أو البدل من موضع (إله) لأنَّ (مِنْ) مزيدة فيه وموضعه رفع إمَّا بالابتداء، وإمَّا بالفاعلية، والكلام متى كان غير إيجاب يرجح الإتباع على النصب على

(1) الطبري، **تفسير الطبري**، 271/17.
(2) سورة فاطر، الآية: 3.
(3) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص534.
(4) الفارسي، **الحجّة**، 27/6.
(5) سورة آل عمران، الآية: 62.

الاستثناء، وحكم (غير) حكم الاسم الواقع بعد (إلاَّ)[1]، وإلى هذا ذهب أبو زرعــه[2]، وابن عطية الأندلسي[3].

ونخلص ممَّا سبق، إلى أنَّ أبا عليّ الفارسيّ ذهب إلى أنَّ الاستثناء في الآيــة السابقة منفي تام، والاستثناء المنفي يجوز فيه الإتباع أو النصب، وقد عــزَّز جــواز الاستثناء بــِ (غير) بالنظير من القرآن الكريم، على أن يكون الخبر مضمراً كما كان في النظير القرآني (ما من إله إلاَّ الله).

4.3.1.3 الاستثناء بــ (لمَّا) بمعنى (إلاَّ) في القرآن الكريم:

وردت (لمَّا) في القرآن الكريم بمعنى (إلاَّ) في مواضعَ قليلة، ومن هذه المواضع ما جاء فــي قولــه تعــالى: **﴿**وَزُخْرُفًا وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ**﴾**[4]، قرأ عاصم وحمزة: (لمَّا متاع) مشدَّدة، وقرأ الباقون: (لمَا) خفيفة[5].

وذهب الفارسي إلى أنَّ مَنْ شدَّد كانت (إنْ) عنده بمعنى (ما) النافية كالتي فــي قوله تعالى: **﴿**إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ**﴾**[6]، فكذلك المعنى في الآية: ما كلُّ ذلك إلاَّ متــاع الحياة الدنيا، و (لمّا) في معنى (إلاّ)[7]، وساق على مجيء (لمّا) بمعنى (إلاّ) نظــائر متفرِّقة من القرآن الكريم، ومن كلام العرب النثريّ، أمَّا النظير من القرآن الكريم قوله

([1]) السمين الحلبي، **الدُّر المصون**، 354/5.

([2]) أبو زرعة، **حجّة القراءات**، ص216.

([3]) ابن عطية الأندلسي، **المحرّر الوجيز**، 59/8.

([4]) سورة الزخرف، الآية: 20.

([5]) ابن مجاهــد، **السبعة في القراءات**، ص581؛ وانظر: الأنصاري، أبا جعفر أحمد بن علي ابن أحمد بن خلف، (ت540هــــ)، (1403هــــ)، **كتاب الإقناع في القراءات السبع**، تحقيــق: عبد المجيد قطامي، دار الفكر، دمشق، ط1، ج2، ص760.

([6]) سورة الملك، الآية: 20.

([7]) الفارسيّ، **الحجّة**، 149/6. انظر: الفارسي، أبا علي،(377هــــ)،(1407هــــ _ 1987م) المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هــنداوي، دار القلم، دمشق،(ط1)، ص:269، 270.

تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1]، والنظير من كلام العرب النثري قول سيبويه: "نشدتك الله لمّا فعلت"[2]، وحمله على (إلاّ)، وممّا يدل أيضاً على أنَّ (لمّا) بمعنى (إلاّ)، وأنَّ (إنْ) بمعنى (ما)، يقول أبو عليّ إنَّهم زعموا أنَّ في حرف أُبي: (ما ذلك إلا متاع الحياة)[3].

ووجه من ثقّل (لمّا) عند الفرَّاء أنَّه قال: "لا نعرف حجّة التثقيل، ويرى أنَّها لغة في هذيل، يجعلون إلّا مع إنْ المخفَّفة (لمّا)، ولا يجاوزون ذلك". كأنَّه قال (ما كل نفس إلا عليها حافظ)[4]، وتبعهُ السمين الحلبي[5]، وابن عطية الأندلسي[6].

ويبدو أنَّ من شدَّد (لمّا) حملها على معنى (إلاّ)، وقد أجاز هذا الوجه بعض النُّحاة والمفسِّرين، وعزَّز أبو عليّ الفارسيّ قراءة تشديد (لمّا) وحَمْلها على (إلاّ) بالنظائر من القرآن الكريم وكلام العرب النثري، إذْ جاءت (لمّا) في النظير القرآني بمعنى (إلاّ) والتقدير: (إن كل نفس إلاّ عليها حافظ)، وكذلك جاءت في قول سيبويه بمعنى (إلاّ)، والتقدير: (نشدتك الله إلاّ فعلت).

2.3 المشبه بالمفعول به:

لا بُدَّ أن أُشير قبل الدخول في الحديث عن المشبَّه بالمفعول به، إلى أنَّ الدِّراسة ستقف عند باب الحال وحدها، وذلك بحسب ما توافر لدينا من مادَّة في كتاب (الحجّة) حول هذا الباب، ويقع تحت هذا الباب أربع مسائل، هي: ورود الحال مفرداً، وورودها جملة، وشبه جملة، ووقوع المصدر حالاً.

---

(1) سورة الطارق، الآية: 4.

(2) الفارسيّ، **الحجّة**، 145/6.

(3) المرجع نفسه، 145/6.

(4) الفرَّاء، **معاني القرآن**، 254/3.

(5) السمين الحلبي، **الدُّر المصون**، 47/6.

(6) ابن عطية الأندلسيّ، **المحرّر الوجيز**، 546/7.

1.2.3 الحال:

الحال وصف هيئة الفاعل أو المفعول، وذلك نحو: (جاء زيدٌ ضاحكاً)، و(أقبل محمَّدٌ مسرعاً)، و(ضربت عبدالله باكياً)، والمعنى جاء عبدالله في هذه الحال[1]، وهـو وصف فضلة منتصب؛ للدّلالة على هيئة نحو: (فرداً أذهبُ)، فـ (فرداً) حال[2]، يقـع في جواب كيف[3].

2.2.3 الحال المفردة:

هي ما كانت غير جملة ولا شبه جملة، وإنْ كانت مثنَّاة أو مجموعة، كقولـك: (من حقِّ العامل لخير المجتمع أن يعيش مستريحاً)، وتقول: (من حق العاملين لخيـر المجتمع أن يعيشوا مستريحين)[4].

ومن المسائل التي حملها الفارسي على مجيء الحال مفردةً، مؤكدة لمـضمون الجملة، ما ورد في قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللّهِ الَّتِيَ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالْطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِي لِلَّذِينَ آمَنُواْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[5]، قرأ نافع: (خالـصةٌ) رفعاً، وقرأ باقي السبعة (خالصةً) نصباً[6].

ومن نصب (خالصة) كانت حالاً ممَّا في قوله: (للذين آمنوا)، ألا ترى أنَّ فيـه ذكراً يعود إلى المبتدأ الذي هو (هي)، فخالصة حال عن الذكر، والعامل في الحال ما في اللام من معنى الفعل، وهي متعلِّقة بمحذوف، وفيه الذكر الذي كـان يكـون فـي المحذوف، والمعنى عنده "هي ثابتة للذين آمنوا في حال خلوصها يوم القيامة لهـم"[7]،

([1]) ابن يعيش، **شرح المفصَّل**، 55/2؛ وانظر: حسن: **النحو الوافي**، 364/2.

([2]) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**: 242/2؛ ابن هـشام، **أوضح المسالك**، 293/2.

([3]) ابن هـشام، **قطر النَّدى وبلّ الصَّدى**، ص387.

([4]) عيد، **النَّحو المصفَّى**، ص469.

([5]) سورة الأعراف، الآية: 32.

([6]) ابن مجاهـد، **السبعة في القراءات**، ص280.

([7]) الفارسيّ، **الحجّة**، 15/4.

وأورد على هذا الوجه نظيراً من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ آخِذِينَ﴾[1].

ويذهب مكيّ إلى أنّ من نصب خالصة، نصبها على الحال من المضمر في (للذين)، والعامل في الحال الاستقرار والثبات الذي قام (للذين آمنوا) مقامه[2]، أمّا ابن الأنباري فيرى أنّ النصب على الحال من الضمير الذي في (للذين) الذي هو الخبر وهو العامل في الحال، والعامل في الحال الحقيقة هو الفعل الذي قام (للذين آمنوا) مقامه وتقديره: قل هي استقرّت للذين آمنوا في حال خلوصها يوم القيامة، وإنّما لمّا حُذِفَ الفعل وأقيم (للذين) مقامه، وانتقل الضمير الذي كان فيه إليه، ارتفع به كما يرتفع بالفعل، وجُعل هو العامل في الحال كالفعل[3]، وتبعهما ابن عطية الأندلسيّ في هذا التوجيه أيضاً[4].

وبناءً على ما سبق، فإنّ أبا عليّ الفارسيّ وجّه قراءة النصب على الحال، وعزّز توجيهه لهذا التركيب بالنظير من القرآن الكريم، إذْ انتصبت (آخذين) على الحال بعد الابتداء وخبره، كما هو الحال في انتصاب كلمة (خالصة) بعد تمام الجملة التي قبلها، فجاء النظير مطابقاً للمثال القرآني، وأولى القراءتين بالصحة قراءة من قرأ نصباً لإيثار العرب النصب في الفعل إذا تأخّر بعد الاسم والصّفة[5].

وممّا ورد أيضاً على مجيء الحال مفردةً، مؤكدة لعاملها، ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾[6]، قرأ ابن

([1]) سورة الذاريات، الآيتان: 15، 16.

([2]) مكيّ، **مشكل إعراب القرآن**، 312/1.

([3]) الأنباري، أبو البركات، (1400هـ/1980م)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 359/1، 360.

([4]) ابن عطية الأندلسيّ، **المحرّر الوجيز**، 394/2.

([5]) الطبري، **تفسير الطبري**، 162/10.

([6]) سورة الأعراف، الآية: 54.

عامر: (والشُّمسُ والقمرُ والنجومُ مسخراتٌ) رفعٌ كلّه، وقرأ باقي السبعة بنصب ذلك كلّه[1].

يقول الفارسيّ، النصب في قوله (والشمسَ والقمرَ) أحسن؛ ليكون معطوفاً على ما قبله داخلاً في إعرابه، لاستقامته في المعنى، وجاءت (مسخَّرات) بعد هذه الأشياء المنصوبة المحمولة على (سخر)، وذلك لا يمتنع؛ لأنَّ الحال تكون مؤكَّدة، ومجي الحال مؤكَّدة في التنزيل وغيره كثيرة[2]، وساق على ذلك نظائر متفرِّقة من القرآن الكريم والشِّعر العربيّ الفصيح، أمَّا النظير من القرآن الكريم قوله تعالى: (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً)[3]، وقوله تعالى: (وَسَخَّر لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبَينَ)[4]، والنظير من الشِّعر العربيّ قول سالم بن دارة[5]:

أنا ابنُ دارة معروفاً بهـا نَـسبَي وَهَلْ بِدارةَ يا للنَّاسِ مِـنْ عـارِ

والشاهد في هذا البيت نصب (معروفاً) على الحال المؤكَّدة لجملة (أنا ابن دارة).

---

(1) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص370، وانظر: ابن الباذش، أبا جعفر أحمد بن علي ابن خلف الأنصاري، (ت540هـ)، (1402هـ)، **كتاب الإقناع في القراءات السبع**، تحقيق: عبد المجيد قطاش، دار الفكر العربي- دمشق، ط1، 647/2.

(2) الفارسيّ، **الحجة**، 55/5، 56.

(3) سورة البقرة، الآية: 91.

(4) سورة إبراهيم، الآية: 33..

(5) البيت لسالم بن دارة. انظر: سيبويه، **الكتاب**، 79/3؛ ابن جنيّ، **الخصائص**، 270/2؛ ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، 277/2؛ ابن هشام، **شرح شذور الذهب**، ص272؛ السيوطي، **الهمع**، 240/4؛ الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (ت1331هـ)، (1419هـ/1999م)، **الدُّرر اللَّوامع على همع الهوامع**، وضع حواشيه محمَّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1، 202/1.

وأيضاً قول بشر بن أبي خازم الأسديّ[1]:

كَفَى بالنَّأْيِ مِنْ أَسْماءِ كَافٍ وَلَيْسَ لِحُبِّها إذْ طَالَ شَافٍ

والشاهد في البيت مجيء (كافي) حالاً مؤكَّدة عنده.

والحجّة لمن نصب، أنَّه عطف بالواو على أول الكلام، فأتى به على وجهٍ واحد[2]، ومن نصب، عطف على ما قبله وأعمل فيه (سخر)، وجاز ذلك لبُعد ما بينهما[3]، وإلى هذا ذهب العكبري أيضاً[4].

ونخلص ممَّا سبق، إلى أنَّ أبا عليّ الفارسيّ، وجَّه قراءة النصب في (مسخرات) على أنَّها حال مفردة، وهي مؤكّدة لمضمون الجملة قبلها، وقد عزَّز هذا التوجيه بالنظائر المتفرِّقة من القرآن الكريم والشِّعر العربيّ، إذْ جاءت (مصدقاً) في النظير القرآني حالاً مفردة مؤكِّدة لمضمون الجملة التي قبلها، وكذلك (دائبين) في الآية الثانية موضع النظير، وجاءت (معروفاً) في قول سالم بن دارة حالاً مؤكَّدة لمضمون الجملة، وكذلك (كافي)، وقراءة النصب هي الاختيار؛ لأنَّ الجماعة عليها، وفيه إتيان الكلام على وجهٍ واحد[5].

وممَّا جاء الحال فيه مفرداً، ما ورد في قوله تعالى: **(**أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا أَوْ تَأْتِيَ بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا**)**[6]، قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (كِسْفاً) بسكون السين، وقرأ باقي السبعة بفتحها[7].

([1]) البيت لبشر بن أبي خازم الأسدي. انظر: الأسدي، بشر بن أبي خازم، (1415هـ/ 1994م)، **ديوانه**، قدَّمه له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي- بيروت، ط1، ص103؛ وانظر: المبرد،أبا العباس محمد بن يزيد،(1412هـ_ 1992م)، الكامل، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ص:910/2، ابن جني، الخصائص، 270/2.

([2]) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 184.

([3]) القيسي، الكشف:35/2.

([4]) العكبري، التبيان: 506/2.

([5]) ابن خالويه، **الحجّة في القراءات السبع**، ص209

([6]) سورة الإسراء، الآية: 92.

([7]) أبو حيان، **البحر المحيط**، 78/6.

قال الفارسيّ: إذا كان المصدر الكَسْف، فالكَسْفُ الشيء المقطوع كـالطَّحين، والطِّحن، والسقَّي، والسِّقي، ونحوه، ويجوز أن، يكون الكِسْف جمع كِسْفةٍ، مثل سـدِرة وسِدْرٍ، فإذا كان كذلك جاز أن يكون قول ابن كثير (كِسْفاً)؛ أي ذات قطع، وذلـك أنَّ (أسقط) فعل لا يتعدّي إلاَّ إلى مفعول واحد، فإذا كان كذلك وجب أن ينتصب (كِـسْفاً) على الحال، والحال ذو الحال في المعنى، فإذا كان ذلك وجب أن يكون الكـسف هـو السَّماء؛ فيصير المعنى: أو تسقط السَّماء علينا مقطَّعة أو قطعاً[1]، وساق علـى هـذا الوجه نظيراً من القرآن الكريم قوله تعـالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفًا﴾[2]، وكِسَفاً أي قطعاً.

أمَّا مكيّ، فإنَّه يؤيِّد ما جاء به الفارسيّ، فيرى أن يكون (الكِـسْف) بالإسـكان جمع (كِسْفة) كتَمْرة وتمر، ويكون المعنى كقراءة من فتح بمعنى (قِطعاً) ونصب كسفاً على الحال من السماء، إذْ لا يتعدَّى بـِ (تسقط)، والمعنى عنده أنْ تسقط السماء علينا مقطَّعة أو قطعاً[3]، وتبعه السمين الحلبيّ، إذْ نصب كِسْفا على الحال[4].

ومن الواضح أنَّ أبا عليّ الفارسي، حمل قراءة النصب (كسِفا) سواء بتحريـك السين أو سكونها على الحال، وأنَّ معنى الكِسْف في الآية أي تسقط السماء قطعاً.

وجاء النظير القرآني معزِّزاً لصحة التركيب الوارد فـي الآيـة القرآنيّـة، إذْ جاءت (كسِفاً) في النظير منصوبة على الحال بمعنى قطعاً، وأولى القراءتين بالصواب عند الطبري قراءة من قرأ بسكون السين؛ لأنَّ الذين سألوا رسـول الله r ذلـك لـم يقصدوا في مسألتهم إيَّاه ذلك أن يكون بحدٍّ معلوم من القطع، وإنَّما سـألوه أن يـسقط عليهم السماء قطعاً[5].

([1]) الفارسيّ، **الحجّة**، 119/5، 120.

([2]) سورة الروم، الآية: 48.

([3]) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللهـا وحججهـا، 52/2.

([4]) السمين الحلبي، **الدُّر المصون**، 410/7.

([5]) الطبري، **تفسير الطبري**، 80/15.

3.2.3 الحال جملة:

الأصل في الحال والخبر والصفة الإفراد، وتقع الجملة موقع الحال، كما تقع موقع الخبر والصفة، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ وهو في الحالية: إمَّا ضمير نحو: (جاء زيدٌ يده على رأسه)، أو (واو) تسمى واو الحال، و(واو) الابتداء (جاء زيدٌ وعمروٌ قائم)، والتقدير: إذْ عمرو قائم أو الضمير والواو معاً، نحو (جاء زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلة)[1]، والجملة الحاليّة إمَّا أن تكون اسميّة، أو فعليّة، والفعل إمَّا مضارع أو ماضٍ[2].

1.3.2.3 الحال جملة فعليّة:

ومن الأمثلة التي حملها الفارسي على مجيء الحال جملة فعلية، ما ورد في قوله تعالى: **(وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَى)**[3].

قرأ ابن عامر وحده (ما في يمينك تلقّفُ ما) برفع الفاء وتشديد القاف، وقرأ باقي السبعة (تلقّفْ ما) مجزومة الفاء، وروى النبال عن ابن كثير: (ما في يمينك تَلْقَفْ) خفيفة القاف[4].

ووجه قول ابن عامر (تَلَقّفُ) يرتفع على أنَّه في موضع حال، والحال يجوز أن يكون من الفاعل المُلْقِي ومن المفعول المُلْقَى، فإنْ جعلته من الفاعل الملقى، جعلته المتَلَقِّف، وإنْ كان التلقف في الحقيقة للعصا، ووجه جعل المتلقف للفاعل، على أنَّ التلقف بإلقائه كان، فجاز أن ينسب إليه، وجُعِلت (تلقفُ) حالاً، وإنْ لم تتلقف بعد[5]،

([1]) ابن عقيل: **شرح ابن عقيل،** 278/2.

([2]) المرجع السابق، 281/2.

([3]) سورة طه، الآية: 69.

([4]) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات،** ص420؛ أبو حيان، البحر المحيط، 241/6.

([5]) الفارسيّ، **الحجّة،** 235/5، 236.

ونظير ذلك قوله: (هديا بالغ الكعبة)[1]، وأيضاً أجاز النحويُّون (مررت برجلٍ معه صقر صائداً به غداً)[2].

ويذهب النحاس إلى أنَّ (تلقف ما صنعوا) بالرفع يكون فعلاً مستقبلاً في موضع الحال[3]؛ أي ألقِ عصاك متلقفة[4]، ويرى السمين الحلبي، أنَّ الرفع على الحال أو الاستئناف وأنَّث الفعل في (تلقف) حملاً على معنى (ما)؛ لأنَّ معناها العصا، ولو ذكرها ذهاباً إلى لفظها لجاز[5].

وعليه، يمكن القول بأنَّ توجيه قراءة الرفع على أنَّها فعلٌ مستقبلٌ في موضع نصب حالاً، أيَّدها كثير من المفسِّرين والنُّحاة، عزَّزها أبو عليّ الفارسيّ بالنظير من القرآن الكريم، وكلام العرب النثري.

ومن القضايا التي وجِّهت على الحال جملة فعليّة، ما ورد في قوله تعالى: **(وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنكُمْ وَأَنتُم مِّعْرِضُونَ)**[6]، قرأ ابن كثير وحمزة والكسائي: (لا يعبدون) بالياء، وقرأ أبو عمرو ونافع وعاصم وابن عامر: (لا تعبدون) بالتاء[7].

وذهب أبو عليّ الفارسيّ، إلى أنَّ الألفاظ التي جرت في كلامهم مجرى القسم، حتى أجيبت بجوابه، تستعمل على ضربين: أحدهما أن يكون كسائر الأخبار التي ليست بقسم، فلا يجاب كما يجاب القسم، والآخر أن يجري مجرى القسم فيجاب كما يجاب القسم[8].

---

(1) سورة المائدة، الآية: 59.

(2) الفارسيّ، **الحجّة**، 236/5.

(3) النحاس، **إعراب القرآن**، 49/3.

(4) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، 43/2.

(5) السمين الحلبي، **الدُّر المصون**، 8: 75.

(6) سورة البقرة، الآية: 83.

(7) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص172.

(8) الفارسيّ، **الحجّة**، 121/2، 122.

ويوجِّه أبو عليّ قوله (لا تعبدون) على أن تحملها علـــى الحـــال دون جـــواب القسم، فكأنَّه أخذ ميثاقهم موحِّدين، إذْ جاءت الجملة الفعلية في محـــل نـــصب حـــالاً، ويكون حالاً من المخاطبين المضاف إليهم(1)، وساق على هذا الوجه نظيراً من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾(2)؛ أي غيـــر ســـافكين، فتكـــون الجملة الفعليّة في محل نصب حالاً، ويكون الحال من المخاطبين المضاف إليهم.

ويضيف الفارسيّ، بأنَّه جائز أن تحمل (لا تعبدون) بأن يكون جوابـــاً للقـــسم والتقدير: بأن لا يعبدوا إلاَّ الله(3).

ويذهب مكيّ، إلى أنَّ قوله: (لا تعبدون) في موضع حال من (بني إســـرائيل)؛ أي أخذنا ميثاقهم موحدين(4)، وأورد أبو حيَّان الأندلـــسي وجوهـــاً فـــي إعـــراب (لا تعبدون)، منها أنَّ (لا تعبدون) جملة منفية في موضع نصب على الحـــال مـــن بنـــي إسرائيل؛ أي غير عابدين إلاَّ الله؛ أي موحِّدين لله ومفرديه بالعبادة، وهو حـــال مـــن المضاف إليه(5)، وتبعهما السمين الحلبي في هذا التوجيه(6).

وعليه، يمكن القول: إنَّ أبا عليّ الفارسي في توجيهه لقوله (لا تعبدون) ذهـــب إلى أنَّه يجوز أن تكون جواباً للقسم، أو أن تحملها على أنَّها في موضع نصب علـــى الحال، ويكون حالاً من المخاطبين المضاف إليهم، وقد عزَّز صـــحّة توجيهـــه لهـــذا التركيب بالنظير من القرآن الكريم، إذْ جاءت الجملة الفعليّة في النظير (لا تـــسفكون) في محل نصب على الحال، ويكون الحال كذلك من المخاطبين المضاف إليهم والتقدير (غير سافكين)، وبذلك يكون النظير مطابقاً للمثال القرآني.

---

(1) الفارسيّ، **الحجّة**، 121/2، 122.

(2) سورة البقرة، الآية: 84.

(3) الفارسيّ، **الحجّة**، 122/2.

(4) القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، 58/1.

(5) أبو حيان، **البحر المحيط**، 450/3.

(6) السمين الحلبي، **الدُّر المصون**، 458/1.

2.3.2.3 الحال شبه الجملة:

ويقصد بذلك أن تكون الحال ظرفاً أو جاراً ومجروراً، مثل قولـك: (سـمعت للنصيحة من لسان مخلص)[1].

ومن الآيات القرآنيّة التي حملها الفارسيّ على الحال شبه الجملة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ آذَنتُكُمْ عَلَى سَوَاء وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾[2].

يوجِّه الفارسيّ قوله (على سواء) أنَّه يحتمل ضربين: أحدهما أن يكون صـفة لمصدر محذوف، والثاني أن يكون حالاً، وإذا جعلتهُ حالاً فإنَّه يمكن في ثلاثة أضرب: أحدهما: أن يكون حالاً من الفاعل، والثاني: أن يكون حالاً من المفعول به، والثالث أن يكون حالاً منهما جميعاً[3]، وساق على الوجه الثالث نظائر متفرّقة من القرآن والشِّعر العربي الفصيح، أمَّا النظير من القرآن الكريم فقوله تعـالى: ﴿فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاء﴾[4]، والنظير من الشِّعر العربي قول عنترة[5]:

مَتَى مـا تَلْقَنـي فَـرْدَيْن تَرْجُـفْ ... رَوَانِـفُ أَلْيَتَيْـكَ وتُـسْتَطَارا

أمَّا مكيّ، فيرى أنّه يحتمل أن تكون (على سواء) في موضع نعـت لمـصدر محذوف؛ أي إيذاناً على سواء، ويحتمل أيضاً أن تكون في موضع حال مـن الفاعـل وهو النبي صلى الله عليه وسلم، أو حالاً من المفعولين وهم المخاطبون[6]، وتبعه فـي ذلك العكبري[7].

([1]) عيد، **النحو المصفَّى**، ص469.

([2]) سورة الأنبياء، الآية: 109.

([3]) الفارسيّ، **الحجّة**، 406/2، 407.

([4]) سورة الأنفال، الآية: 58.

([5]) البيت لعنترة. انظر: التبريزي، الخطيب، (1412هـ/1992م)، **شرح ديوان عنترة**، قدَّم له ووضع هـوامشه مجيد طرَّاد، دار الكتاب العربي- بيروت، ط1، ص109؛ وانظـر: ابـن يعيش، **شرح المفصَّل**، 55/2؛ ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، 27/1: السيوطي، **الهـمع**، 340/4، الشنقيطي،**الدُّرر اللَّوامع**، 80/2.

([6]) مكيّ، **مشكل إعراب القرآن**، 85/2.

([7]) العكبري، **التبيان**، 586/2.

ونخلص ممَّا سبق،إلى أنَّ الفارسيّ حمل التركيب القرآني (على سواء) على الحال وجاز أن تكون شبه الجملة حالاً من الفاعل والمفعول، أو من كليهما، وقد عزَّز مجيء الحال من الفاعل والمفعول به معاً بالنظير القرآني، إذْ جاءت (على سواء) حالاً من الفاعل والمفعول أيضاً؛ ليكون النظير معزِّزاً لصحة التركيب اللُّغوي في الآية القرآنيّة.

وممَّا جاء أيضاً على الحال شبه الجملة، ما ورد في قوله تعالى: **(**الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ وَهُم مِّنَ السَّاعَةِ مُشْفِقُونَ**)**[1].

حمل الفارسيّ الجار والمجرور (بالغيب) على موضع الحال؛ أي يخشون ربّهم غائبين عن مَرْآة الناس، لا يريدون بإيمانهم تصنُّعاً لأحد، ولا تقرُّباً إليه رجاء المنالة، لكن يخلصون إيمانهم لله تعالى[2]، وساق على مجيء الحال شبه جملة نظيراً واحداً من القرآن الكريم،وآخر من الشِّعر العربيّ الفصيح، أمَّا النظير من القرآن الكريم فقوله تعالى: **(**وَخَشِيَ الرَّحْمَن بِالْغَيْبِ**)**[3]، والنظير من الشِّعر العربيّ قول أبي ذؤيب الهذلي[4]:

أخالدُ ما راعيتَ مِنْ ذي قرابةٍ   فتحفَظَني بالغيب أو بعض ما تُبدِي

فالجار والمجرور(بالغيب) في موضع حال؛ أي تحفظني غائباً.

وذهب العكبري في التبيان، إلى أنَّ شبه الجملة من الجار والمجرور (بالغيب) في موضع نصب على الحال[5].

ومن الواضح أنَّ أبا عليّ وجَّه التركيب القرآني (بالغيب) بالنصب على الحال، وعزَّز هذا التوجيه بالنظير من القرآن الكريم، حيث جاءت شبه الجملة في النظير

---

(1) سورة الأنبياء، الآية: 49.

(2) الفارسيّ، **الحجّة**، 230/1، 231.

(3) سورة يس، الآية: 11.

(4) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: **ديوان الهذليين**، (1385هـ/1965م)، الدار القوميّة للطباعة والنشر - القاهرة، 195/1؛ وانظر: البغدادي، **شرح أبيات مغني اللَّبيب**، 135/7.

(5) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، 580/2.

القرآني (بالغيب) في موضع نصب على الحال، وكذلك في النظير الشِّعري (فتحفظني بالغيب) جاءت شبه الجملة في محل نصب على الحال، والتقدير (تحفظني غائباً).

4.2.3 مجيء المصدر حالاً:

قد يقع المصدر حالاً، وقد استعملت العرب ذلك كثيراً، ومنه قوله تعالى: **(**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفاً فَلاَ تُوَلُّوهُمُ الأَدْبَارَ**)**[1]، ونحو قولك: (أقبل عليّ ركضاً)، و(قتله صبراً)، ونحو ذلك، وهو ليس بمقتبس عند النُّحاة على كثرته[2].

ومن القضايا التي وردت على هذا الباب، ما جاء في قوله تعالى: **(**وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاء حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاء إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ**)**[3]، قرأ نافع وابن عامر: (أو يرسلُ) برفع اللام (فيوحيْ) ساكنة، وقرأ باقي السبعة: (أو يرسلَ فيوحيَ) نصب جميعاً[4].

ويقول أبو عليّ الفارسيّ، "إنَّ قوله: (إلاَّ وحياً) مصدر وقع موقع الحال"[5]، وساق على مجيء المصدر حالاً، نظائر من كلام العرب النثري، منها قولك: (جئتك ركضاً، وأتيتك عدواً)[6].

ويوجِّه ابن عطية قراءة ابن عامر على أن (يرسل) في موضع الحال، أو على القطع، كأنَّه قال أو هو يرسلُ، أمَّا قوله: (إلاَّ وحيّاً) فهي مصدر واقع موقع الحال كما تقول: (أتيتك ركضاً وعدواً)[7]، والتقدير (إلاَّ موحياً)[8].

([1]) سورة الأنفال، الآية: 15.

([2]) السامرائي، **معاني النَّحو**، ص287.

([3]) سورة الشورى، الآية: 51.

([4]) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص582.

([5]) الفارسيّ، **الحجّة**، 136/6.

([6]) المرجع نفسه، 136/6.

([7]) ابن عطية الأندلسي، **المحرّر الوجيز**، 43/5.

([8]) السمين الحلبي، **الدُّر المصون**، 567/9.

وبناءً على ما سبق، فإنَّ أبا عليّ الفارسيّ، حمل قوله (إلاَّ وحيّا) على أنَّها مصدرٌ واقع موقع الحال، وقد عزَّز وقوع المصدر موقع الحال بالنظير من كلام العرب النثري، إذْ جاءت كلمة (ركضاً) مصدراً واقعاً موقع الحال والتقدير (راكضاً)، وكذلك (عدواً) جاءت مصدراً واقعاً موقع الحال، والتقدير (عادياً)، وعلى ذلك يكون النظير معزِّزاً للتركيب القرآني الوارد في الآية القرآنيّة.

وأيضاً ممَّا جاء المصدر فيه واقعاً موقع الحال، ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾[1]. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو: (كَرْهاً)، و(كَرهاً) نصباً، وقرأ باقي السبعة بضم الكاف في الحرفين[2].

وذهب أبو عليّ الفارسيّ، إلى أنَّ (الكَرْهُ) كأنَّه المصدر، والكُره الاسم، كأنَّه الشيء المكروه، ويوجِّه قراءة الفتح (كَرْها) على أنَّها مصدرٌ في موضع الحال من المفعول، وما كان مصدراً، أو في موضع الحال الفتح فيه أحسن[3]، وساق على ذلك نظيراً من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾[4].

وحمل العكبري (كرهاً) على الحال؛ أي كارهةً[5]، وهو مصدر في موضع نصب حال عند السمين الحلبي[6].

وقد وجَّه الفارسيّ (كَرْها) بالفتح على أنَّها مصدراً وقع موقع الحال والمصدر إذا كان في موضع الحال كان الفتح فيه أحسن، وقد عزَّز مجيء المصدر حالاً بالنظير من القرآن الكريم، إذْ جاءت (كَرْها) في النظير مصدراً وقع حالاً، والتقدير؛ أي

---

(1) سورة الأحقاف، الآية: 15.

(2) ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص596.

(3) الفارسيّ، **الحجّة**، 184/6.

(4) سورة النساء، الآية: 19.

(5) العكبري، **التبيان**، 712/2.

(6) السمين الحلبي، **الدُّر المصون**، 627/3.

(كارهةً)، والقراءتان عند الطبري معروفتان متقاربتا المعنى فبأيهما قرأ القارئ فمصيب[1].

ونخلص ممَّا سبق، إلى أنَّ النظير كان واضحاً في تفسير التراكيب القرآنيّة وتوجيهها في باب المشبّه بالمفعول به، وكان باب النِّداء من أكبر أبواب المشبَّه بالمفعول به وأوسعها؛ إذْ توافرت عليه مسائل عديدة في كتاب (الحجّة)، وكان النظير فيه بارزاً؛ إذْ حُمِلَ كثيرٌ من المسائل التي تنضوي تحت هذا الباب على النظير، منها: حذف المنادى وحذف أداة النداء، وأهميّة هذا الحذف في المعنى، وأيضاً مسألة المنادى المضاف إلى ياء المتكلِّم، والمنادى المرخم، وتعزيز ما يذهب إليه بالنظير، وكان النظير من القرآن الكريم وقراءاته من أكثر النظائر دوراناً في هذا الباب، ثمَّ النظير من الشِّعر العربيّ الفصيح، والنظير من كلام العرب النثري.

أمَّا الاستثناء أيضاً، فقد كان باباً واسعاً، ووُجِّهَت فيه كثيرٌ من المسائل معزَّزة بالنظير، كالاستثناء التام المنفي، والاستثناء بـ (إلاَّ)، والاستثناء بغير، والاستثناء بـ (لمَّا) بمعنى (إلاَّ).

أمَّا المبحث الأخير فدارت جلُّ قضاياه حول باب المشبه بالمفعول به (الحال)، وكان باب الحال هو موضع الدِّراسة؛ لِمَا توافر عليه من شواهد قرآنيّة تستوجب الوقوف عليها ودراستها، ومن المسائل التي تنضوي تحت باب الحال: الحال المفردة، والحال شبه الجملة، والحال جملة، ومجيء المصدر حالاً، وتعزيز الآراء والتوجيهات الواردة في هذا الباب بالنظائر المتنوِّعة.

وكما مرَّ في الفصلين السَّابقين، فإنَّ أكثر النظائر وروداً في كتاب (الحجّة) استند عليها الفارسيّ لتعزيز توجيهاته وآرائه النحويّة، هو النظير من القرآن الكريم وقراءاته، ثمَّ النظير الشِّعري، والنظير من كلام العرب النثري، أمَّا النظير من الحديث الشَّريف، فلم يتوافر على المسائل التي مرَّت في هذا الفصل، ومن الواضح أنَّ النظير كان واضحاً وجليَّاً عند الفارسيّ، في معظم المسائل بل في أغلبها، حتى إنَّه لا يألوا جهداً في إيراد النظائر المتنوِّعة لتعزيز الرأي الذي يرجِّحه، أو الرأي الذي خالف رأيه؛ ليدلّ ذلك كلّه على سعة إدراكه وغزارة علمه.

([1]) الطبري، **تفسير الطبري**، 138/21.

الخاتمة:

خلصت هذه الدِّراسة إلى مجموعةٍ من النتائج أهمُّها ما يلي:

1- كان لأبي عليّ الفارسيّ شخصيّة رائدة ظهرت جليَّة واضحة في كتابه (الحُجَّة في القراءَات السبع)، وكان له أثرٌ واضحٌ في كثيرٍ من المؤلَّفات التي جـاءَت بعده، ولاسيَّما كتب توجيه القراءَات القرآنيّة، وكتب التفسير، إضافة إلى مكانته في اللُّغة والنَّحو؛ لِيُنمّ ذلك عن النُّضوج العلميّ، الذي تتميَّز به شخصيّة أبي عليّ الفارسيّ، وكذلك عصره.

2- يُعدُّ النَّظير علَّة مهمَّة من علل التوجيه في الدِّراسات النَّحويّة واللُّغويّة، وكـان لَهُ أثره البارز فيما يخصُّ القاعدة النَّحويّة أو الصَّرفيّة، وقد استدلَّ به العُلماء على صحّة القواعد النَّحويّة والصَّرفية، وقد يأتي النَّظير مؤكِّداً لهذه القواعد، أو يستدلُّ به على الاستغناء عنها، وهذا هو الحال أيضاً عن عُلماء القـراءَات القرآنيّة، فقد استعملوا النَّظير مستدلِّين به على صحّة القـراءَات والتَّراكيب القرآنيّة الوردة عند القُرَّاء.

3- استأنس أبو عليّ الفارسيّ بالنَّظير في العديد من المسائل في كتابه الحُجَّة بعد توضيح آراءه أو إثباتها في تلك المسائل، ومن أهمّ النَّظائر التي استعملها الفارسيّ وظهرت جليّة واضحة في كتاب الحُجّة، ما يأتي:

أ. النظائر في القرآن الكريم وقراءَاته.

ب. النَّظائر من الشِّعر العربيّ الفصيح.

ج. النَّظير من كلام العرب النَّثريّ.

4- كانت النَّظائر من القرآن الكريم وقراءَاته من أكثر النَّظائر دوراناً في كتاب الحُجّة لأبي عليّ الفارسيّ، ويعود ذلك إلى طبيعة كتاب الحُجّة، إذْ إنَّه يبحث في القراءَات القرآنيّة المتواترة وتوجيه هذه القراءَات، فليس غريباً أن تكون النَّظائر القرآنيّة أكثر شيوعاً في كتابه، إذْ لا تكاد تمرُّ مسألة إلاَّ وكان النَّظير من القرآن الكريم وقراءَاته حاضراً في ثنايا هذه المسألة

5- ويأتي النَّظير من الشِّعر العربيّ الفصيح تالياً بعد النَّظير من القرآن الكريم؛ لأنَّ الشِّعر العربيّ الفصيح يُعدُّ مرجعاً لعُلماء اللُّغة والنَّحو والقراءَات، وهو دليلٌ صادقٌ يُعبِّر عن فصاحة القبائل آنذاك.

6- أمَّا النَّظير النَّثريّ، فقد كان حاضراً في العديد من المسائل عند الفارسيّ، وقد اعتمد عليه في توجيه العديد من التَّراكيب القرآنيّة، إلى جانب النَّظائر القرآنيّة والشِّعريّة.

7- ويُعدُّ النَّظير من الحديث الشَّريف من أقل النَّظائر استعمالاً، ولربَّما يعود ذلك إلى التحرُّج من الاستشهاد بالحديث الشَّريف؛ لأنَّ رواة الحديث ركَّزوا في جمعهِ على أهميّة المعنى؛ أي رواية الحديث بالمعنى، ومع ذلك فلم أجد نظائر من الحديث الشَّريف في القضايا موضع الدِّراسة، إلاَّ أنَّه غير مقلّ من الاستشهاد في الحديث، ولاسيَّما في القضايا الصَّوتيّة وقضايا اللَّهجات.

8- جاءت النَّظائر التي ساقها أبو عليَّ الفارسيّ على توجيه التراكيب القرآنيّة داعمة ومعزِّزة للقواعد النَّحويّة والصَّرفيّة، بالإضافة إلى الآراء النَّحويّة التي انفرد بها عن غيره من العُلماء؛ ليظهر من ذلك كلّه مدى أهميّة النَّظير عند أبي عليّ الفارسيّ، حتى نكاد نحكم بأنَّ هذا المصطلح كان ناضجاً في عصره، وقد كان كثير الولع بالقياس، وتنوَّع فيه، وتعمَّق به، وقد ارتبط اسمه بقوله المشهور في القياس: "أخطئ في خمسين مسألة في اللُّغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس".

9- كان باب العلاقات الإسناديّة من أوسع الأبواب النَّحويّة التي حظيت بالنَّظير؛ وذلك لسعة هذا الباب، وكثرة المسائل التي تنضوي تحته، حتى كان أطول فصول الرِّسالة، أمَّا باب المفاعيل والذي لا يقل عن سابقه، فقد تنوَّعت قضاياه وتشعَّبت، وساق الفارسيّ عليها النَّظائر المتفرِّقة، ويأتي المشبَّه بالمفعول به والمحمول عليه عالياً، إذْ وردت العديد من النَّظائر على الحال والنِّداء والاستثناء، وكان أثر النَّظير واضحاً في تعزيز التَّراكيب القرآنيّة الواردة في ثنايا هذه الأبواب.

10- أظهرت الدِّراسة أنَّ أبا عليَّ الفارسيّ قاس على النَّظير، واستدلَّ به، واستأنس به في العديد من المسائل النَّحويّة في كتابه (الحُجّــة)، وخاصـــة فـــي الآراء النَّحويّة الجديدة التي جاءَ بها، إذْ كان للنَّظير عنده خـصوصيّة ميَّزتــه عــن غيره، واستعمله استعمالاً صحيحاً، ولــم يخلطــه بغيــره، وازدادت معالمُــهُ وضوحاً، ووظَّفه لإثبات صحّة القراءَات القرآنيّة، والتَّراكيب الواردة فيها.

هذا إلى جانب العديد من النتائج التي ظهرت في ثنايا هذه الدِّراسة وعرضــتها في نهاية كل فصل من فصول الدَّراسة.

والله وليّ التوفيق،،،

المراجع

ابن أبي سُلمى، زهير، (1408هـ_ 1988م)، **ديوانه**، شرحه وقدم له علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان ط1.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد(370هـ)،(1421هـ_2011م)، **تهذيب اللغة**، إشراف محمد عوض مرعب، دار أحياء التراث العربي،بيروت لبنان.

الأزهري، خالد بن عبد الله،(905هـ)، (1421هـ_ 2000م)، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية_ بيروت، لبنان، ط1.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن حسن،(1421هـ_2000م) **شرح الرضي على الكافية في النحو**، عالم الكتاب، القاهرة.

الأسدي، بشر بن أبي خازم، (1415هـ/ 1994م)، **ديوانه**، قدَّمه له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي- بيروت، ط1.

الأعشى، ميمون، أبو عبيدة ميمون بن قيس بن جندل، **ديوانه**، دار الكتاب العربي، بيروت _ لبنان.

الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود (1270هـ)، **روح المعاني في تفسير القران العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: محمد أحمد الأمد، وعمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، ط1.

امرؤ القيس، بن حجر بن الحارث بن آكل المرار (1425هـ_2004م) **ديوانه**، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت،ط1

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد(ت577هـ)،(1380ه_1961م) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق :محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية_ القاهرة، ط4.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (577هـ)، (1405هـ_1985م)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: ابراهيم السامرائي، مكتبة المنار' الأردن _الزرقاء، ط3.

الأنباري، أبو البركات، (1400هـ/1980م)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمَّد بن عبدالله، (577هـ)، (1418هـ/1997م)، **أسرار العربيّة**، تحقيق: محمَّد حسن شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف(ت754هـ)،(1413هـ_1993)، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض،دار الكتب العلمية،بيروت_ لبنان،ط1.

الأندلسي، أبو حيَّان محمَّد بن يوسف، (ت754هـ)، (1488هـ/1998م)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

الأندلسي، أبو حيَّان محمَّد بن يوسف، (ت754هـ)، (1488هـ/1998م)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمَّد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

الأنصاري، أبو جعفر أحمد بن علي ابن أحمد بن خلف، (ت540هـ)، (1403هـ)، **كتاب الإقناع في القراءات السبع**، تحقيق: عبد المجيد قطامي، دار الفكر، دمشق، ط1.

الأنصاري، أبو زيد (1401هـ، 1981م) **كتاب النوادر في اللغة**، تحقيق ودراسة: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1.

ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي ابن خلف الأنصاري، (ت540هـ)، (1402هـ)، **كتاب الإقناع في القراءات السبع**، تحقيق عبد المجيد قطاش، دار الفكر العربي- دمشق، ط1.

البغدادي، عبـد القـادر بـن عمـر (ت: 1093هـ)، (1388هـ/1969م)، **خزانة الأدب**، قـدم لـه محمـد هـارون، منـشورات محمـد الرايـة، بيروت، ط3.

البغدادي، عبد القـادر بـن عمـر، (1093هـ)، 1414هـ/1993م)، **شـرح أبيات مغني اللَّبيب**، حقَّقه عبد العزيـز ربـاح وأحمـد يوسـف دقَّـاق، دار الثقافة العربيّة، دمشق، ط2.

التبريزي، الخطيـب، (1412هـ/1992م)، **شـرح ديـوان عنتـرة**، قـدَّم لـه ووضع هوامشه مجيد طرَّاد، دار الكتاب العربي - بيروت، ط1.

التهاوني، محمـد، (د. ت). **كـشاف اصـطلاحات الفنـون**،تحقيـق لطفـي عبـد البديع، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة.

الجاحظ، أبو عثمان عمر بن بحـر، (255هـ)، (1418هـ/1998م)، **البيـان والتبيين**، تحقيق: عبـد الـسلام محمـود هـارون، مكتبـة الخـانجي- القاهرة، ط7.

الجرجاني، أبو حسن علـي بـن محمَّـد، (ت816هـ)، (1983م)، **التعريفـات**، تحقيق: عبد المنعم الخفني، دار الكتب العلمية.

ابن الجزري، محمد بـن محمـد الدمـشقي (ت833هـ)،(د. ت). **النـشر فـي القراءات العشر**، تحقيق محمـد علـي الـضبّاع، دار الكتـب العلميـة، بيروت _ لبنان، د.ط.

ابن الجزري، محمد بن محمد بـن يوسـف(833هـ)،(2006م)،**غايـة النهايـة فـي طبقـات القـراء**، تحقيـق برجـستراسر، دار الكتـب العلميـة، بيروت_ لبنان،ط.1.

ابن الجزري، محمد بن محمد بـن يوسـف(ت833هـ)،(1400هـ_1980م)، **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، دار الكتـب العلميـة،بيروت_ لبنـان، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمـان(392هـ)،(1415هـ_1994م)، **المحتـسب فـي تبيين وجوه وشواذ القراءات والإيضاح عنهـا**، تحقيـق علـي النجـدي

ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شبلي،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية _القاهرة، د.ط.

ابن جني، أبو الفتح عثمان(392ه)،(2011م)، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار،الهيئة المصرية العامة للكتاب _القاهرة، ط5.

الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (1990م)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين،بيروت-لبنان ط4.

ابن حجر، أوس (1399هـ 1979م) **ديوانه**، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، (ط3).

حداد، حنا جميل،(1404 هـ، 1984م) **معجم شواهد النحو الشعرية**، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1.

حسن، عباس (د. ت) **النحو الوافي**، دار المعارف بمصر، ط4.

حمودة، طاهر سليمان،(1998م)، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية_ مصر.

الحموي، ياقوت(د،ت)، **معجم الأدباء**، راجعته وزارة المعارف العمومية،مكتبة عيسى البابلي الحلبي بمصر،الطبعة الأخيرة.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (1399هـ -1979م)،**الحجة في القراءات السبعة**، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشرق، ط3.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد،(370هـ)، (1413هـ _1992م)، **إعراب القراءات السبع وعللها**، تحقيق: عبد الرحمن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي_ القاهرة، (ط1).

ابن خلكان،أحمد بن محمد بن بكر(681هـ)، (د. ت). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت.

الخيل، زيد، (ت،1408هـ،1988م)، **شعر زيد الخيل الطائي**، جمع ودارسة وتحقيق احمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث،ط1.

الداني، أبو عمـــرو عثمـــان بـــن ســـعيد(444هــــ)، (1426هــــ _ 2005م)، **جامع البيان في القراءات السبع المــشهورة**، تحقيــق: محمــد صـــدوق الجزائري، دار الكتب العلمية _ بيروت، (ط1).

الراجحـــي، عبـــده، (1420هــــ/2000م)، **التطبيــق النَّحــوي**، دار المعرفـــة الجامعية، الإسكندرية، ط2.

الرازي، فخر الدين أبو عبد الله بـــن محمـــد بـــن عمـــر(ت606هــــ)،(1983)، **تفسير الفخر الرازي(التفــسير الكبيــر)**، دار الفكـــر، بيـــروت، لبنـــان ط2.

راضي، ســحر ســويلم، (1429هــــ/2008م)، **التوجيــه النَّحــوي والــصَّرفي للقراءات القرآنيّة عند أبي عليّ الفارســيّ**، بلنـــسية للنَّـــشر والتوزيـــع، ط1.

ابن ربيعة، لبيد (1997) **ديوان لبيد**، شرحه وضبط نـــصوصه وقـــدم لـــه عمـــر فاروق الطباع، شركة دار الأرقم بن أبـــي الأرقـــم للطباعـــة، بيـــروت_ لبنان (ط.1).

الرماني، أبـــو الحـــسن علـــي بـــن عيـــسى (ت: 384هــــ)، **منـــازل الحـــروف والحدود**، تحقيق: إبـــراهيم الـــسامرائي، دار الفكـــر للنـــشر والتوزيـــع، عمان، د.ط.

الزجاج، أبو إسحاق إبـــراهيم بـــن الـــسري(ت310هــــ)،(1408هــــ 1988م) **معاني القرآن وإعرابه**، شـــرح وتحقيـــق: عبـــد الجليـــل عبـــده شـــبلي، عالم الكتب ط1.

الزمخشري، أبو القاســـم محمـــود بـــن عمـــر(538هــــ)،(1418هــــ_1988م) **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيـــل وعيـــون الأقاويـــل فـــي وجـــوه التأويل**، تحقيق عادل أحمـــد عبـــد الموجـــود وعلـــي محمـــد معـــوض، مكتبة العبيكان _ الرياض، ط1.

الزمخشري، أبو القاسم محمـــود بـــن عمـــر،(538هــــ)، (د.ت)، **المفــصَّل فـــي علم العربية**، نشر دار الجيل، بيروت، ط2.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الـرحمن بـن محمـد(1418هـ_1997م)، **حجـة القراءات**، تحقيق سعيد الأفغاني،مؤسسة الرسالة، ط5.

ابن زهير، كعب (1414هـ/1994م)، **ديوانـه**، قـدَّم لـه ووضـع هوامـشه وفهارسه حنَّا نصر الحتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.

السامرائي، خليل إبراهيم حمُّـودي، (1427هـ_ 2006م)، **قـراءة زيـد بـن علي دراسة نحوية ولغوية**، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط1.

السامرائي، فاضل (2003) **الجملة النحوية**، دار الفكر، بيروت، لبنان،ط2.

السامرائي، فاضل صـالح، (1420هـ/2000م)، **معـاني النَّحـو**، دار الفكـر للطباعة والنَّشر والتوزيع، الأردن، ط1.

ابن السراج، أبـو بكـر محمـد بـن سـهل،(316هـ)،(1417هـ،1996م)، **الأصول في النحو العربـي**، تحقيـق عبـد الحـسين الفتلـي، مؤسـسة الرسالة بيروت ط3.

السلمي، العبّاس بن مـرداس، (1412هـ/1991م)، **ديوانـه**، جمـع وتحقيـق: يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف(756هـ)، **الـدر المـصون فـي علـم الكتـاب المكنون**، تحقيق أحمد محمد الخراط،دار القلم_ دمشق، 162/8.

سـيبويه، أبـو بـشر عمـرو بـن عثمـان بـن مـن قنبـر (180هـ)،(1408هـ،1988)، **الكتـاب**، تحقيـق: عبـد الـسلام هارون، مكتبة الخانجي _القاهرة، ط3.

السيوطي، جلال الدين (911هـ)،(1413هـ_1992م)، **همـع الهوامـع فـي شرح جامع الجوامع**، تحقيـق وشـرح: عبـد الـسلام هـارون، وعبـد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية،الكويت.

الـسيوطي، جـلال الـدِّين (ت911هـ)، (1406هـ/1985م)، **الأشـباه والنَّظائر في النَّحو**، تحقيق: عبدالعال سـالم مكـرم، مؤسـسة الرِّسـالة، بيروت، (ط1).

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبــي بكــر بــن محمــد (ت: 911هـــ)، (1403هـ/1983)، **الحــاوي للفتــاوي فــي الفقــه وعلــم التفــسير والحديث والأصول والنحو والإعــراب وســائر الفنــون**، عنــي بنــشره جماعــة مــن طــلاب العلــم ســنة 1352هـــ، دار الكتــب العلميــة، بيروت، لبنان.

السيوطي، جلال الدين عبــدالرحمن(ت911هـــ)،(1399هـــ_1979م)، **بغيــة الوعاة في طبقات اللغــويين والنحــاة**، تحقيــق : محمــد أبــو الفــضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط2.

ابن الشجري، هبــة الله بــن علــي بــن محمــد بــن حمــزة الحــسيني العلــوي (ت542هـ)، (1413هـــ،1992م) **أمــالي ابــن الــشجري**، تحقيــق محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي، القاهرة ط1، ج2 444.

شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، (1989)، **أبــو علــيّ الفارســيّ، حياتــه، ومكانتــه بــين أئمــة التفــسير العربيــة وآثــاره فــي القــراءات والنحــو**، دار المطبوعات الحديثة، السعودية، ط3.

الشنقيطي، أحمد بــن الأمــين، (ت1331هـــ)، (1419هـــ/1999م)، **الــدُّرر اللَّوامع على همــع الهوامــع**، وضــع حواشــيه محمَّــد باســل عيــون السُّود، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد،(1250هـــ)، **فــتح القــدير**، تحقيــق: عبــد الرحمن عميرة وضع فهارســه وشــارك فــي تخــريج أحاديثــه لجنــة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء،(د.ط).

الصبَّان، أبو العرفــان محمــد بــن علــي (1947م)، **حاشــية الــصبَّان شــرح الأشــموني**، تــصحيح مــصطفى حــسين أحمــد، مطبعــة الاســتقامة- القاهرة، ط1.

ضيف، شوقي، (د.ت)، **المدارس النحويّة**، دار المعارف، مصر، ط7.

الطبري، أبو جعفر محمــد بــن جريــر، (310هـــ)، (1422هـــ_ 2001م)، **تفسير الطبري جامع البيان عــن تأويــل** آي **القــرآن**، تحقيــق عبــدالله

بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع _ القاهرة، ط1.

الطوسي، أبو جعفر محمَّد بن الحسن، (1309هـ)، (د. ت)، **التبيان في تفسير القرآن**، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.

العامري، لبيد بن ربيعة، (د.ت)، **ديوانه**، دار صار، بيروت.

عبابنة، يحيى القاسم،(1989م)، **منهج أبو حيان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنية في تفسيره "البحر المحيط" في ضوء علم اللغة المعاصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس/كلية الآداب/ قسم اللغة العربية وآدابها.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى،(210هـ)، (1994م) **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة.

العجاج، رؤبة(1971)، **ديوان العجاج**، تحقيق عبد الحفيظ السلطي، مكتبة أطلس_ دمشق.

العجلي، أبو النجم الفضل بن قدامه(ت130هـ)،(1427هـ_ 2006م)، **ديوانه**، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

العدوي، غيلان بن عقبة (117هـ)،(1402هـ _1982م)، **ديوانه**، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان.

العسكري، أبو هلال،الحسن بن عبد الله، (1352هـ)، **ديوان المعاني**، مكتبة القدس، القاهرة.

ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق(1428هـ_2007م)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق الرحالة الفاروق وآخرين، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، قطر، ط2.

ابن عقيل،(1420هــ_1999م)، **شــرح ابــن عقيــل علــى ألفيــة ابــن مالــك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، د.ط.
العكبري، أبو البقاء عبــد الله بــن الحــسين (ت616هـــ) (1391هـــ،1976م) **التبيان في إعراب القــرآن**، تحقيــق علــي محمــد البجــاوي، عيــسى البابى الحلبي وشركاه.
العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين(ت616هــ)، **إملاء مــا مــنّ بــه الــرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميــع القــرآن**، دار الكتــب العلميــة بيروت_ لبنان.
العكبري، أبو البقاء عبــدالله بــن الحــسين،(616هـــ)، (1422هـــ/2001م)، **التبيان في إعراب القــرآن**، تحقيــق: ســعد كــريم الفقــي، دار اليقــين للنشر والتوزيع، ط1.
العكلي، النمر بن تولــب، (2000م)، **ديوانــه**، جمــع وشــرح وتحقيــق: محمــد نبيل طريفي، دار صادر - بيروت، ط1.
عمر،أحمد مختــار، و مكــرم، عبــد العــال ســالم (1408هـــ،1988) **معجــم القراءات القرآنية**، مطبوعات جامعة الكويت، ط2.
عيد، محمَّد (1975م)، **النَّحو المصفَّى**، مكتبة الشباب، القاهرة، ط1.
الغنوي، طفيــل،(1997م)، **ديوانــه**، شــرح الأصــمعي، تحقيــق حــسن فــلاح أوغلي، دار صادر _بيروت، ط1.
ابن فارس، أبو الحسين أحمــد بــن زكريــا، (1411هـــ_1991م)، **مقــاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل –بيروت ط1.
الفارسي، أبو علــي الحــسن بــن أحمــد(377هـــ)،(1406هـــ_ 1986م)، **المسائل العضديات**، تحقيق: علي جــابر المنــصوري، مكتبــة النهــضة العربية، بيروت، ط1.
الفارسي، أبــو علــي الحــسن بــن عبــد الغفــار، (377هـــ)، (1411هـــ_ 1991م)، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بــدر الــدين قهــوجي، وبــشير حويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق_ سوريا، ط1.

الفارسي، أبو علي، (377هــ)، (1405هــ/1985م)، **المسائل البصريات**، تحقيق: محمَّد الشاطر أحمد محمَّد أحمد، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، مصر، ط1.

الفارسي، أبو علي،(377هــ)،(1407هــ _ 1987م)، **المسائل الحلبيات**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق،(ط1).

الفارسي، أبو علي،(377هــ)،(1421هــ _2000م)، **الحجة في علل القراءات السبع**، علي النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2.

الفيروزابادي، مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد (ت817هــ)، (1421هــ_2000م)، **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، تحقيق: محمد المصري، دار سعدالدين للطباعة والنشر،دمشق،ط1.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب بن محمد (817هــ)، (1398هــ_1978م)، **القاموس المحيط**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري،(1353هــ 1936م) **الجامع لأحكام القرآن**، دار الكتب المصرية_ القاهرة، ط،2.

القفطي، جمال الدين علي بن يوسف(ت624هــ)،(1406هــ _1986م)،**إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي _القاهرة،مؤسسة الكتب الثقافية_ بيروت، ط1.

القيسي، مكي بن أبي طالب (ت437هــ)(1394هــ،1974)،**مشكل إعراب القرآن**، تحقيق ياسين محمد السّواس،دار المأمون للتراث_دمشق ط2.

القيسي، مكي بن أبي طالب(ت437هــ)،(1394_1974)،**الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، د.ط.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني(1412هـ_1992م) **الكليّات**، وضع فهارسه، عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة _ بيروت.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(1415هـ-1994)، **المقتضب**،تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة، ط2.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد،(1412هـ_ 1992م)، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

محيسن، محمد سالم، (1417هـ،1997م)، **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر والكشف عن علل القراءات وتوجيهها**، دار الجيل، بيروت، ط1.

المشهداني، حمودي زين الدين،(1427هـ _2006م)، **قراءة حمزة بن حبيب الزيات دراسة نحوية وصرفية**، دار الكتب الغلمية بيروت_ لبنان، (ط1).

مكرم، عبد العال سالم، (1398هـ/1978م)، **أثر الدِّراسات القرآنيّة في الدِّراسات النَّحويّة**، مؤسسة علي جرَّاح الصبَّاح، الكويت.

ابن منظور، جمال الدين محمَّد بن مكرم الأفريقي المصري (1374هـ_1955م)، **لسان العرب**، دار صادر_ بيروت،ط1.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل،(ت338هـ) (1414هـ 1994م) **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب،ط2.

الهذلي، أبو ذؤيب، (1419هـ/1998م)، **ديوانه**، شرحه وقدَّم له شوهام المصري، المكتب الإسلامي، بيروت، (ط1).

الهذليين، (1385هـ/1965م)، **ديوان الهذليين** الدار القوميّة للطباعة والنشر - القاهرة.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري (ت761ه) (1414هـ 1994م)، **شرح قطر الندى وبلّ الصدى**

ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية،صيدا، بيروت.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد(ت761هـ)، (2003) **مغني اللبيب**، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

ابن هشام، أبو محمَّد عبدالله جمال الدِّين بن يوسف بن أحمد الأنصاريّ، (ت761هـ)، (1421هـ،2000م) **شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف(ت761ه)،**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق محيي الدين عبد الحميد،المكتبة العصرية، صيدا_ بيروت.

يعقوب، اميل بديع (1417هـ_ 1996م) **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط.1.

ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء (643هـ)، **شرح المفصل**،عالم الكتب،بيروت_لبنان.

المعلومات الشخصية

الاسم: مهدي مليح هليل السميحيين

الكلية: الآداب

التخصص: دكتوراة اللغة العربية وآدابها

السنة: 2013

هاتف رقم: 0776530707

البريد الإلكتروني: mahde_8022@yahoo.com